جامعة السلطان قابوس
Sultan Qaboos University

رؤية عُمان 2040
Omanvision

عُمان
الدولة والإنسان

2024

جامعة السلطان قابوس
Sultan Qaboos University

رؤية عُمان 2040
OmanVision

عُمان الدولة والإنسان

2024

عُمان الدولة والإنسان

رقم الإيداع الدولي (ISBN) : 978-99969-3-108-6
رقم الإيداع المحلي: 495 /2024
الطبعة الثالثة: 2024

المؤلفون والمشرفون على الكتاب

المكرم الأستاذ الدكتور/ عبدالله الكندي
د. شيخة المسلمية
د. سعاد أمبوسعيدية
د. سعيد السيابي

أ.د. سيف المعمري
د. محمد البلوشي
د. وفاء المعمرية
د. سعيد العبدلي

أ.د. محمد المعشني
د. مسلم المعني
د. علي الريامي
د. عماد فاروق

د. حنان الشحية
د. نبهان الحراصي
د. راشد البوسعيدي
د. فاتن بن لاغة

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

التدقيق اللغوي

د. زاهر الداودي

الفاضل/مازن الهنائي

الصور

وزارة الإعلام
قسم التصوير الفوتوغرافي | مركز تقنيات التعليم، جامعة السلطان قابوس
الفاضل/ إسماعيل الحارثي | مركز تقنيات التعليم، جامعة السلطان قابوس

تصميم الكتاب والإخراج الفني

الفاضلة/ شريفة بنت خميس الجابرية | مركز تقنيات التعليم، جامعة السلطان قابوس

تصميم الغلاف

الفاضل/ محمد بن سعيد العبري | مركز تقنيات التعليم، جامعة السلطان قابوس

خط الكتاب

خط عُمان

جميع حقوق الطبع محفوظة

جامعة السلطان قابوس
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
مسقط، سلطنة عُمان
www.squ.edu.om

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

- طيّب الله ثراه -

صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

- حفظه الله ورعاه-

عُمَاءُ الدَّوْلَةِ وَالدِّينِ

فهرس الكتاب

6
مقدمة الكتاب

9
الفصل الأول:
الهوية العُمانية

25
الفصل الثاني:
الانتماء والولاء والمواطنة

45
الفصل الثالث:
النهضة العُمانية المعاصرة

71
الفصل الرابع:
سمات النهضة المتجددة وآفاقها

101
الفصل الخامس:
التنظيم الإداري للدولة

113
الفصل السادس:
النزاهة ودورها في الحفاظ على المال العام

125
الفصل السابع:
الأمن الفكري والتحديات المعاصرة

151
الفصل الثامن:
سلطنة عُمان والمجتمع الدولي

163
مراجع إضافية

مقدمة الكتاب

تعد سلطنة عُمان دولة ذات تاريخ عريق وإرث حضاري ممتد عبر السنين؛ فتاريخها سجل حافل بالأحداث والمواقف الخالدة التي سطّرها العُماني في كل حقب التاريخ دفاعا عن وطنه أو نشرا لدينه وثقافته العربية الإسلامية، أو بناء لعلاقات مثمرة تربطه بالشعوب الأخرى، فقد سعى العُمانيون على الدوام إلى إقامة علاقات بنّاءة مع الآخر؛ فوصلوا لشتى أصقاع الأرض، حاملين راية الإسلام والعروبة وثقافتهم وقيمهم وتقاليدهم العُمانية الأصيلة التي نراها اليوم حاضرة في العديد من الثقافات والأمكنة.

إن سلطنة عُمان دولة بالمفهوم النهضوي الحديث بدأت مع تولي المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان «قابوس بن سعيد» مقاليد الحكم في البلاد في عام 1970، معلنا عن قيام عصر النهضة المباركة، حيث عمل جاهدا على أن تتطور سلطنة عُمان وتنهض لتصبح دولة عصرية ذات هوية عربية إسلامية محددة الملامح، وذات رؤية سياسية معتدلة ومتوازنة، إذ يعد ما قام به جلالته -طيّب الله ثراه- لبناء سلطنة عُمان - طوال فترة حكمه الزاهر (1970- 2020)- إنجازاً سياسيًا وحضاريًا ينذر أن نجد مثيلا له في التاريخ العُماني الحديث، قياسا بحجم التغيرات والتطورات، وشموخ المنجزات وتنوعها وشمولها. وبعد وفاة المغفور له بإذن الله تعالى السلطان «قابوس بن سعيد»، منَّ الله تعالى على سلطنة عُمان وأهلها بتولي جلالة السلطان المعظم «هيثم بن طارق» مقاليد الحكم في البلاد في يناير 2020، سلطانا ملهما مجددا ومكملا للمسيرة النهضوية، واضعاً نُصب عينيه الحفاظ على هوية سلطنة عُمان ونهضتها وآخذا بيدها نحو التقدم والازدهار في شتى المجالات، مسترشدا بخطى السلطان قابوس رحمه الله، وهو ما أكد عليه جلالته حفظه الله في خطابه الأول بتاريخ 11 يناير 2020 حين قال:

«إن عزاءنا الوحيد وخير ما نخلد به إنجازاته هو السير على نهجه القويم، والتأسي بخطاه النيرة، التي خطاها بثبات وعزم إلى المستقبل، والحفاظ على ما أنجزه والبناء عليه. هذا ما نحن عازمون - بإذن الله وعونه وتوفيقه- على السير فيه والبناء عليه، لترقى مكانة سلطنة عُمان إلى المكانة المرموقة التي أرادها لها وسهر على تحقيقها فكتب الله له النجاح والتوفيق».

ولمفهوم الدولة في فكر المغفور له السلطان قابوس بن سعيد طيّب الله ثراه، وجلالة السلطان المجدد هيثم بن طارق المعظم حفظه الله سمات ومبادئ قيمية واضحة؛ فهي دولة الإنسانية؛ هدفها تنمية الإنسان العُماني وتحقيق الرخاء وإرساء العدالة والمساواة وتقوية أواصر الوحدة الوطنية وتعميق التلاحم

بين العُمانيين، وتسعى إلى نشر قيم السلام والوئام والتعايش بين الشعوب، والعمل على خدمة الإنسان وتحقيق مصالحه وصون كرامته والارتقاء به وتطوير حياته؛ ولذلك توصف الدولة العُمانية المعاصرة بأنها دولة إنسانية الطابع؛ فالإنسان هو شغلها الشاغل، وهو مشروعها الحقيقي وهدفها الأكبر، وكل شيء فيها له ومن أجله، وهي بيته الأكبر وملجؤه الواقي وحصنه الحصين في وقت الشدة والرخاء.

لذا يسعى هذا الكتاب إلى توعية الشباب العُماني بأهمية ما حققته هذه الدولة للإنسان العُماني في زمن قصير من عمر الأمم والشعوب، وتهيئتهم لتحمل المسؤولية الوطنية وتعزيز قيم الانتماء والولاء لديهم؛ ليكونوا مستعدين لتكملة المسيرة على النهج الوطني الخالص الذي قامت عليه هذه الدولة الحديثة التي أسسها المغفور له جلالة السلطان قابوس بن سعيد، وحرص على تطويرها ونهضتها حتى اكتملت أركانها ورسخ بناؤها وامتدت جذورها لتصبح دولة عصرية حديثة يشار إليها بالبنان في عهد جلالة السلطان المجدد والمكمل هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه الذي أكد على حرصه على تسخير كل أسباب الدعم والتمكين للانتقال بسلطنة عُمان إلى مستوى الطموحات والآمال في شتى المجالات في خطابه بتاريخ 23 فبراير 2020 قائلا «إن الانتقال بسلطنة عُمان إلى مستوى طموحاتكم وآمالكم في شتى المجالات سيكون عنوان المرحلة القادمة بإذن الله، واضعين نصب أعيننا المصلحة العليا للوطن مسخرين له كافة أسباب الدعم والتمكين».

ويتناول هذا الكتاب هوية المجتمع العُماني وعناصرها ومقوماتها، وقيم هذا المجتمع وثوابته الوطنية والاجتماعية والثقافية، وخصائص الدولة العُمانية المعاصرة وسماتها، والأسس والمبادئ التي قامت عليها، والفكر الرشيد لمؤسسها وبانيها، وأهم ما حققته للشعب العُماني من منجزات، كما يستعرض الكتاب أهم سمات العهد الجديد والتحديات والإنجازات التي لمسها المواطن العُماني في عهد جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله. كما يهتم هذا الكتاب بالتعريف بالتنظيم الإداري للدولة، والتعريف بعلاقات سلطنة عُمان مع محيطها الخليجي والعربي والإقليمي والدولي وعضويتها الفاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية والتزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية خلال فترة النهضة المباركة والعهد الجديد.

الفصل الأول

الهويّـة العُمانيـة

"إننا شعب مسلم يعتز بإسلامه وإيمانه، ولذا نضع تعاليم ديننا فوق كل اعتبار، ونستلهم من رسالة المسجد ما ينير طريق حياتنا، ويضيء درب تقدمنا، إن الشؤون الإسلامية هي النبراس الوضاء الذي نحرص كل الحرص أن تشرق أنواره في جوانب أنفسنا، وعلى ربوع بلادنا، وهذا الحرص يتجسد في عنايتنا بالناحية الدينية في تعليمنا وتعاليمنا سواء كان ذلك في المدارس أو في الثكنات أو على صعيد المستوى الاجتماعي في بلادنا. إن هذا واجب ديني لا مجال للقول فيه، وتعرفون جميعا ما قامت به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية امتثالا لأوامر الدين الحنيف وتطبيقا لتعاليمه السمحة، اللهم أعنا في ديننا ودنيانا ووفقنا لما فيه رضاك"

(السلطان قابوس بن سعيد، 1975)

مقدمة

ركز الفصل الأول من هذا الكتاب على المسميات المتعددة التي عُرفت بها سلطنة عُمان عبر تاريخها المديد، كما ناقش بعض المفاهيم المحورية، أهمها مفهوم الهوية العُمانية من الناحية اللغوية والناحية الاصطلاحية، ومن حيث أسسها وركائزها، واهتم الفصل بالبحث في عدة نقاط محورية تتعلق بتحديد علاقة الهوية ببعض المتغيرات الأساسية، منها على سبيل المثال: الدولة والهوية واللغة وركائز الهوية العُمانية ومعالمها الرئيسية. وقد حدد الفصل هذه المعالم السياسية والدينية والثقافية، وناقش علاقة سلطنة عُمان بغيرها من دول العالم المختلفة، وناقش أُطر علاقة سلطنة عُمان بالآخر المتمثل في دول العالم. وسوف نناقش في الصفحات الآتية هذه الموضوعات بقدر من التفصيل والتوضيح.

أولاً: سلطنة عُمان: التسمية والدلالة

عُرفت سلطنة عُمان في المراحل التاريخية المختلفة بأكثر من اسم، ارتبط كل منها ببعد حضاري وتاريخي محدد، من بين هذه الأسماء: مجان ومزون إلى أن استقرت على الاسم الحالي «عُمان»، فمنذ القدم أطلق السومريون اسم مجان على المنطقة التي تشغلها البلاد حاليا؛ وذلك لامتلاكها مناجم لاستخراج النحاس، فقد كان السومريون يحصلون على النحاس اللازم لصناعة الأواني النحاسية التي اشتهرت بها حضارتهم من جبال النحاس في مجان -أي عُمان- وذلك منذ ألف سنة قبل الميلاد تقريبا. وعرفت كذلك باسم مزون، نظرا لما تمتاز به من أمطار وأفلاج وطبيعة زراعية في فترات تاريخية سابقة؛ وذلك بالقياس إلى البلدان العربية المجاورة لها، وكلمة (مزون) مشتقة من كلمة (المزن) وهي السحاب والماء الغزير المتدفق؛ ولعل هذا يفسر انتشار الزراعة وازدهارها في عُمان منذ القدم وما صاحبها من استقرار وحضارة أيضا (وزارة التراث القومي والثقافة، 1980).

وبعد ذلك سميت بعُمان وهو الاسم الحالي الذي يُطلق عليها، وقد ذكرت المصادر التاريخية أن هذه التسمية ارتبطت بهجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عُمان في اليمن، كما قيل إنها جاءت نسبة إلى عُمان بن يغشان ابن سيدنا إبراهيم عليه السلام. (وزارة التراث القومي والثقافة، 1980). ويصف العلامة (ابن خلدون) عُمان بأنها واحدة من ممالك جزيرة العرب المشتملة على اليمن والحجاز والشحر وحضرموت وعُمان، وقد سميت بعُمان نسبة إلى عُمان بن قحطان أول من نزلها بولاية أخيه يعرب وصارت بعدها للأُزد، ويذكر أن عُمان كانت قبل العرب في يد الفرس وأنها صارت إليهم بعد سيل العرم بعد حروب بينهم كانت شديدة، وأنهم أسموها عُمان باسم واد كانوا ينزلون به إذ كانوا في مأرب (السالمي، 2000).

وفي العصر الحديث، وتحديدا بعد أن تولى المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان «قابوس بن سعيد» -طيّب الله ثراه- حكم عُمان وبعد أن كانت عُمان عبارة عن مجموعة من المناطق والقبائل التي تتنازعها الآراء والتوجهات المتضاربة، ويجمع بينها الفقر والجهل والأمية والصراعات، وكانت الدولة وقتها تعرف باسم سلطنة مسقط وعُمان؛ وهذا يشير إلى أن الاختلاف والانقسام في عُمان ما قبل عصر النهضة كان واسعًا، حتى شمل اسم الدولة ذاته، وحّد جلالته في عام 1970م التسمية؛ فأطلق عليها اسم سلطنة عُمان (وزارة الإعلام، 2015)، وهو الاسم الذي يتوافق مع طموحات جلالته وطبيعة النظام السُلطاني العُماني، والدلالات اللغوية والجغرافية لكلمة عُمان التي ضَيقتها المشاريعُ السياسية الخاصة، فكان من النادر قيام نظام حكم يوحِّد كل هذه الأقاليم والمناطق في دولة واحدة، ويحكمها بنظام واحد.

إن سلطنة عُمان اليوم أصبحت دولة قوية متحدة واسعة الأرجاء ذات نفَس وطني واحد، ورؤية سياسية واضحة؛ اعتماداً على ما رسخه المغفور له جلالة السلطان قابوس بن سعيد، وما يعمل عليه من بعده جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم من جهود عظيمة لبناء سلطنة عُمان قوية مزدهرة، وما هو إلا إنجاز سياسي وحضاري يندر أن نجد له مثيلا في تاريخ عُمان كله؛ قياسا بحجم التغيرات وتنوع المنجزات وشمولها وأهميتها واتساعها، لتشمل جميع نواحي الحياة.

إن سلطنة عُمان اليوم أصبحت دولة قوية متحدة واسعة الأرجاء ذات نفَس وطني واحد، ورؤية سياسية واضحة؛ اعتماداً على ما رسخه المغفور له جلالة السلطان قابوس بن سعيد، وما يكمله من بعده جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم من جهود عظيمة لبناء سلطنة عُمان قوية مزدهرة ما هو إلا إنجاز سياسي وحضاري يندر أن نجد له مثيلا في تاريخ سلطنة عُمان كله.

لقد اقتضى مشروع الدولة المعاصرة الذي آمن به المغفور له جلالة السلطان قابوس بن سعيد -طيّب الله ثراه- وسعى إلى تحقيقه توحيد الاسم لهذه الدولة؛ تمهيدًا لتوحيد الشعب، فكان اسم سلطنة عُمان خيارًا لا بديل عنه؛ حيث قال جلالته في خطابه إلى الشعب عام 1970م: «فمن الآن وصاعدا ستعرف أرضنا العزيزة باسم سلطنة عُمان، إن اعتقادنا بأن هذا التغيير بداية لعهد جديد متنور، ورمز لعزمنا أن يكون شعبنا موحدا في مسيرتنا نحو التقدم» (السلطان قابوس بن سعيد، 1970). إن هذا الاسم فرضته دلالة اللغة والإرث التاريخي والمنطق السياسي على جميع مناطق عُمان وأقاليمها، وهو الاسم الذي أعاد اللحمة إلى الوطن الذي باعدت بين أجزائه المشاريع السياسية والقبلية دهورًا حتى جاء هذا القائد التاريخي ليعيد هذه الأجزاء إلى بعضها البعض مشكلة وطنا واحدا موحدا على النحو الذي هو عليه اليوم.

ثانيًا: مفهوم الهوية

الهوية هي كل ما يُعرَّف به الفرد أو الجماعة أو الوطن أو الأمة، ومصطلح الهوية من المصطلحات اللغوية المعاصرة من حيث المبنى والمعنى، وكلمة (هُوية) مأخوذة من الضمير المفرد الغائب «هُو». وقد عرفها المعجم العربي الأساسي بأنها: «بطاقة يُثبت فيها اسم الشخص وتاريخ ميلاده ومكان مولده وجنسيته وعمله ... وفي الفلسفة هي حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره» (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1991، ص. 1276)؛ فمعنى الهوية يركز على ما يتحدد به الشيء فيتميز عن غيره ويعرَّف، وللفرد هوية وللجماعة هوية وللشعب هوية، وهوية الشعب هي كل ما يتحدد به من سمات ومزايا مقارنة بغيره من الشعوب. تعد الهوية من بين أهم الخصائص المميزة للمجتمع، كونها تجسد الطموحات المستقبلية للمجتمع، وتبرز معالم التطور في سلوك الأفراد وإنجازاتهم في المجالات المختلفة، بل تنطوي على المبادئ والقيم التي تدفع الإنسان إلى تحقيق غايات معينة، وعلى ضوء ذلك فالهوية الثقافية لمجتمع ما لابد أن تستند إلى أصول تستمد منها قوتها، وإلى معايير قيمية ومبادئ أخلاقية وضوابط اجتماعية وغايات سامية تجعلها مركزا للاستقطاب العالمي والإنساني (مكروم، 2008).

إن هوية أية أمة هي صفاتها التي تميزها عن باقي الأمم لتعبر عن شخصيتها الحضارية (زايد،2023)، وتعرف الهوية الوطنية بأنها الشعور بالانتماء إلى أمة أو دولة والشعور بالانتماء إلى بلدة واحدة وأمة واحدة، وهي الشعور بالأمة ككل متماسك والمتمثلة في التقاليد المميزة والثقافة واللغة (عبد ربه وآخرون، 2021). وتتشكل الهوية دائماً من محصلة ثلاثة عناصر تتمثل في: العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي طويل المدى (الجابري، 1997).

إن الهوية العُمانية مبنية على كل ما لعُمان وشعبها من محددات وسمات متعلقة بأرضها وجغرافيتها وتاريخها وتراثها الثقافي والحضاري وعادات أهلها وتقاليدهم وأخلاقهم ومعتقداتهم الشعبية؛ فعُمان هي كلُّ عُمان؛ شعبًا وأرضًا وثقافةً وإنسانًا، وهي أكبر حجمًا وأعلى شأنًا من أن يضعها أحدٌ على غير مقاسها أو أن يختصرها في جزء منها، أو أن يصبغها بلون قبلي أو مذهبي أو مناطقي.

إن الهوية العُمانية مبنية على كل ما لسلطنة عُمان وشعبها من محددات وسمات متعلقة بأرضها وجغرافيتها وتاريخها وتراثها الثقافي والحضاري وعادات أهلها وتقاليدهم وأخلاقهم ومعتقداتهم الشعبية؛ فسلطنة عُمان هي كلُّ عُمان؛ شعبًا وأرضًا وثقافةً وإنسانًا.

لقد أصبحت سلطنة عُمان اليوم دولة عصرية ذات هوية وطنية مشتركة جامعة، تبنت سياسات تنموية طموحة وهادفة لبناء الدولة والإنسان، فأصبحت منسجمة مع نفسها وهويتها، ويشعر بذلك من يقيم فيها، ويعيش على ترابها، سواء كان مواطنًا أو مقيماً، فسلطنة عُمان دولة لها هوية جامعة تقوم على مشتركات وروابط اجتماعية وثقافية وجغرافية ودينية تضفي على أهلها قدرًا واضحًا من الانسجام والتوافق على الرغم من تعدد مناطقها وتنوع مكوناتها القبلية والاجتماعية. ولا يدرك حجم المنجزات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تحققت في سلطنة عُمان منذ قيام النهضة الحديثة بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد -طيّب الله ثراه- إلا من عرف ما كانت عليه عُمان قبل قيام النهضة.

والهوية العُمانية شأنها شأن هوية أي بلد عريق ممتدة رأسيًا وأفقيًا؛ فهي ممتدة على الجغرافيا الوطنية العُمانية من مضيق هرمز في محافظة (مسندم) على الخليج العربي شمالا حتى ضربة علي في محافظة (ظفار) على بحر العرب جنوبًا، وهي ترتكز على إرث حضاري ممتد منذ ما قبل التاريخ حتى اليوم؛ فلم ينقطع اسم عُمان ودورها الحضاري والسياسي منذ قيام الحضارات على أراضيها عبر الحقب والقرون كما جاء في النقوش والكتابات العربية القديمة والمصادر الكلاسيكية الإغريقية والرومانية ثم المصادر

العربية القديمة بعد ظهور الإسلام وقيام الحضارة العربية الإسلامية التي كان للعُمانيين دور مهم في بنائها (المعشني، 2016)

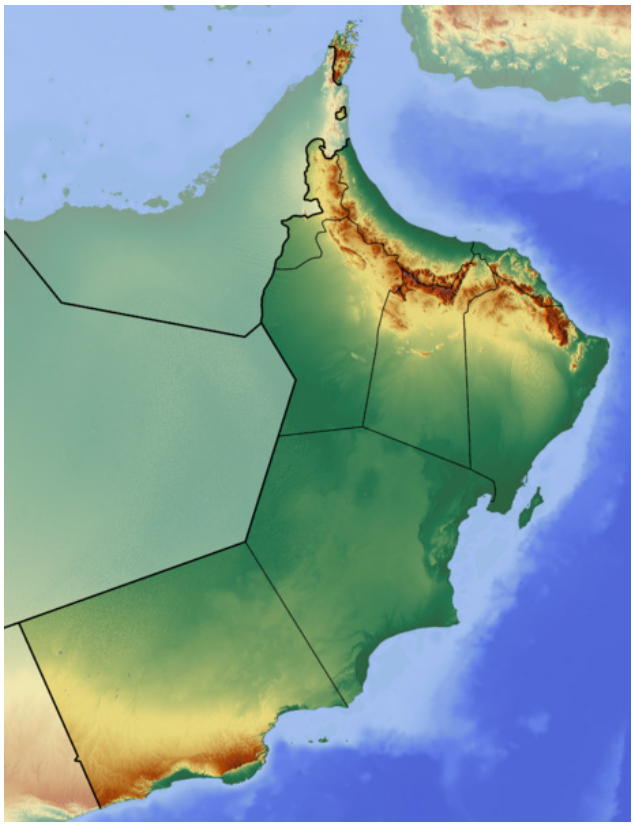

ثالثًا: الدولة والهوية

تظهر قراءة تاريخ عُمان أنه لم يكن للدول والحكومات التي قامت فيها موقف معادٍ من الهويات القبلية والاجتماعية التي وجدت فيها؛ على الرغم من تنوع هذه الدول واختلاف مشاربها وأهداف قيامها. ولا شك أن لهذا الموقف الذي يتسم بقبول التنوع والتعايش مع الآخر أسبابًا مختلفة؛ بعضها سياسي، وبعضها اجتماعي، وبعضها ديني، وبعضها مرتبط بالوضع الداخلي، وبعضها مرتبط بأسباب خارجية، وهذا الموقف لم يكن موقفًا طارئًا بل كان متأصلًا وراسخًا في عُمان منذ أن عرفت قيام الدولة.

ولما تولى المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس الحكم لم يصطدم بالهويات الخاصة، ولكنه ركّز اهتمامه على بناء هوية عُمانية مشتركة أساسها المواطنة والمساواة والعدالة بين الجميع، لذا بذلت الدولة جهودًا في ترسيخ مبدأ المواطنة، والسعي نحو بناء هوية راسخة تجمع كل العُمانيين وتتجاوز توحيد اللباس الرسمي، والعلم الواحد، والنشيد الوطني الواحد، إضافة إلى رغبة أبناء المجتمع العُماني في بناء هوية وطنية مشتركة تماشيا مع جهود الدولة؛ موقنين بأن لهم هوية واحدة تمثلهم وتعبر عنهم، تُغرس بذورها الأولى في الأطفال منذ الصغر، من خلال الأسرة والمسجد ومن محيطهم الاجتماعي (القبيلة) قبل أن تُستكمل من خلال المدرسة والإعلام وباقي مؤسسات المجتمع الرسمية؛ فذلك هو السبيل الصحيح لبناء هوية وطنية متينة ترسخ في أعماق نفوس أبناء الوطن، وتكون أرضيةً مشتركةً تقف عليها أقدامُهم برسوخ وثبات، لمواجهة التحديات، وتحقيق المصالح، والنهوض بالوطن (المعشني،2016).

ولما تولى المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس الحكم لم يصطدم بالهويات الخاصة، ولكنه ركّز اهتمامه على بناء هوية عُمانية مشتركة أساسها المواطنة والمساواة والعدالة بين الجميع.

رابعًا: اللغة والهوية

تُعد اللغة ظاهرة اجتماعية متعددة الأشكال والمضامين في كل مجتمع بشري؛ نظرًا لتعدد مكونات كل مجتمع وتعدد أشكال سلوك أفراده وأساليب حياتهم، وطرق تفكيرهم، واللغة بتجلياتها وتنوعاتها في المجتمع العُماني تمثل جزءًا أساسيًا من هوية المجتمع العُماني، وأداة للتعبير عن بقية الأجزاء والتفاعل معها؛ فباللغة يتشارك العُمانيون مع بعضهم في تكوين المفاهيم والسلوك الاجتماعي، وبها يعبّرون عن معتقداتهم الشعبية والاجتماعية ويكتسبون مفاهيم ثقافية جديدة، وكل لهجة مستعملة في منطقة أو مدينة أو قرية عُمانية أو من قبل جماعة من العُمانيين هي جزء من الثقافة العُمانية. وعند الحديث عن التنوع اللغوي تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة لوجود العديد من اللهجات العربية في سلطنة عُمان يوجد العديد من اللغات غير العربية منها الفارسية والبلوشية والسواحيلية والكمزارية والجبالية والمهرية وغيرها من اللغات (البلوشي، 2016).

واللغة بتجلياتها وتنوعاتها في المجتمع العُماني تمثل جزءًا أساسيًا من هوية المجتمع العُماني، وأداة للتعبير عن بقية الأجزاء والتفاعل معها؛ فباللغة يتشارك العُمانيون مع بعضهم في تكوين المفاهيم والسلوك الاجتماعي، وبها يعبّرون عن معتقداتهم الشعبية والاجتماعية ويكتسبون مفاهيم ثقافية جديدة.

إن التنوعات اللغوية للهجات العربية في سلطنة عُمان ليست تنوعات مبنية على أسس عرقية تقسم المجتمع وتجعل مكوناته منفصلة متواجهة، وإنما هي تنوعات لغوية، وهذه التنوعات اللغوية تعبر عن ثراء وتنوع الثقافة الوطنية العُمانية، وتعد جزءًا أصيلا منها ومكونًا أساسيًا من مكوناتها، وهي تنوعات في إطار الجغرافيا الواحدة والثقافة العامة الواحدة، وهي لا تحمل تنافرًا لغويًا أو ثقافيًا مع محيطها الثقافي والاجتماعي؛ لأنها تنوعات لغوية عربية مرتبطة بوضع لغوي عربي قديم، وليس وراءها تقاليد أو عادات اجتماعية أو أنماط ثقافية غريبة عن المنطقة أو دخيلة عليها، كل ما في الأمر أنها امتداد لمرحلة حضارية وثقافية كانت موجودة في جنوبي بلاد العرب قبل ظهور الإسلام، وقد بدأت العربية الفصحى تفرض نفسها بوصفها لغة الدين والعلم والكتابة ولغة الشعر الفصيح والفقه وعلوم اللغة والدين في كل مناطق عُمان وأقاليمها (المعشني، 2015).

خامسًا: ركائز الهوية العُمانية

إن لكل أمة من الأمم جذورا متأصلة في كيانها اصطلح على تسميتها بالتراث، وهو من جملة أعمدة تأسيس النهضة، فالأمم بماضيها قبل أن تكون بحاضرها، فمن هذا الماضي تستمد وجودها وبالحفاظ عليه يكون بقاؤها متميزا، وفي رحابه تعيش قوية بكيانها ومقوماتها وبهذا التراث تقاس مدى عراقة أي أمة في التاريخ، ونوعية إسهامات رجالها في حركته كما جاء في كتاب الأنساب للعوتبي من تحقيق محمد إحسان (2006). كما أن لكل هوية وطنية عناصر ومكونات وأبعاداً وركائز، والركائز هي الأعمدة الأساسية التي تعتمد عليها بقية المكونات، والعناصر التي تشكل الهوية الوطنية لأي دولة، والركيزة مفرد يجمع على رِكاز وركائز، والمعنى اللغوي للركيزة هو قطعة من جواهر الأرض المركوزة فيها، وتأتي الركيزة بمعنى العمود والأساس، وارتكز على الشيء وإليه: اعتمد، وارتكز الشيء: ثبت واستقر (مجمع

اللغة العربية، 1972). والهوية العُمانية ترتكز على ركائز أساسية تمثل أكبر مكوناتها وأقوى عناصرها، ومن هذه الركائز اللغة العربية وآدابها وثقافتها، والإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقا، والجغرافيا العُمانية بسهولها وجبالها ووديانها وصحاريها وشواطئها وبحارها وخلجانها وجزرها ومدنها وقراها ومعالمها الطبيعية وكل ذرة من ترابها، وتاريخها السياسي وإرثها الحضاري والقيمي.

وتمثّل اللغة العربية ركيزة أساسية تجعل عُمان بلدًا عربي اللغة والثقافة والآداب والفنون، ويمثل الإسلام عقيدةً وشريعةً ركيزةً أساسية للهوية العُمانية فبه يدين العُمانيون، ويتخذونه طريقا يعبدون الله به.

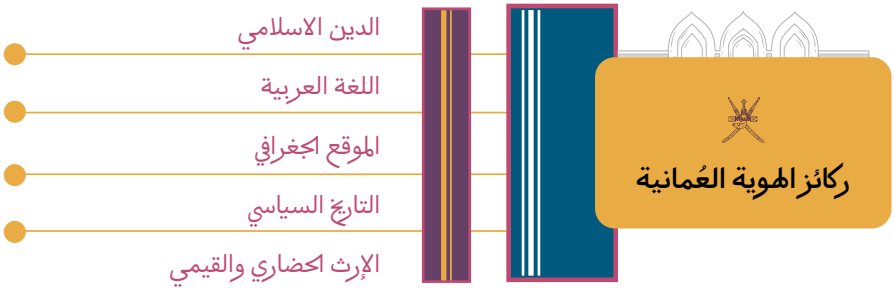

إن العُمانيين يشتركون في هذه الركائز التي تحدد هوية عُمان وتميزها وتعرف بها، والعُمانيون مجمعون على هذه الركائز، ومتحدون فيها وحدة راسخة متينة على الرغم من اختلاف قبائلهم، وطرق تفكيرهم، وتنوع اهتماماتهم، وأولوياتهم الشخصية؛ لأن هذه الركائز تكسب الوطن هويته العامة، وتربط أبناءه بحبالها المتينة، وتنمي في تربة الوطن الخصبة ثمار التفاهم والوفاق والانسجام والوحدة والتعاضد بين العُمانيين.

ويُعد حرص عُمان على ركائز هويتها الوطنية أمرا له مسوغاته وأسبابه الوجيهة؛ فكل دولة تعرف بجغرافيتها وحدودها، وتتمسك بكل شبر من ترابها الوطني، وكل دولة تحرص على لغتها الوطنية وثقافتها، ولا تسمح بتهميشها والنيل منها، وللدين في كل دولة

منزلة خاصة ومكانة مميزة، وقد أولت الدولة العُمانية الدين الإسلامي أهمية كبيرة منذ قيامها؛ فبنت المساجد وطبعت المصاحف، وأنشأت المحاكم، وخصصت وزارة للشؤون الدينية، وعينت مفتيًا عامًّا، ودعمت تحفيظ القرآن وتعلمه، ووضعت جائزة سنوية لحفظ القرآن باسم المغفور له جلالة السلطان قابوس بن سعيد، كما تمارس الحكومة بكافة أجهزتها دورا مهما في التصدي للأفكار المنحرفة أو المتطرفة التي تحاول النيل من عقيدة المسلمين ودينهم، كما أنها تنبذ المنكرات وتكافحها إيمانا منها بمكانة الدين ودوره في حياة العُمانيين. كما تحرص الدولة كل الحرص على استقلال مصالحها وتمكين نظامها السياسي الممتد والراسخ عبر قرون عديدة، ذلك النظام الذي يمثل تاريخا عريقا وإرثا مهما؛ لذا فقد حرصت الدولة من خلال حكومتها الرشيدة على الحفاظ على هذا التراث السياسي الإنساني، ووضعته دائما نصب أعينها في كل المراحل والمحافل، و تجنبت الدخول في اتفاقات وتحالفات إقليمية ودولية قد تفضي إلى المساس باستقلالها السياسي وتراثها الحضاري (المعمري، 2018).

سادساً: معالم الهوية العُمانية

إن الحديث عن الهوية العُمانية يتطلب الحديث عن مختلف معالمها السياسية والدينية والثقافية وغيرها من المعالم المميزة لها وغيرها من المعالم المميزة للهوية العُمانية؛ لذا سوف نناقش عبر الصفحات الآتية هذه المعالم بشيء من التفصيل.

المعالم السياسية

لقد انطلقت السياسة الخارجية العُمانية من رؤية شديدة الواقعية، ارتكزت على مسلمة مفادها أن عالم السياسة عالم متقلب بشكل مستمر تبعا لظروف الدولة وأوضاعها، كما أنه يخضع لكثير من التغيرات المتسارعة التي تحكمها المصالح المختلفة وتقلبها، ولمواجهة هذا التقلب قررت عُمان أن تضع قواعد ثابتة توظفها في التعامل مع مختلف المواقف والأزمات؛ لذا قررت الالتزام بالمواثيق الدولية لأنها كانت ترى فيها سلطة أممية، كما دأبت سلطنة عُمان على المشاركة في دعم كافة الجهود التي تدعو إلى إرساء السلام وإنهاء الصراعات والحروب سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الإسلامي أو العالمي، كما حرصت السياسة العُمانية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إن هذه الثوابت السياسية منحت عُمان بمرور الزمن ثقة كافة دول العالم في اللجوء إليها لتكون وسيطًا نزيها في حل كثير من الإشكاليات والخلافات السياسية على كافة المستويات الإقليمية والدولية، وقد عبر عن هذه الثوابت المغفور له السلطان الراحل قابوس بن سعيد - طيّب الله ثراه - في دورة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان حيث قال:

> **"إن التعاون وتبادل المنافع والمصالح بين الدول في ظل الوئام والسلام أمر في غاية الأهمية، يجب أن نسعى إليه جميعًا بكل جد وإخلاص، ودون كلل أو ملل، من أجل رخاء البشرية وأمنها ورقيها"** (السلطان قابوس بن سعيد، 2008)، وفي العام التالي قال: **"إن سياستنا الخارجية معروفة للجميع، وهي مبنية على ثوابت لا تتغير، قوامها العمل على استتباب الأمن والسلام والسعادة للبشرية كافة".**
>
> (السلطان قابوس بن سعيد، 2009)

وقد أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم على هذه الثوابت وعمل على ترسيخها لتكون معلما مميزا للسياسة العُمانية.

لقد مثل اللجوء الى الطرق السلمية الآلية الوحيدة التي تثق بها عُمان في حل الخلافات، وأكدت عليها مرارًا وتكرارًا ومن تلك الطرق السلمية، يأتي الحوار والتفاوض والإقناع، والمرونة وتقديم بعض التنازلات، لتجنب الحروب والصراعات وقطع العلاقات بين دول الجوار، وبهذه الأساليب حلت عُمان كافة إشكالياتها الحدودية، وبهذه الآليات أدارت الضغوطات التي واجهتها نتيجة مواقفها من القضايا الإقليمية، ولم تقف يومًا إلا في صف الإجماع العربي والأممي إن كان على حق، أما إن كان غير ذلك فإن سلطنة عُمان كانت تنأى بنفسها وتتخذ موقفًا مستقلًا يعبر عن رؤيتها وقناعاتها ومنطلقاتها الوطنية.

المعالم الدينية

إن المتتبع للواقع العُماني عبر تاريخه الإسلامي لا يجد أي دلالة على وجود خطاب ديني متطرف في عُمان عبر تاريخها الطويل، أو حتى وجود خطاب يحمل تحريضًا على الكراهية أو العنف، فقد ظل العُمانيون ينظرون إلى الدين بأنه العامل الأهم في تشكيل قيمهم نحو أنفسهم، ونحو الآخر ونحو العالم الذي يحيط بهم، كما حرصت الدولة العُمانية الحديثة منذ تأسيسها على الحفاظ على هذا النهج الذي يقوم على الاعتدال، مما مكنها من بناء مجتمع من المواطنين يجعل الانتماء إلى الوطن هو الغاية الأسمى والأكبر، وينطلق بحرية في ممارسة شعائره الدينية التي أكد عليها النظام الأساسي للدولة، كما تميز الخطاب الديني العُماني بأنه لم يكن يومًا أداة للتمييز أو التفريق أو الحض على الكراهية، ولم تسمح عُمان من خلال ما سنّته من قوانين وتشريعات بظهور مثل هذه الخطابات التحريضية في وسائل إعلامها المختلفة.

حرصت الدولة العُمانية الحديثة منذ تأسيسها على الحفاظ على النهج الذي يقوم على الاعتدال، مما مكنها من بناء مجتمع من المواطنين يجعل الانتماء إلى الوطن هو الغاية الأسمى والأكبر، وينطلق بحرية في ممارسة شعائره الدينية التي أكد عليها النظام الأساسي للدولة.

لقد حرصت عُمان منذ زمن بعيد على غرس قيم التعايش والتسامح بين مكونات مجتمعها الموحد دينيا، والمتفق وطنيًا على ضرورة أن يكون الدين وسيلة الدولة والمجتمع لغرس وتنمية قيم الولاء والانتماء الوطني بين العُمانيين، ولم ينتج عن هذا الشعور إلا بناء جماعة وطنية اعترفت بحقوق المواطنة للجميع، ولم يجدوا تمييزًا منطلقًا من أسس عقائدية كما يحصل في أماكن أخرى في المنطقة، ومع تعزيز المواطنة لتذويب أي نزعات للتطرف الديني لدى الأفراد كان هناك تركيز في بناء شخصية عُمانية بعيدة عن كل هذه الدعوات، فيجد المتتبع لخطابات المغفور له السلطان المؤسس للنهضة الحديثة، سعيها لترسيخ علاقة ارتباطية قوية بين الاعتدال والاستقرار، وبين التسامح والتنمية، وكان رحمه الله من ضمن القادة الأوائل الذين ركزوا على هذا الربط؛ لأن كثيراً من منظري التنمية يعتقدون أن الديمقراطية وحدها هي المحرك للتنمية، ولكن السلطان الراحل كان يرى أن التسامح الديني هو أهم محركات المواطنة والتنمية في المجتمعات التي تمتلك أديانًا تحكم كثيرًا من تفاصيل حياتها اليومية.

إن المؤسسة الدينية العُمانية تعمل شريكا للدولة، وبالتالي كان خطابها الديني مجسدًا لخطاب الدولة، فنجحت في تعزيز المواطنة من خلال هذا النهج، فلا تخرج خطابات تضر بمشروع المواطنة، وتخلق إشكاليات في الداخل أو الخارج، وإذا أخذنا مثالًا واحدًا على الخطابات

التي تصدر من المؤسسة الدينية نجد هذه القيم التي تعبر عن الدولة العُمانية، فنجد خطابات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (2012) في أسبوع التقارب والوئام الإنساني جاء فيها

"التعارف فيما بين جميع الناس من أمم وشعوب وأديان على أساسين جديدين في الحياة من أجل السلام في الأرض، وهما: لا إكراه في الدين، ووجوب التعارف بينهم جميعًا على عدم الإفساد في الأرض، وعلى الأمر بكل ما عرف خيره، واستنكار كل ما عرف شره، مع البِرِّ فوق ذلك كله بمن يخالفنا في الدين، ما لم يقاتلنا في الدين أو يخرجنا من ديارنا، وعلى الأساس في كل ذلك تصديقا لحديث الرسول ﷺ. عن أنس قال رسول الله ﷺ " الخلق عيال الله فأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله". رواه أبو يعلى 65/ 6 و الطبراني في المعجم الكبير 86/ 10 و القضاعي في مسند الشهاب 255/ 2، ورواه الحارث في مسنده أيضاً 857/ 2.

وبالتالي هناك تأكيد على أن أهم دعوة للدين الإسلامي هي السلام، هذا السلام الذي لا يمكن لأي مشروع للمواطنة أن يقوى دون تحقيقه على مستوى وطني أو إقليمي.

المعالم الثقافية

تمثل الثقافة الوعاء الفكري الذي يعكس أيضًا معلمًا مميزا من معالم الهوية العُمانية في التعامل مع الآخر، وتعمل الدولة العُمانية الحديثة على دعم قيم العيش المشترك، والإفادة من التراث الثقافي للحضارة الإنسانية، مما يعزز شعورًا بالمسؤولية لدى جميع الشعوب في الحفاظ على هذا التراث. لذا وقعت عُمان على معظم الاتفاقيات الأممية المعنية بحفظ التراث الثقافي، كما عززت من عضويتها في المنظمات الدولية التي تعمل في هذا المجال، وفي مقدمتها منظمة اليونسكو التي خاطبها المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس في كلمة وجهها إلى المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو بمناسبة مرور ستين عامًا على إنشائها بتاريخ الرابع من أكتوبر 2005م؛ حين قال:

"إننا نولي تراثنا الثقافي بمختلف أشكاله ومضامينه المادية وغير المادية أهمية خاصة، ونُعنى به عناية مميزة، لما له من أهمية ودور ملموس في النهوض بالحياة الفكرية والفنية والإبداع والابتكار، ونبدي اعتزازنا بوجود مجموعة من المواقع الثقافية والطبيعية العُمانية على لائحة التراث العالمي، والتي تمثل دليلًا واضحًا على إسهام العُمانيين عبر العصور المختلفة في بناء الحضارات وتواصلها وتفاعلها مع الثقافات الأخرى".

(السلطان قابوس بن سعيد، 2005)

تمثل الثقافة الوعاء الفكري الذي يعكس أيضًا معلمًا مميزا من معالم الهوية العُمانية في التعامل مع الآخر، وتعمل الدولة العُمانية الحديثة على دعم قيم العيش المشترك، والإفادة من التراث الثقافي للحضارة الإنسانية، مما يعزز شعورًا بالمسؤولية لدى جميع الشعوب في الحفاظ على هذا التراث.

وبالتالي فإن سياسة عُمان الخارجية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، دفعها إلى التعاون مع هذه المنظمات الدولية والجهود العالمية من أجل تعزيز حالة السلم العالمي التي تعود على الجميع بالخير، وتمكن مختلف الدول -لا سيما الدول النامية- من تعزيز مشروعاتها الوطنية والإسراع من عملية التنمية، من خلال إزالة المعوقات التي قد تنتج من ضيق الرؤية الثقافية، لقد كانت عُمان متقدمة في الدعوة إلى توظيف الثقافة في منع تفاقم الأخطار المحتملة على قيم الشباب وخاصة النزوع إلى العنف والتطرف، ولذا سعت عُمان إلى توسيع نطاق رؤيتها وانفتاحها منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، فقد استضافت الوفود الشبابية المختلفة بدءًا من عام الشبيبة في عام 1983م للتباحث في قضاياهم والنظر إلى ما يشغل اهتمامهم والحفاظ على دورهم الإيجابي في الحضارة الإنسانية (المعمري، 2018).

ومنذ ذلك الوقت والدور الدبلوماسي الثقافي الهادف إلى فتح حوار مع شعوب العالم مستمر، والأمثلة عليها كثيرة منها السفينة (صحار) أبحرت بتاريخ 31 نوفمبر 1981م إلى ميناء كانتون في الصين، استغرقت ثمانية أشهر، وقطعت مسافة 6000 ميلاً في مركب دون محرك، وقد أكد العُمانيون أن هذه الرحلة كانت أطول رحلاتهم البحرية، وقد أعدت الحكومة الصينية احتفالًا بهذه المناسبة التاريخية.

وفي مبادرة أخرى بالتعاون مع منظمة اليونسكو، انطلقت من أسس تاريخية وعلمية، فقد هدفت إلى دراسة طريق الحرير والتجارة القديمة التي كانت تتبادلها القوافل التجارية البرية والبحرية بين شعوب العالم. وقد خصص السلطان الراحل قابوس بن سعيد اليخت السلطاني (فلك السلامة) للقيام بهذه الرحلة؛ فانطلقت الرحلة البحرية من البندقية مرورًا بـ 21 ميناءً، منها مسقط وصلالة وانتهاءً بأوساكا باليابان، حيث المحطة الأخيرة، وقد سلكت (فلك السلامة) خط السير نفسه الذي سلكه التاجر والرحالة الإيطالي ماركو بولو (Marco Polo)[1] في بحثه عن الحرير والتوابل. وقد استمرت رحلة (فلك السلامة) ما يزيد عن أربعة أشهر، من أكتوبر وحتى مارس 1991م، كما تم تقديم 182 بحثًا في 19 ندوة دولية حول التواصل الحضاري، خاصة بين شعوب البلدان، واستمرت هذه الرحلات التي تهدف إلى التقريب بين شعوب العالم من خلال بعث التاريخ المشترك في العلاقات الدولية حيث أبحرت السفينة (جوهرة مسقط) في رحلة إلى سنغافورة، وصلت في مطلع يوليو 2010م، بعد رحلة استغرقت عدة أشهر،

1 وُلد ماركو بولو في مدينة البندقية الايطالية عام 1254م، وسافر مع عائلته إلى أصقاع بعيدة، رحل من أوروبا إلى آسيا منذ العام 1271م وحتى العام 1295 م، وبقي في الصين لمدة 17 عامًا من مجمل هذه الأعوام وغادر الصين في عام 1292 م، وذلك بصفته مرافقًا لأميرة مغولية أُرسلت إلى بلاد فارس. ويصف كتابه (المليون) رحلاته وتجاربه وقد أثر هذا الكتاب فيما بعد بالمغامرين والتجار.

وهي هدية من جلالة السلطان إلى الشعب السنغافوري، تعبر عن علاقة قديمة تمتد لقرون، وتحيي روح التاريخ بنفث الحاضر. وتهتم سفينة شباب عُمان منذ انضمامها في العام 1979م إلى أسطول البحرية السلطانية العُمانية، بالمشاركة في السباقات البحرية؛ من أجل توطيد العلاقات، وبث روح المحبة والصداقة بين شعوب الدول التي تزورها، وهي بمثابة سفير عُماني متجول في المحافل البحرية الدولية والعالمية، ناقل لجميع ما تنعم به سلطنة عُمان من حاضر سعيد، وما تزخر به من تاريخ تليد.

علاوة على الدور الذي أداه التاريخ البحري لعُمان في تعزيز العلاقات الدولية العُمانية، كان هناك مسار علمي ثقافي آخر أسهم في تعزيز العلاقات الثقافية والدولية بين سلطنة عُمان والعديد من دول العالم؛ ذلك المسار الذي تمثل في تأسيس كراسي علمية عرفت بكراسي جلالة السلطان العلمية، ويبلغ عددها حتى الآن (16) كرسيًا علميًا، موزعة على (14) جامعة في مختلف دول العالم شرقًا وغربًا، وتهدف هذه الكراسي إلى تنمية المعرفة الإنسانية وتشجيع الحوار بين الشعوب والحضارات؛ وذلك من أجل بناء عالم يؤمن بأهمية قيم السلام والحوار والتعاون بين شعوبه ودوله في حل مختلف القضايا التي تواجهه (المعمري، 2018)

سلطنة عُمان والآخر

الذي ينظر إلى التاريخ العُماني يجد تأكيدًا على الهوية العُمانية التي تشكلت سماتها القيمية عبر القرون، وقد بنت عليها الدولة العُمانية الحديثة قواعد تعاملها وتفاعلها مع الآخر، ولقد عبر السلطان الراحل في خطابه في افتتاح مجلس عُمان عام 2011م عن هذه السمات حيث قال

> **"لقد فطرنا في هذا البلد ولله المنة والحمد على السماحة وحسن المعاملة ونبذ الأحقاد ودرء الفتن والتمسك بالأعراف والقيم القائمة على الإخاء والتعاون والمحبة بين الجميع. وأننا نؤكد على ضرورة أن تغرس هذه السجايا الحميدة والقيم الرفيعة في نفوس النشء منذ نعومة أظفارهم في البيت والمدرسة والمسجد والنادي وغيرها من محاضن التربية والتثقيف لتكون لهم سياجًا يحميهم من التردي في مهاوي الأفكار الدخيلة التي تدعو إلى العنف، والتشدد، والكراهية، والتعصب، والاستبداد بالرأي، وعدم قبول الآخر، وغيرها من الأفكار والآراء المتطرفة التي تؤدي إلى تمزيق المجتمع، واستنزاف قواه الحيوية، وإيراده موارد الهلاك والدمار والعياذ بالله".**
>
> (السلطان قابوس بن سعيد، 2011)

ومن أجل بلورة هذه القيم التي ركز عليها السلطان الراحل تم التركيز على غرس هذه القيم في إطار خمسة مستويات هي:

- المستوى الأول: ركز على قيم الاستقرار الاجتماعي عند الشباب عن طريق دعم القيم المرتبطة بالمسؤولية الأسرية، والحفاظ على الأبناء، وتربيتهم تربية سليمة، والعمل على دعمهم من خلال متابعتهم في دراستهم وأنشطتهم.

- المستوى الثاني: استهدف تعزيز المواطنة والهوية لدى الشباب من خلال بناء مفهوم صحيح لديهم حول قيم الحرية والوطنية والوسطية، وحثهم على التطوع من أجل تعزيز بناء مجتمعهم العُماني ومجتمعهم العالمي؛ وذلك بجعلهم قادرين على أن يتفاعلوا مع هذه القضايا منطلقين من جذورهم التي تحث على الاعتدال والوسطية وعدم الإضرار بأحد.

- المستوى الثالث: ركز على تعزيز الأخلاق الدينية الرفيعة لدى الشباب، هذه الأخلاق التي يأمل من خلال الإفادة من المخزون الأخلاقي الإسلامي وجعله أساسًا للبناء بدلًا من الاستماع إلى دعوات تجعل الدين خارجًا عن السياق السلمي الذي يدعو إليه.

- المستوى الرابع: ركز على تفعيل دور التربية في تعزيز قيم الهوية والمواطنة وبناء الشخصية العُمانية السوية التي تنظر إلى الآخر بأنه شريك في بناء عالم أفضل، وإن حدث بعض سوء الفهم معه لابد من اللجوء إلى الحوار والتفاهم، بدلًا من اللجوء إلى العنف.

- المستوى الخامس: ركز هذا المستوى على جعل الإعلام أداة لبناء المواطن المعتدل في علاقته مع الآخرين بالبعد عن تعبيرات الطائفية والبعد عن التشدد وعدم الإساءة إلى الآخرين، ووضع قوانين تجرم ذلك.

- المستوى السادس: التركيز على بناء تقارب ووئام إنساني اعتماداً على المبادرات الثقافية التي تذيب الحساسيات والمعتقدات الخاطئة عن الآخرين، ويؤدي هذا التوجه في النهاية إلى تحقيق منافع سياسية واقتصادية قد لا يحققها الصراع والحرب.

إن تلك المستويات الستة تعبر عن اهتمام عُماني دائم ومستمر بالحفاظ على الشخصية العُمانية من التأثر بحالة تزعزع كثير من القيم الإنسانية نتيجة انتشار الوسائل التكنولوجية المتعددة، وتزايد عدد القنوات الإعلامية سواء المرئية أو المكتوبة، وسرعة تبادل الصور والرسائل والتعليقات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مما قد يؤثر على القيم العُمانية السياسية التي ترتكز على أسس واضحة.

المراجع

- الجابري، محمد عابد. (1997). العولمة والهوية الثقافية. ندوة العرب والعولمة[عرض ورقة]. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- رشا رجب. (2021). فاعلية برنامج تدريبي مقترح باستخدام تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد في تعزيز قيم المواطنة الرقمية والهوية الوطنية لدى عينة من أطفال الروضة ذوي صعوبات التعلم النمائية. المجلة العلمية لكلية التربية، 37(2)، 173-134. doi:10.21608/mfes.2021.154278
- زايد، أحمد. (2003). عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية. عالم الفكر، 32(1)، 38-7.
- الزهري، محمد بن منيع أبو عبد الله البصري. (1968). الطبقات الكبرى. دار صادر.
- السلطان قابوس بن سعيد. (2011). خطاب جلالة السلطان في افتتاح مجلس عُمان[خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد. (2009، نوفمبر 6). خطاب جلالة السلطان في الانعقاد السنوي لمجلس عُمان [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد. (2008، نوفمبر 11). خطاب جلالة السلطان في الانعقاد السنوي لمجلس عُمان [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد. (2005). كلمة جلالة السلطان في المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو بمناسبة مرور ستين عامًا على إنشائها[خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد. (1975، نوفمبر 26). خطاب جلالة السلطان إلى الشعب عبر تلفزيون سلطنة عُمان [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد. (1970، أغسطس 9). خطاب جلالة السلطان إلى الشعب عبر تلفزيون سلطنة عُمان [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- عبد ربه، عبير السيد ، السفياني، صالحة حاي ، الرفاعي، دعاء زهدي ، محمد، رحاب يونس ، وعبد المقصود، العوتبي، أبي المنذر سلمة بن مسلم الصحاري. (2006). كتاب الأنساب (ط. 4، ج. 1). في النص، محمد إحسان (تحقيق). وزارة التراث القومي والثقافة.
- فرانتسوزوف، سرجيس. (2004). تاريخ حضرموت الاجتماعي والسياسي قبيل الإسلام وبعده (عبدالعزيز جعفر العقيل، مُترجم). المعهد الفرنسي للآثار والعلوم.
- مجمع اللغة العربية. (1972). المعجم الوسيط. دار الدعوة.
- المعشني، محمد. (2015). الظاهرة اللغوية في المجتمع العُماني المعاصر. مجلة الآداب والعلوم والاجتماعية، 2(9)، 110-97.
- المعشني، محمد. (2016). أبعاد الهوية في النص الشعري العُماني المعاصر. مجلة الدراسات العُمانية (18)، 105-76.
- المعمري، سيف. (2018). المواطنة في سلطنة عُمان: منطلقاتها وتطورها وآفاق نشأتها، سلطنة عُمان. وزارة الإعلام.

- مكروم، عبد الودود. (2008، يوليو 30-31). قيم الهوية وثقافة الانتماء مدخل لتحديد دور التعليم العالي في بناء مستقبل الأمة العربية [عرض ورقة].
- المؤتمر العلمي العشرون - مناهج التعليم والهوية الثقافية، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة، مصر.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (1991). المعجم العربي الأساسي. مطبعة لاروس.
- وزارة الإعلام. (2015). كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. وزارة الإعلام.
- وزارة التراث القومي والثقافة. (1980). حصاد ندوة الدراسات العُمانية. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.
- Al-Balushi, Rashid. (2016). Omani Arabic: more than a dialect. Macrolinguistics 4(4), 80-125. DOI:10.26478/ja2016.4.4.5.

الفصل الثاني

الانتماء والولاء والمواطنة

"فأينما توجهنا من وطننا العزيز قوبلنا من شعبنا الكريم بمظاهر الولاء والإخلاص، مما يستوجب منا الشكر ويحدونا مواصلة الجهود وبذل كل غال لرفع مستوى حياة شعبنا والأخذ بشتى وسائل الإصلاح في جميع مرافق حياته مهتدين بنور شريعتنا السمحاء ضارعين إلى المولى عز وجل أن يجعل فيما نقوم خير وبركة يستمتع بها الجميع"

(السلطان قابوس بن سعيد، 1971)

مقدمة

يتناول هذا الفصل ثلاثة مفاهيم هي الانتماء والولاء والمواطنة، وهي مفاهيم تبرز العلاقة بين المواطنين والدولة المعاصرة، وسوف يظهر في هذا الفصل أنه في حين تتعدد الانتماءات داخل النفس الإنسانية، يبقى الولاء الوطني هو المظلة التي تجمع تحتها كل هذه الانتماءات، وأن المواطنة حتى تكون سليمة لابد أن تتمحور في إطار قانوني يطلق عليه باللغة السياسية الدستور، ولذا سوف يبرز هذا الفصل الإطار الدستوري لسلطنة عُمان المتمثل في النظام الأساسي للدولة الذي صدر لأول مرة في عام 1996، وهو يحدد هوية البلد السياسية، ومنظومة حقوق المواطن وواجباته، والمبادئ التي يرتكز عليها الحكم.

أولاً: مفهوم الانتماء وأنماطه

المفهوم اللغوي للانتماء: من خلال الكشف عن معنى الانتماء في المعاجم اللغوية يتضح ما يلي: «نما الشيءُ ينمو نماءً ونموًّا: زاد وكثر، ونمّى الشيءَ: رفعه وأعلى شأنه، ونمى فلانًا إلى فلان: نسبَه إليه، ونمى المالَ ونحوه: زاده وكثَّره، وانتمى الطائرُ: ارتفع من موضعه إلى موضع آخر، وانتمى إلى الجبل: صعِد، وانتمى إليه: انتسب" (مجمع اللغة العربية، 1972، ص. 956)، كما أن "أنمى الكرمُ: ظهرت قُضبانهُ التي تحمل العناقيد، وأنمى الشيءَ: زاده وكثَّره، وانتمى ينتمي انتماءً فهو منتمٍ، وانتماء مصدر انتمى، ونفسيًّا هو علاقة منطقية بين الفرد والصنف الذي يدخل في ما صدقه (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1991، ص. 1233). والانتماء: الانتساب، والنسب: القرابة والصلة في الدم؛ فالمنتمي يشعر بقرابة مع من يشاركه في انتمائه كشعور المرء بالقرابة نحو من يجتمع معه في الأصل والنسب.

الانتماء ارتباط فكري وشعوري بفكرة أو بجماعة، يتولد عنه إرادة تؤدي إلى سلوك يؤديه المنتمي، هذا السلوك يفضي إلى نتائج تؤثر على حياة الشخص والآخرين، وهذا الانتماء قد يرثه الشخص من بيئته ومحيطه الاجتماعي، وقد يكتسبه من بيئة خارجية، وقد يخترعه بنفسه في بعض الأحيان.

والانتماء إرادة؛ لأن الانتماء لا يتحقق إلا بالرغبة الذاتية التي تنبع من داخل الإنسان، وتستقر فيه برضاه الشخصي، وقناعته الحرة، فلا يمكن أبدا أن يكون هناك انتماء من غير هذه الإرادة.

والانتماء سلوك؛ لأن الانتماء الحقيقي يدفع صاحبه إلى عمل معين يعبر به عن انتمائه، ويعلن فيه عن نفسه عن طريق هذا السلوك الذي مارسه ليميزه من غيره، وليحقق لنفسه ما آمن به واقتنع، وليكون هذا السلوك عنوانا، وإعلانا منه، ودعاية له أمام الآخرين وإن لم يعلن ذلك صراحة. والانتماء نتيجة؛ بمعنى أن كل ما يؤديه المرء من عمل له تبعات ونتائج؛ فالارتباط الفكري والشعوري يعتمد على الإرادة، والإرادة تدفع إلى العمل والسلوك، ولكل عمل وسلوك نتائج، وللانتماء ضروب متعددة، هي:

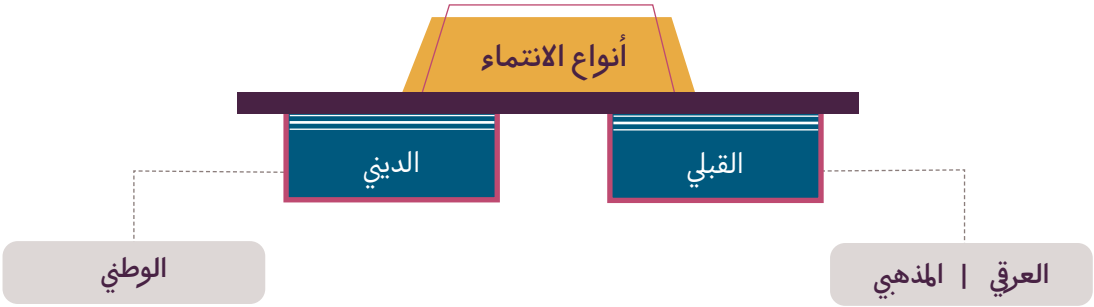

الانتماء القبلي

يمثل الانتماء القبلي واحدًا من أقدم الانتماءات في حياة الإنسان، ومنشؤه مرتبط بالحياة البدائية، والعصور القديمة التي كان الناس فيها مجبرين على هذا الانتماء في ظل عدم وجود الدولة والنظام وقلة موارد الحياة وشدة الصراع عليها. ولا تتحقق في هذا النوع من الانتماء مصالح الجميع حتى أتباع القبيلة نفسها، فضلاً عن غيرهم؛ لأنه يقوم على سلطة فئة محددة ولا يخضع لقانون أو نظام، ويقتصر على أهل القبيلة، ويدفع إلى الانكفاء، ولا يعبر عن أسمى تطلعات الإنسان وآماله، ولا يخلو من التعصب والعنصرية التي تولد الخلافات والنزاعات والصراعات لأسباب بسيطة وقضايا هامشية، ولا تتوقف هذه الصراعات والخلافات القبلية ولا تنتهي. لقد تخطت كثير من الأمم هذا النظام الاجتماعي منذ زمن بعيد، ولم يعد راسخًا ومتجذرًا إلا عند بعض الأمم، ولعل الوجه الحسن

للانتماء القبلي هو التعارف وصلات القربى وصور من أشكال التكافل الاجتماعي والتعاون في مواجهة بعض المشكلات، وذلك انطلاقا من قول الله عز وجل { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ } (القرآن الكريم، سورة الحجرات: 14).

لقد كان الناس في بعض الأزمنة القديمة مضطرين للاحتماء بالقبيلة، إلا أنه في ظل دور دولة المؤسسات والقانون التي يتساوى فيها الجميع تحت مظلة القانون، يبقى لهذا الانتماء القبلي دور في حفظ النسب والتعارف الاجتماعي وصلة الأرحام والتعاون بين الأفراد على تحقيق ضروب من التكافل والتضامن الاجتماعي لهم ولغيرهم من أبناء الوطن، في إطار منظومة وطنية متكاملة.

الانتماء العرقي

يُعد الانتماء العرقي امتدادا للانتماء القبلي القائم على الدم والعصبية، ولا يختلف عنه كثيرًا، ولكنه قد يزيد عليه عنصرية وانغلاقًا، والانتماء العرقي يقوم على تفسيرات وفلسفات وضعية تؤمن بتفوق عرق بسبب لون جلود المنتمين إليه، وتحتقر سائر الأعراق للسبب نفسه. ومن مساوئ الانتماء العرقي المتعصب: العبودية والاستعمار والتمييز العنصري، وكل انتماء عرقي عنصري يؤدي إلى الشقاق والنزاعات والحروب الداخلية والخارجية؛ لأنه يعتمد على نظرة استعلائية وفكر سلالي عنصري بغيض، ويعتمد القهر والغلبة وسيلة للسيطرة والهيمنة على الآخرين.

الانتماء الديني

يُعد الانتماء الديني واحدا من أقدم الانتماءات في حياة الإنسان؛ لأنه مرتبط بطبيعته وتركيبته العقلية والنفسية والجسمية، مما يجعله محتاجا بالضرورة إلى من يعوضه عما به من نقص وعجز ويمنحه الأمل لتحقيق تطلعاته، وينظم له حياته ويمنحها قيمة ويجعل لها هدفًا ومعنى، ويقدم له إجابات عن أسئلته واستفساراته الوجودية. ولا يزال الانتماء الديني قائمًا في حياة معظم الشعوب، مهما تعددت معتقداتها ودياناتها، وعلى تفاوت بينها في التمسك والتطبيق لتعليمات الأديان وما تدعو إليه. ومن يقرأ تاريخ الأديان والملل والدول سيجد أن الثقافات والحضارات أثرت في الأديان وأضفت عليها ألوانا منها وصبغتها بصبغاتها التي تميز كل دين بلون من الحضارة والثقافة التي ينشأ في كنفها. ويعمد المتعصبون إلى المزج بين القوميات والأديان إمعانًا في شدّ الناس إلى الأديان وطلبًا للحصول على تأييد الأتباع، وهذا يجعل الأوطان ضيقة على أهلها إلا من كان على دين المتعصبين، وقد يحرّف الدين عما كان عليه عمدًا فيدخل فيه ما ليس منه إرضاء لمتبوع أو تحقيقًا لمآرب خفية ومصالح فئوية أو شخصية (العدوي، 2019).

تتمتع سلطنة عُمان بتعددية مذهبيةٍ ودينية، ويكفل النظام الأساسي للدولة حرية العقيدة. ويدين العُمانيون بالدين الإسلامي، ويحظر النظام الأساسي للدولة التمييز على أساس الدين، وينص على حرية ممارسة الشعائر الدينية؛ لحماية وحدة المجتمع وأعضائه، عندما يمارس المواطنون شعائرهم في المجال العام، فمن المتوقع منهم أن يفعلوا ذلك مع احترام القانون وسياسة الدولة وأعراف المجتمع. وينص قانون الجزاء العُماني على حماية جميع الديانات (وليس الإسلام فقط) من الإساءة.

الإسلام هو دين الدولة، والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع. وقد صدر قانون السلطة القضائية عام 1999، وفي عام 2022 صدر طبقا للمرسوم السلطاني رقم (2022/35) قانون إدارة وتنظيم شؤون القضاء وبموجب ذلك صارت جميع المحاكم

الشرعية والمدنية والجزائية والتجارية والإدارية بالإضافة إلى الادعاء العام تحت مظلة السلطة القضائية. وتُنفذ أحكامه بما يتوافق مع قانون الإجراءات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجزائية. وتحرصُ سلطنة عُمان على ضمان الحريات الدينية ورعايتها؛ كما أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية هي الجهة الحكومية التي أُنيط اليها ضمان تلك الحريات ورعايتها. فهي تضمن حريات العقيدة والعبادة والتعليم، ويتأسس هذا الأمر على قيم التسامح والتفاهم المتبادل والعيش المشترك، وهذا ما أكد عليه السلطان قابوس- طيّب الله ثراه- في خطابه في العيد الوطني الرابع والعشرين حين دعا إلى عدم التزمت والغلو في الدين حين قال-رحمه الله:

"إن التزمت في الفهم الديني لا يؤدي إلا إلى تخلف المسلمين وشيوع العنف، وعدم التسامح في مجتمعاتهم. وهو في حقيقة الأمر بعيدٌ عن فكر الإسلام الذي يرفض الغلو وينهى عن التشدد؛ لأنه دين يسر ويحب اليسر في كل الأمور. وصدق الرسول عليه الصلاة والسلام إذ يقول: (إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه) وليس بعد حديث الرسول من مقال".

كما نهى- رحمه الله- عن التطرف في ذات الخطاب قائلا: «ان التطرف مهما كانت مسمياته والتعصب مهما كانت أشكاله والتحزب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته نباتات كريهة سامة ترفضها التربة العُمانية الطيبة التي لا تنبت إلا طيبا ولا تقبل أبدا أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق».

إن النظام الأساسي للدولة يشجع على تعزيز الحوار والتسامح وتقبل الآخرين مختلف المذاهب الإسلامية، وكذلك مع الأديان الأخرى لمنع الطائفية (المحظورة في سلطنة عُمان) وتحقيقا للتعايش والانسجام المجتمعي، ففي مدارس الدولة يدرس - جنبا إلى جنب - الطلاب الإباضية والسنة والشيعة دون تفرقة أو تمييز بينهم، كما تمتاز سلطنة عُمان بالانسجام المجتمعي في الشعائر التعبدية، ففي أداء الصلوات مثلاً يصلي في المسجد الواحد أتباع المذاهب المختلفة. وينطبق ذلك أيضا على العلاقات والروابط الاجتماعية، فالزواج بين أتباع المذاهب المختلفة يُعد من الممارسات الشائعة في سلطنة عُمان، فهذا النسيج الشعبي الموحد والفسيفساء بين مكونات الشعب العُماني الذي يتبع مذاهب فقهية متنوعة تقوي الانتماء الديني في دولة القانون والحريات المنضبطة، وسياسة الدولة مصممة بما يضمن ألا تؤثر الاختلافات الفرعية على حقيقة أن الجميع يعبدون إلها واحدا وينتمون إلى جماعة واحدة، فأصبحت سلطنة عُمان نموذجا يقدم في وسائل الإعلام العالمية على تصالحها الديني وتسامحها الداخلي والخارجي (وزارة الخارجية، 2023).

الانتماء الوطني

الانتماء الوطني هو ارتباط بوطن، وولاء لدولة، ولقيادة، وحب للشعب، وانتسابٌ للمجتمع الذي ينبثق من الشعب. وبالانتماء الوطني يشعر المرء أنه من الشعب وإلى الشعب، ومن الوطن إلى الوطن، فهو واحد من أبناء الوطن له ما لهم وعليه ما عليهم، قوته من قوتهم، ومكانته من مكانة وطنه وعزته من عزة الوطن ومصلحته من مصلحة الوطن؛ ففي الوطن يجد المرء العزة والكرامة والطمأنينة والاستقرار والتوافق والانسجام، وفي الوطن تتاح الفرص المتساوية للمواطن، وتضمن له الحقوق والواجبات الأساسية، ولن يجد ذلك إلا في الوطن الذي يستوجب منه صدق الولاء وصدق الانتماء.

إن الانتماء الوطني يخلص المجتمع من الانتماءات الضيقة التي تولد الصراعات، ويعمل على توحيد الجميع في رحاب الوطن الذي يحتضن الجميع بكل رحابة وحفاوة، من غير تمييز أو تحيز؛ فهو الحضن الوحيد الذي يجد فيه جميع أبناء الوطن الرحابة والسعة، والفكر

الوطني المستنير يولد الانتماء الوطني المستنير، ومن ثماره تحرير الفرد من التعصب والانغلاق، ومساعدته على التفكير الحر والإبداع والعطاء المستمر؛ لأنه يوفر البيئة المناسبة للتفكير والتركيز واستجماع القدرات، ويجعل الفرد متعايشًا مع غيره متجانسًا معه، يقضي حياته في توافق وانسجام مع أبناء وطنه، وما نجحت دولة في بناء نهضة إلا بنجاحها في بناء انتماء وطني ينتظم أفراد الشعب بكل أعمارهم ومشاربهم ومهنهم ومناطقهم واتجاهاتهم، فهو الذي يتيح لهم فرصة المشاركة في بناء الوطن وتطويره.

وهذا ما يجعل الانتماء الوطني الانتماء الأهم في المجتمعات المعاصرة؛ لأنه يحقق مزايا الانتماءات الأخرى، ويقي من مساوئها، وليس فيه تعارض مع محاسنها ولا تعارض بين الانتماء الوطني والانتماء الإسلامي القائم على الإيمان بأركان الإسلام ومبادئه؛ فقد ظهر من السيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أسس دولة في المدينة على أسس مشابهة لبعض الأسس التي ترتكز عليها الدول المعاصرة عندما جعل اليهود والمشركين والمنافقين والنصارى من سكان المدينة مثل المسلمين في الحقوق وفي الواجبات الوطنية ومنها الدفاع عن الدولة الجديدة ورد الأخطار الخارجية عنها بدمائهم وأموالهم سواء بسواء، لا فرق بين مسلم وغير مسلم في هذا الواجب الوطني؛ فعاشوا معًا داخل هذه الدولة على أسس من العدالة والحرية والكرامة من غير ظلم وقهر وإساءة إلى أي فرد مهما كان معتقده ودينه. وفي سلطنة عُمان قامت الدولة الحديثة على أسس وطنية أدت إلى تعزيز مفهوم الوطن والانتماء إليه، وقد وجد الناس أن الدولة الوطنية تحقق لهم شتى المنافع في شتى مجالات الحياة، ولا تقتصر على توفير الأمن والحياة الكريمة للمواطن العُماني

ثانيًا: الانتماء الوطني في الدولة العُمانية المعاصرة

لقد أثمر الانتماء الوطني، الذي ترسخ في سلطنة عُمان في عهد المغفور له بإذن الله تعالى السلطان الراحل (قابوس بن سعيد)، ومع استمرار مسيرة التحديث بقيادة جلالة السلطان (هيثم بن طارق) المعظم حفظه الله ورعاه، منجزات كثيرة في مجالات شتى، ومن أهم هذه المنجزات، ما يأتي:

أولاً: قيام دولة حديثة في سلطنة عُمان على أسس وطنية، فقد استطاع السلطان الراحل (قابوس بن سعيد) رحمه الله، ومن بعده جلالة السلطان (هيثم بن طارق) المعظم حفظه الله ورعاه أن يجعلا العُمانيين من شتى المناطق والقبائل والفئات الاجتماعية والاتجاهات السياسية والفكرية والدينية ينضوون جميعا تحت لواء الدولة، ثم المشاركة في بنائها كل من موقعه، في مشهد وطني رائع. ويتجلى هذا التلاحم الوطني في مواقع العمل المختلفة المدنية والعسكرية والأمنية وغيرها من مؤسسات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية ....، التي تنتشر في ربوع سلطنة عُمان، وتجمع بها عُمانيون من كافة المناطق، والقبائل، والمشارب، والأعمار؛ إذ لم يجمعهم شيء في هذه المواقع إلا كونهم عُمانيين.

ثانيًا: لقد أصبح العُماني في ظل هذه الدولة الوطنية قادرا أن ينطلق في رحاب وطنه سلطنة عُمان؛ من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، دون أن يشعر بأنه محصور في هذه الجهة أو تلك، ودون أن يشعر أن انتماءه ينتهي عند هذا المكان لا يتعداه، أو في هذه المجموعة دون سواها.

لقد تم إعادة تشكيل مفهوم الانتماء عند العُمانيين بشكل كبير، وبات الانتماء الوطني هو الانتماء الأول والأولى بالاهتمام في ظل الدولة الوطنية التي أسسها جلالة السلطان قابوس - طيّب الله ثراه - فتراجعت الانتماءات الأخرى بفعل ما اهتمت به الدولة الوطنية من تعليم وتثقيف وتوجيه وتنمية لإعادة بناء المفاهيم الخاصة بالوطن والمواطنة والانتماء والولاء.

ثالثًا: تم تخليص العُماني من عزلة شديدة متعددة الوجوه، كانت تشكل عائقا أمامه وتثقل كاهله، وتضغط على نفسه السمحة التواقة للتواصل مع الآخر داخل الوطن وخارجه. وقد ارتبطت هذه العزلة الثقيلة بالظروف الاجتماعية والسياسية والفكرية وانتشار الصراعات، وتجذر الاختلافات والانقسامات بين الناس؛ الأمر الذي أدى إلى إيجاد أخصب البيئات للعزلة بأشكالها المختلفة، فبات العُماني معزولا في قريته وبلدته، وكأنها وطنه الوحيد، ومعزولا في نطاق عشيرته، وكأنه لا أهل له خارجها.

رابعًا: إبراز وإثبات قيمة العُماني دون النظر إلى خلفيته الاجتماعية أو معتقده الفكري، والتعامل معه على أساس المواطنة خلافا لما كان سائدا في الماضي قبل النهضة الحديثة؛ فالعُمانيون اليوم متساوون في تشريعات الدولة، ودستورها، ومؤسساتها المختلفة، التي يقودها عُمانيون من كل الفئات والمناطق والقبائل؛ ولقد انعكس هذا التحسن الهائل في مكانة العُماني ومنزلته داخل وطنه في ظلال النهضة العُمانية الحديثة بشكل إيجابي على منزلته في الخارج.

ليس سهلا أن يتحول المرء من انتماء نشأ عليه إلى انتماء جديد لم يعرفه إلا وهو كبير، وليس سهلا على أحد بناء انتماء وطني صحيح في مجتمعات تتنازعها الانتماءات الضيقة، إلا أن وجود الدولة الوطنية والمؤسسات الوطنية والرجال الوطنيين المخلصين، جعل ذلك أمرًا ممكن التحقيق إذا استمر النهج الوطني في رسم السياسات التنموية بروح وطنية ورؤية علمية وتوجيهها لمصلحة سلطنة عُمان وشعبها. وإذا عرف الناس الانتماء الوطني، وذاقوا حلاوته، وحصدوا ثماره، لن يرضوا به بديلا، وسيتقبلونه بكل رحابة، وسيعملون بكل جد وصدق لتنميته وتعزيزه، ففيه يجدون العدالة، والمساواة والطمأنينة، والأمن والكرامة والحرية، فما ازدهرت نهضة حضارية في مجتمع إلا على أساس من الانتماء الوطني السليم.

إن كل انتماء يؤدي إلى تأسيس دولة من جنسه؛ فالانتماء المذهبي يؤسس دولة مذهبية، والانتماء العرقي يؤسس دولة عنصرية، والانتماء الديني الكهنوتي، يؤسس دولة دينية كهنوتية، والانتماء الحزبي يؤسس دولة حزبية، والانتماء القبلي لا يؤسس دولة حقيقية، وكل هذه الدول لا تهتم في المقام الأول بكل مواطنيها، بل تنحاز لمن يحملون الانتماء الذي ارتكزت عليه، ولذلك مآلها إلى الزوال والسقوط، ولا تستمر طويلا؛ لأنها تكون غير عادلة وغير موحدة للشعب؛ ولذلك غدا التوجه نحو الانتماء الوطني، وترسيخه، وبناء الإنسان المعاصر عليه، سمة عالمية لدى معظم الأمم، بسبب ما فيه من منافع ومصالح هائلة للشعوب والأفراد، ولا شيء يهدد الدولة من الداخل أكثر من جيل ضعيف الانتماء، أو عديم الانتماء، أو ذو انتماء ضيق قاصر، لأنه جيل لا يؤسس دولة ولا يحافظ عليها، ولا هَمَّ لأفراده غير الصغائر ومصالحه الذاتية الضيقة (المعشني، 2006).

ثالثًا: مفهوم الولاء

بداية نشير إلى المعنى اللغوي لمفهوم الولاء، فقد تبين من الاطلاع على بعض المعاجم اللغوية أن معاني الولاء في اللغة: القرب والقرابة والنصرة والمحبة والإخلاص والطاعة (مجمع اللغة العربية، 1972، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1991)؛ فالولاء هو شعور داخلي بالمحبة والقرابة والترابط والاستعداد للتضحية، ويرتبط هذا الشعور بالأسرة والقرية والمدينة والمحافظة والمنطقة، كما يرتبط بالدولة والوطن، وتبرز قيمة كل ولاء من قيمة الشيء الذي يرتبط به؛ فالولاء للأسرة يكون بحجمها وعلى مستواها، ويقتضي التعلق بها والمحبة لأفرادها والعمل على تحقيق مصالحهم والاعتزاز بهم، ومثل ذلك يكون الولاء لقرية أو مدينة أو منطقة، لكن الولاء الأكبر حجمًا والأوسع مدى والأرقى منزلةً والأعلى شأنًا والأكثر أهميةً ونفعًا هو الولاء للوطن؛ لأنه يحقق ما تحققه الولاءات

الأخرى ويزيد على ذلك أضعافًا، ولا يغني عنه أيُّ ولاءٍ فرعي أو جزئي، ولا يمكن حماية الأسرة والقرية والمدينة والمنطقة وتحقيق منافعها وصون كرامة أهلها من غير وطن ودولة تهتم بواجباتها لهؤلاء جميعا؛ ولذا يستحق الوطن ولاءً بحجمه وعلى قدر أهميته. إن الولاء للوطن هو زرعُ محبته في القلب، والاعتزاز به وبأهله، والشعور بأنه يمثل آصرةً رابطةً لجميع أبنائه المنتمين إليه الحاملين لهويته في ضمائرهم ووجدانهم قبل هويات الوثائق الرسمية المكتوبة؛ فالولاء يكون شعورًا بالمحبة في القلب وإحساسًا بالقرابة في الوجدان، ثم تأهبًا واستعدادًا للعمل بموجبات حب الوطن ومتطلباته، وهو لا يتحقق إلا بالعمل والسلوك، فلا تكفي فيه المشاعر وحدها، ولا تغني الكلمات عن العمل والسلوك؛ إذ أنه يتطلب الكثير من العمل والجهد والبذل في الظروف الطبيعية المعتادة، ويتطلب التضحية بالنفس والنفيس وقت الشدائد والمدلهمات والضرورات الوطنية. وليس الولاء الوطني تعصبًا أعمى أو اعتناقاً لأفكار عنصرية أو نعرات أو نزعات منغلقة أو إساءةً للأوطان الأخرى، وليس كلامًا نظريًا عن الوطن وتظاهرًا بالإخلاص له، إنما هو أكبر من هذا وأعمق؛ إذ أنه نهجٌ وسلوكٌ وتوجهٌ عمليٌّ إنسانيٌّ يريد الخير لجميع أبناء الوطن وكل منْ يعيش على أرضه من غير أهله.

أهمية الولاء للوطن

إن الولاء للوطن شرطٌ من شروط تقدمه ورفعته؛ لأنه يوحّد الشعبَ، ويجمعه على الأهداف الوطنية المشتركة، ويجعله متلاحمًا مع الدولة داعمًا لها واقفًا خلفها في كل وقت وحين. والولاء الوطني مثل النهر المتدفق في قلوب أبناء الوطن، تسكب روافده الحبَ والترابط ووشائجَ القربى في قلوبهم وتفجر فيها ينابيع الطاقات الإيجابية المحفزة على بذل الوسع لتحقيق الخير لأنفسهم ولغيرهم. ولا شيء كالأوطان أولى بالمحبة والإخلاص والنصرة والقرب والقرابة؛ فهي التي توفر المتطلبات الأساسية التي ترتكز عليها حياة الفرد والمجتمع، وتتحقق بها المصالحُ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. والولاء الوطني يحرر الإنسان من الولاءات الضيقة التي تسجنه في دهاليزها الضيقة، وتفصله عن شركاء الوطن وتعزله عنهم، وتبعده عن رحابة الفكر الوطني المستنير وسمو معانيه.

الولاء الوطني: شعور داخلي بمحبة الوطن والقرابة والترابط والاستعداد للتضحية؛ كما أنه يوحد الشعب، ويجمعه على الأهداف الوطنية المشتركة، ويُعدّ شرطاً من شروط تقدمه ورفعته.

ويؤدي الولاء الوطني الصادق إلى تنمية علاقات الأخوة وتقوية مشاعر القربى بين المواطنين، ويدفعهم إلى تقديم النصرة للمحتاج من أبناء الوطن عند الحاجة؛ فإن تعرض شبرٌ من الوطن لعدوان خارجي هبّ جميع أبناء الوطن للدفاع عنه يدًا بيد وكتفًا بكتف كأنهم على قلب رجل واحد، وإن تعرضت منطقة منه لمشكلات طبيعية أو اجتماعية تتداعى جميع مناطق الوطن لنجدتها؛ على نحو ما قدمته محافظات سلطنة عُمان عام 2007م وعام 2018م للمحافظات والمناطق التي تعرضت لأنواء مناخية استثنائية، وأخيرا ما شاهدناه من ملحمة وطنية تكاتفت فيها كل القوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني للتعامل مع الآثار التي خلفها إعصار شاهين في عام 2012م. والولاء الوطني يقتضي المحبة لشركاء الوطن؛ لأنهم الأقرب والأكثر استعدادًا لتقديم العون لبعضهم وللوقوف مع بعضهم؛ فأبناء سلطنة عُمان كيان واحد فيما بينهم، يُنظر إليهم من الخارج على أنهم عُمانيون قبل أن يكونوا أي شيء آخر؛ فهويتهم بسلطنة عُمان، ولسلطنة عُمان ولاؤهم، فبها يُعرفون وإليها يُنسبون، وهذا ما أكد عليه خطاب جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله-

الذي وجهه لشعبه الوفي في 11 أكتوبر 2012م في أعقاب ما تعرضت له سلطنة عُمان من أنواء مناخية حين قال:

"وقد كشفت لنا الأيام الماضية عن ملحمة وطنية سطرها أبناء عُمان الأوفياء بثباتهم وصبرهم وتماسكهم وتعاضدهم، وسيظل ذلك شاهدا على قوة هذا الوطن وقدرته على الصمود في مواجهة الظروف والمتغيرات، وقد كان ذلك امتدادا لما بذله أبناء عُمان الأوفياء من تضحيات على مر العصور".

إن الولاء للوطن يمنح الرفعةَ والعزةَ للمواطن المخلص لوطنه، ويرشده للوجهة الصحيحة التي تقيهِ السبلَ التي تفرِّقُ وتقود إلى الضياع. ومن يحمل الولاءَ الوطني الصادق في قلبه يشعر بأنه ليس ضعيفًا أو وحيدًا في ساحات الحياة يواجه مشاقها وتقلباتها من غير دعم ومساندة؛ فشعوره بالولاء والانتماء يقربه من كل بني وطنه، وكأنهم جميعًا أبناء أسرة كبيرة واحدة هي الوطن، لا بل إن الولاء الوطني الصادق يجلب للفرد تكريم الدولة وتقديرها ودعمها؛ لكونها ترعى الجميع وتهتم بهم، لكنها -في الوقت ذاته- تعطي المخلصين للوطن ومن لهم أعمال وطنية مميزة ما يستحقون من عناية ولا تبخل عنهم بعطاء مقابل ما بذلوا وقدموا للوطن حتى يكونوا قدوة للآخرين.

ومن ثمار الولاء للوطن الشعور بالأخوة الوطنية والمساواة مع جميع أبناء الوطن، والإقرار بأن الوطن للجميع سواء بسواء يجدون في رِحابه السعةَ والاستقرارَ والأمن والأمان، ولا شيء غيرُ الوطن يتسع للجميع ويكون للجميع، ويحتاج إليه الجميع. ولهذا لا يصح من أحد تقديمُ موالاةٍ لغير أبناء الوطن لأي سبب أكثر من تقديمها لأبناء وطنه الذين يشتركون معه في حب الوطن والانتماء إليه؛ فهم أولى بموالاته الوطنية وأقرب إليه؛ لأنهم يكونون معه في السراء والضراء والمغنم والمغرم والمنشط والمكره.

لقد حرصت الدولة العُمانية المعاصرة منذ تأسيسها على بناء الولاء الوطني العُماني وتقديمه على الولاءات الفرعية، ورُسمت سياسات الحكومة وخططها على هذا التوجه النابع من فكر باني نهضة سلطنة عُمان الحديثة السلطان قابوس – طيّب الله ثراه - ولقد تواصل تحقيق كثير من ضروب معاني الولاء الوطني في عهد القائد الملهم والمكمل حضرة جلالة السلطان (هيثم بن طارق) المعظم- حفظه الله ورعاه- وأثبت العُمانيون ولاءهم لدولتهم ووطنهم وقيادتهم في كل محطات العمل الوطني وعند الشدائد والمحن، وسيبقون على هذا في ظل دولتهم الوطنية التي غايتها الأولى وهدفها الأسمى مصلحةُ سلطنة عُمان وشعبِها، ولقد تعلموا من قادتهم وسلاطينهم المعظمين الولاء لسلطنة عُمان والانتماء إليها، و استلهموا منهم نهجهم الوطني الرفيع أن الولاء لسلطنة عُمان من أوجب الواجبات الوطنية على كل عُماني أيًا كان وأينما كان (المعشني، 2015).

رابعًا: المواطنة: الدلالة والمفهوم

بداية نتعرض للمعنى اللغوي لمفهوم المواطنة، حيث نجد أن «المواطنة مصدر واطنَ، وطنَ القومَ مواطنةً: عاش معهم في وطن واحد»(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1991، ص. 1317)، و«الموطِن: الوطن، وكل مكان أقام به الإنسان، والوطن مكان إقامة الإنسان ومقرُّه وإليه انتماؤه، وُلدَ به أم لم يولد» (مجمع اللغة العربية، 1972، ص. 142)، والمواطنة مصطلح عربي مشتق من مادة (و ط ن) وهو على صيغة «مفاعلة» التي تدل على المشاركة؛ لأن المواطنة تقتضي أن يتشارك الناس الحقوقَ والواجباتِ في الوطن بما يحقق لهم العدالة والمساواة وفق ما يتحاكمون إليه من دساتير وقوانين (المعمري، 2007). وهذا المصطلح يعبر عن مفهوم غربي من حيث النشأة والتطور، ولكنه صار عالميًا من حيث الأهمية والانتشار (المعمري، 2007)، ويمكن وصف المواطنة وتعريفها، بأنها:

- روابط قانونية وسياسية تجمع المواطنين ببعضهم وتجمعهم بوطنهم، ومن مظاهرها المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، والتمتع بالحقوق المدنية المرتبطة بالجنسية ومنها حق التصويت، والترشح، وممارسة الحريات العامة، وتولي الوظائف العامة في أجهزة الدولة.

- المواطنة علاقة مشتركة بين شركاء الوطن يترتب عليها حقوق وواجبات.

- المواطنة قبول بالمساواة والشراكة مع أبناء الوطن بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والجغرافية والفكرية والدينية؛ لأن المواطنة ترتكز على البعد الإنساني في العلاقات التي تحكم أفراد المجتمع وتعّول عليه في مسوغاتها.

ولا ترتبط المواطنة بمفهومها المعاصر بالموروث الثقافي ولا بالخلفيات الاجتماعية والدينية والفكرية للشخص (ولديب، 2012)، وهي منجز سياسي وحقوقي يرتكز على إنسانية الإنسان ويهدف إلى تحقيق مصالحه وحفظ كرامته؛ وهذا يتطلب وجود دولة قائمة لها نظام سياسي وقضائي ودستوري يحمي هذه الحقوق والمكتسبات لمواطنيه الذين هم غالبًا من خلفيات اجتماعية وثقافية ومكونات اجتماعية متنوعة داخل الدولة نفسها، وعلاقة الموروث الثقافي بالمواطنة علاقة غير مباشرة في مجملها على الرغم من أن بعض الموروثات الثقافية يمكن أن تستغل إعلاميًا ومعنويًا ووجدانيًا في بناء الهوية الوطنية التي ترتكز عليها المواطنة في بعض عناصرها، ولكن حقوق المواطنة تمنح لكل من يحصل على جنسية بلد ما، ويرتبط به قانونيًا ودستوريًا بصرف النظر عن الموروثات الثقافية التي تخصه وتمثله.

المواطنة في سلطنة عُمان

إن بناء المواطنة في سلطنة عُمان في مفهومها المعاصر قد تطور في العقود الماضية، وتحديدا بعد بدء مرحلة عصر النهضة المباركة، فقد اهتمت الدولة بالعمل على تكريس قيم الانتماء والولاء للوطن الواحد الذي أصبح الضامن الرئيسي لحقوق المواطنة والمشرف على مؤسساتها. وقللت من تأثير البنى التقليدية للمجتمع في مشروع المواطنة؛ لأن من شروط المواطنة استيعاب النزعات الفئوية، والقبلية، والمذهبية تحت مظلة «الاعتراف» بالجميع، تحت مظلة وطنية خالصة، فلا إقصاء من حقوق المواطنة تبعًا للجنس أو المذهب أو اللون.

وتزايد الاهتمام بمفهوم المواطنة بعد صدور النظام الأساسي للدولة (1996)، الذي يعُد نظاما وطنياً قدمته القيادة السياسية لتأطير نظام الحكم بعد مرور عقدين ونصف على قيام نهضة 1970م، ولقد شهدت السنوات الأخيرة نقاشات مستفيضة عن المواطنة مما يفرغها من مضمونها في كثير من الأحيان، ومع ذلك فإن الجهات المعنية بالدولة ماضية في تعزيز الوعي بهذا المفهوم من خلال مايطرح وينفذ من برامج ومبادرات وطنية في هذا الجانب.

إن إرساء دولة المواطنة عملية طويلة المدى ومعقدة؛ لأنها تتداخل فيها كثير من الجوانب السياسية والاقتصادية والتاريخية والقانونية والتشريعية، و تتأثر بالتطورات الدولية والإقليمية، وبالوعي لدى النخب السياسية والفكرية التي تحاول أن تصل إلى وفاق حول مفهوم الصالح العام وسبل الحفاظ عليه، عن طريق توظيف أدوات حديثة قائمة على الانتخاب تكفل التعبير عن إرادة المجتمع في مختلف القوانين والسياسات؛ ويترسخ فيها مجتمع المؤسسات والقوانين التي تسعى إليها قوى المجتمع للدفاع عن مصالحها في إطار الحفاظ على الصالح العام.

المواطنة

- روابط قانونية وسياسية تجمع المواطنين ببعضهم وبوطنهم
- علاقة مشتركة بين شركاء الوطن يترتب عليها حقوق وواجبات
- قبول بالمساواة والشراكة الوطنية مع أبناء الوطن بصرف النظر عن خلفياتهم

معالم المواطنة العُمانية

في إطار الاتجاه إلى العمل على تحقيق المواطنة الكاملة؛ لابد من التركيز على مجموعة من الجوانب التي لا يمكن أن تكون المواطنة كاملة دونها، تلك التي تتمثل فيما يلي:

1) المواطنة فعل انتماء بحكم الجغرافيا أو الهوية، فالمواطن إما أن يكون بحكم الولادة، وهذا يمثل انتماء أصليًّا بحكم الجغرافيا أو الهوية، أو أن يكون مواطنًا مجنسًا بحكم الزواج أو التجارة أو العمل وغيرها من الأسباب، وحصوله على المواطنة يمنحه الحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها السكان الأصليون دونما تمييز، مما يجعله مندمجًا في الجماعة الوطنية، ويدفعه إلى تعزيزها وتقويتها بدلًا من العمل على إضعافها.

2) المواطنة لا يمكن أن تتحقق دون مؤسسات، ولذا يطلق على دولة المواطنة دولة المؤسسات التي تنشأ من أجل رعاية حقوق المواطنة وإرساء القانون في إطار المرجعية الدستورية، وبالتالي فإن غياب المؤسسات أو ضعفها أو عدم خضوعها للإرادة العامة يجعل المواطنة ناقصة، ويجعل من المجتمع أقرب إلى المجتمع غير المؤسساتي أو الشمولي الذي يحتكم في حل نزاعاته واتخاذ قراراته إلى الأفراد بدلًا من المؤسسات.

3) تتطلب المواطنة نظاما ينظم العلاقة بين المواطنين والحكومة التي تحكمهم، يحتكمون إليه في حل النزاعات وحفظ النظام والقانون.

4) تتطلب المواطنة الوعي بأهمية الحقوق والواجبات، لكلا الطرفين المواطن والدولة، فلا يمكن أن توجد دولة المواطنة وكلا طرفي علاقة المواطنة منصرف لشؤونه، لا يؤدي أي واجبات تضمن للطرف الآخر الاستمرارية.

5) لا يمكن أن تتحقق المواطنة دون مساواة بين المواطنين، هذه المساواة يجب أن ترتكز على مبدأ تكافؤ الفرص والمؤهلات والدافعية، أما إذا انتفت المساواة، وتم تصنيف المواطنين إلى طبقات أو إلى فئات، فإن ذلك يعني ضعف حالة المواطنة، ويقود إلى التهميش والإقصاء اللذين يقودان إلى ضعف الشعور بالانتماء إلى الجماعة الوطنية، ولذا تنص جميع الدساتير على أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات دون تمييز

إن كل هذه المتطلبات السابقة تساعد على بناء مواطنة مسؤولة تقود إلى تحقيق استقرار طويل الأمد داخل البلدان التي ترسخها، كما أنها تعزز من الوحدة الوطنية، والانتماء الوطني، إذ تقلل درجة التمحور حول الجماعات الأولية التي ينتمي إليها الأفراد في المجتمع ومنها الأسرة والقبيلة وغيرها.

دور الدولة العُمانية في تعزيز المواطنة

إن الهدف من إرساء المواطنة هو تعزيز قوة الدولة كونها راعية لحقوق المواطنة والمؤسسات التي تعمل على تحقيقها، ولقد عرفت الدولة القوية بأنها الدولة القادرة على الضبط الاجتماعي، سواء كان ذلك عن طريق التوعية أو عن طريق المشاركة الديمقراطية أو عن طريق الإذعان والتسلط، فالدولة القوية لديها قدرة على إحداث تغييرات في المجتمع؛ لأنها تملك قدرة وضع السياسة، والتخطيط لمختلف برامج التنمية وتطبيقها، علاوة على ذلك فإن الدولة القوية هي التي تمتلك القوة الكافية لحماية نفسها من أية مخاطر داخلية أو خارجية تؤثر على السلم والاستقرار.

وعند الحديث عن المواطنة في سلطنة عُمان الحديثة فنحن نتحدث عن الدولة كونها عنصرًا أكثر فاعلية في تأسيس هذه الرابطة، وبالتالي فإن ذلك يعني حديثًا عن المواطنة من أعلى كما نظر لها تورنر (Turner, 1993)، فالدولة هي التي تؤسس لبنية المواطنة التشريعية والقانونية ومؤسساتها، مما يقودنا إلى تمييز أربع مراحل مرت بها عملية الاهتمام بقيم المواطنة في سلطنة عُمان (المعمري، 2018):

- المرحلة الأولى: مرحلة توحيد الجماعة الوطنية.
- المرحلة الثانية: مرحلة تعزيز الحقوق الاجتماعية.
- المرحلة الثالثة: مرحلة تعزيز الحقوق السياسية.
- المرحلة الرابعة: مرحلة تعزيز جودة الدستور وحقوق المواطنة.

وفيما يلي توضيح لهذه المراحل التي عملت الدولة العُمانية عن طريقها على تعزيز المواطنة وهي:

1) المرحلة الأولى: توحيد الجماعة الوطنية

بدأت هذه المرحلة بعد فترة انقسام مرت بها سلطنة عُمان، وامتدت طوال سبعين سنة من القرن العشرين، حيث كانت البلاد منقسمة على نفسها، وكان الإجماع الوطني مفقودًا، ولقد عبر عن هذا المشروع المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد – طيّب الله ثراه - في أول خطبه حين قال :» أتحدث إليكم كسلطان مسقط وعُمان بعد أن خلفت والدي يوم 18 جمادى الأولى 1390 هـ الموافق 23 يوليو 1970م، كنت ألاحظ بخوف متزايد وسخط شديد عجز والدي عن تولي زمام الأمور... إن السلطان السابق قد غادر سلطنة عُمان، وإني أعدكم: أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية، وأول هدفي أن أزيل الأوامر غير الضرورية التي ترزحون تحت وطأتها» (السلطان قابوس بن سعيد، 1970 أ). كما تم التعبير عن هذا المشروع بلغة أكثر تحديدًا ووضوحًا في خطابه في العيد الوطني الأول، حيثُ خطب قائلا "خطتنا في الداخل أن نبني بلدنا ونوفر لجميع أهله الحياة المرفهة والعيش الكريم، وهذه غاية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل أعباء المسؤولية ومهمة البناء، ولقد فتحنا أبوابنا لمواطنينا في سبيل الوصول إلى هذه الغاية، وسوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنا العُماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا" (السلطان قابوس بن سعيد، 1971)، ولقد جاء خطابه - رحمه الله- في 9 أغسطس 1970م - أكثر قربًا من مشروع المواطنة المرتقب، ومن أهم ما جاء فيه ما يلي:

- تحديد الغاية من الحكومة، وهي «تحقيق الاطمئنان والتقدم لشعبنا والازدهار والأمن لبلدنا»، وبالتالي كانت وسيلة لتحقيق هذه الغاية، ولم تكن غاية في حد ذاتها.

- تأسيس نظام حكم سلطاني دستوري، وضع معيار الكفاية أساسًا للاختيار «لقد أمرنا رئيس الوزراء أن يتخذ الخطوات الفورية لتشكيل حكومة على أساس إسناد المناصب للمواطنين اللائقين حيثما وجدوا في الداخل أو الخارج».

- وضع الرموز الوطنية التي تعبر عن حالة الوحدة حيث خطب رحمه الله قائلا "قرارنا بتغيير اسم البلاد، فمن الآن وصاعدًا ستعرف أرضنا العزيزة باسم «سلطنة عُمان». إن اعتقادنا بأن هذا التغيير بداية لعهد جديد متنور ورمز لعزمنا أن يكون شعبنا موحدًا في مسيرتنا نحو التقدم...فالكل شعب واحد مستقبلًا ومصيرًا، ولقد بدأنا فعلًا في دراسة تصاميم لعلم وطني، يكون شعاره وألوانه شهودنا على عزمنا على توحيد بلادنا".

- إعادة الجنسية، وهو حق أساسي للانتفاع بامتيازات المواطنة «ندعو من فقد منكم جنسيته العُمانية أن يعود إلى صفوف الوحدة في سلطنة عُمان...أمرنا رئيس الوزراء أن يقدم توصياته حول كيفية إعادة الجنسية لإخواننا المبعدين».

- حق العودة للوطن «تذكروا أنكم لن تكونوا غرباء عن وطنكم».

- الحريات «سنبدأ فورًا في رفع الممنوعات غير الضرورية. إنني أرغب أن يكون مواطنو هذه البلاد وأفراد عائلاتهم أحرارًا في التنقل في داخل البلاد والسفر إلى الخارج دون قيود، فاعتبارًا من هذا اليوم ترفع جميع القيود على التنقل والسفر».

- حقوق المواطنة «سنبدأ فورًا في إعلان الخطط الفورية لتطوير البلاد».

- إدماج شيوخ القبائل في الإدارة المحلية، «إننا نقدر تقديرًا كاملًا لمسؤوليات شيوخ القبائل في بلدنا في رعاية جماعاتهم وأمنهم وحسن سلوكهم، وفي نيتنا أن نجعلهم يحصلون على رواتب نظير قيامهم بتلك الواجبات والمسؤوليات».

- الشراكة في الحكم، «إن الحكومة والشعب كالجسد الواحد إذا اختل عضو فيه اختل الجسد كله، لذلك أدعوكم إلى العمل معنا لمستقبل بلدنا» (السلطان قابوس بن سعيد، 1970).

كانت هذه المرحلة تركز على بناء الإجماع الوطني، والتركيز على أن الحكومة هي أداة في تعزيز الحقوق الاجتماعية للمواطن، وهي التعليم والصحة وتحسين مستويات المعيشة، التي كانت من أولويات المواطنين، لا سيما أنهم حرموا منها في العهد السابق (ما قبل عصر النهضة)، حيث قال المغفور له السلطان قابوس «نعتزم إعطاء الأولوية لتحسين مستوى المعيشة لكل واحد من أبناء شعبنا في سائر أنحاء البلاد وتوفير الحياة الكريمة والرفاهية للمزارع والطالب والكاتب والعامل وأهالي الريف والمدن، والذين يجلسون في الجبال والسهول» (السلطان قابوس بن سعيد، 1976).

وكان التركيز على التعليم في تلك المرحلة في أكثر من خطاب للسلطان المؤسس للنهضة الحديثة، منها ما ذكر في خطابه بمناسبة العام الهجري الجديد (1396هـ) الموافق 6 يناير 1976م حيث قال:

> **"إننا عازمون على إتاحة الفرصة لأجيالنا الصاعدة الشباب والشابات؛ لكي يعدوا أنفسهم، ويتمكنوا من أن يقوموا بدورهم في مصير بلادنا الحبيبة، إنني سأوليهم رعاية خاصة فهم أبناؤنا، وإليهم سيؤول كل ما ناضلنا وكافحنا من أجل تحقيقه، فهم لا يجب أن يتلقوا التعليم حسب قدراتهم فحسب، بل يجب أيضًا أن تتاح لهم الفرصة للإفادة من هذا التعليم ليتعودوا حياة كاملة مثمرة".**

2) المرحلة الثانية: تعزيز الحقوق الاجتماعية

امتدت هذه المرحلة حوالي أربعة عشر عامًا تقريبا، لم تختلف في أهدافها عن المرحلة الأولى، حيث كانت الأولوية لتأسيس مؤسسات الدولة التي يفترض أن تشرف على توفير حقوق المواطنة، وفي مقدمتها الحقوق الاجتماعية، ومن أهم مقولات المغفور له السلطان قابوس في هذا الصدد ما قاله في العيد الوطني الثامن وهو "إن الأعمال التي تقوم بها وزارتنا في خدمة أبناء شعبنا ذات أهمية حيوية لتحقيق هذه الأهداف، إن من مهامها توفير حياة كريمة ومرفهة لشعبنا وإتاحة فرص التدريب لشبابنا، وإعدادهم ليكونوا جديرين بتراثهم العظيم الذي سيؤول إليهم في يوم من الأيام، ولتنمية مواردنا الاقتصادية، ولتمثيلنا في المجالس العالمية" (السلطان قابوس بن سعيد، 1978)، وبالتالي كان التركيز على التوسع في افتتاح المدارس والمستشفيات في كثير من المناطق العُمانية كما ورد في خطاب جلالته في العيد الوطني العاشر "الخدمات الطبية الحديثة أصبحت متوفرة لكل مواطن، ولدينا الآن أكثر من مائة ألف طالب وطالبة يتلقون التعليم في مدارسنا"(السلطان قابوس بن سعيد، 1980)، وافتتحت جامعة السلطان قابوس في عام 1986م كأول جامعة حكومية في سلطنة عُمان من أجل رفد البلد بكوادر وطنية ذات مؤهلات مرتفعة، وفي هذه المرحلة تم التركيز على حق المشاركة، ولكن على مستوى النخبة القبلية والفكرية لا على مستوى القاعدة الشعبية، عن طريق التعيين والتكليف بعيدا عن الترشح والانتخاب، عن طريق تأسيس المجلس الاستشاري للدولة الذي تأسس في عام 1981م (المعمري، 2018).

لقد كان لافتًا في هذه الفترة التركيز على الشباب وتوجيه الخطاب لهم في أكثر من مناسبة، وتخصيص عام خاص لهم وهو عام الشبيبة (1983م)، وتأسيس مجلس عرف بالمجلس الأعلى للشباب برئاسة المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس، وتم إنشاء مدينة رياضية، وجامعة لهم، وربما لم يحظ هذا الشباب بهذا الخطاب طوال سنوات النهضة كما حصلوا عليه في هذه المرحلة، وذلك لأن الحكومة كانت في مرحلة حماس وحيوية. وكانت تشعر أن الأكثر قربًا لها ولتوجهاتها هم الشباب لا غيرهم، والأكثر قدرة على تأييد تلك التوجهات والطموحات هم الشباب، وفي هذا الإطار قال السلطان قابوس -رحمه الله- في العيد الوطني الخامس عشر:

"سنواصل بمشيئة الله رعايتنا الكاملة للشبيبة العُمانية إيمانًا منا بدور الشباب في صنع الحاضر والمستقبل، وتأكيدًا لحرصنا على تنمية قدراته وتوفير احتياجاته الأساسية وإعداده إعدادًا سليمًا يتناسب وطبيعة المهام التي يجب عليه القيام بها لخدمة وطنه والإسهام في بناء نهضته".

(السلطان قابوس بن سعيد، 1985)

وكان لهذا الخطاب أثره في إدراك الشباب بأنهم جزء مهم من هذه المرحلة التي مرت بها الدولة، وأن هناك تلبية لمتطلبات المرحلة التي يمرون بها، والحقوق التي يحتاجونها، سواء كانت متعلقة بالتعليم أو التدريب أو الصحة أو الترفيه، وأن هؤلاء الشباب سيكون لهم في المرحلة الرابعة مع نهاية العقد الرابع من عمر النهضة دور كبير في الدفع بالتغيير فيما يتعلق ببعض حقوق المواطنة، خاصة الحق في العمل والعيش الكريم.

3) المرحلة الثالثة: تعزيز المشاركة الاجتماعية في عملية صنع القرار

امتدت هذه المرحلة قرابة عقدين من الزمان، وتعد من المراحل المهمة التي شهدت تطورات كثيرة في سلطنة عُمان، وقد بدأت بالإعلان عن تعزيز الحقوق السياسية اعتماداً على حق التمثيل والانتخاب؛ وذلك عن طريق تأسيس مجلس الشورى في العيد الوطني العشرين، وهو مبادرة عليا، أي من القيادة التي وجدت أن المرحلة اقتضت الانتقال من المجلس الاستشاري المعيّن من الحكومة إلى مجلس شورى منتخب من مرشحي الولايات، وفي هذا الإطار صرح المغفور له السلطان قابوس في العيد الوطني العشرين قائلا:

"وتقديرًا منا لهذا النجاح الذي أحرزته التجربة العُمانية في مجال الشورى، وتحقيقًا لوعدنا بالعمل على تطويرها بما يوفر مزيدًا من الفرص أمام المواطنين لمشاركة أوسع في تحمل المسؤولية، والإسهام في بناء الوطن، فإننا قد قررنا إنشاء (مجلس للشورى) تمثل فيه جميع ولايات السلطنة، دون أن يكون للحكومة أعضاء في هذا المجلس، وإنما تكون العضوية بالكامل لممثلي الولايات، وذلك في خطوة أخرى على طريق المشاركة التي تخدم تطلعات المواطنين وطموحاتهم حيثما كانوا في سائر أرجاء البلاد".

(السلطان قابوس بن سعيد، 1990)

ولم تكن هذه المرحلة هي فقط بداية للمجالس البرلمانية في سلطنة عُمان ولكن أيضًا بداية لتأطير دستوري للمواطنة، إذ صدر النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم (101) في عام 1996م. (المعمري، 2018) فقد صدر النظام الأساسي للدولة بأسلوب المنحة، منظما المبادئ العامة للدولة وفقا للمصلحة العامة.

وبموجب النظام الأساسي للدولة أصبح هناك تحديداً واضحاً لهوية الدولة السياسية، ومنهجية انتقال الحكم، وطبيعة العمل البرلماني الذي أصبح يتم من خلال مجلسين هما مجلس الشورى ومجلس الدولة ويجمعهما مجلس عُمان، ولكل من المجلسين طبيعته، فمجلس الشورى مجلس منتخب، أما مجلس الدولة فهو مجلس معين.

4) المرحلة الرابعة: تعزيز جودة الدستور وحقوق المواطنة

لقد جاءت هذه المرحلة بناءًا على ما رسمته القيادة من ضرورة لتعزيز المواطنة في البلد، وهو ما تحقق فعلا من خلال تحسين الأوضاع المعيشية وتعديل القوانين وتطوير بعض مؤسسات الدولة، ومحاربة الفساد والاحتكار، وتجديد الحكومة وضخ الحيوية في أوصالها؛ ولذلك شهدت هذه المرحلة أكبر حزمة تحديث وتطوير شهدته البلاد خلال العقدين الأخيرين، وكان من أبرز نتائجها ضخ دماء جديدة ومعالجة أزمة الباحثين عن العمل، وزيادة رواتب العاملين في القطاع الحكومي، وإعلان استقلالية الادعاء العام، وتعديل النظام الأساسي للدولة، وتوسيع الصلاحيات الرقابية والتشريعية لمجلس عُمان، وإنشاء مجالس بلدية منتخبة في الولايات كافة، وتعديل أو إلغاء كثير من المؤسسات والتشريعات.

إن هذه المرحلة هي ما يمكن أن نطلق عليه اتجاه المواطنة من أسفل، حين يؤدي المواطنون أدوارهم الوطنية في تعزيز رابطة المواطنة بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم بطرق حضارية وفقا لقوانين الدولة وأنظمتها.

ولا تزال هذه المرحلة تتشكل مع بدء حكم جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه، وهي رغم ما يكتنفها أحيانًا من متغيرات فيما يجب أن تكون عليه المواطنة وحقوقها وحرياتها، إلا أنه حين تصل المجتمعات إلى مثل هذه الدراسات التي تنشر في سلطنة عُمان بشكل يومي في الصحافة التقليدية وفي الإعلام، والحديث عن كثير من قضايا المواطنة، فإن ذلك يعبر عن إرادة الدولة في تعزيز ثقافة المواطنة، ومن الطبيعي أن تتباين الآراء والأفكار في المواطنة، ولكن مثل هذا التباين يعبر عن مناخ صحي قد يؤدي إلى بناء مخزون وطني إن رافقته مناهج تعليمية تساعد على غرس قيم المواطنة لدى طلبة المدارس والجامعات، ومناقشات حوارية وإعلامية مستمرة في قضايا المواطنة وحقوقها من أجل بناء وعي سليم بالمواطنة.

خامسًا: تأطير شكل الدولة وهويتها من خلال النظام الأساسي

لقد كان النظام الأساسي للدولة خطوة مهمة في بناء دولة المؤسسات، ووضع مرجعية تنظم العلاقة بين الدولة ومواطنيها، وتحدد هوية الدولة. لقد صدر النظام الأساسي للدولة في منتصف العقد الثالث من عمر النهضة العُمانية المعاصرة، وبالتحديد في 6 نوفمبر سنة 1996م بموجب المرسوم السلطاني رقم (96/101)، قد صدر من القيادة السياسية التي وضعت فيه المواد التي وجدت أنها مناسبة للبلد، ولكن بعد ما يقارب أربعة عشر عامًا، ونتيجة لتطورات مرت بها البلد تم تعديل بعض أحكامه بموجب المرسوم السلطاني رقم (2011/99) الصادر في 19 أكتوبر 2011م، هذا التعديل يؤكد دائمًا أن المواطنة مشروع متطور في التاريخ الإنساني، والتاريخ العُماني ليس استثناء، فعملية توسيع الصلاحيات في المشاركة في اتخاذ القرارات تأخذ دائمًا نقاشات وحوارات، وتأخذ زمنًا حتى يتم التوافق حولها. وعلى أية حال يمثل النظام الأساسي للدولة أول دستور بمفهومه الحديث في التاريخ العُماني، وهو يمثل

نقطة نضج سياسي، حيث يتم الاحتكام إليه في تعزيز المواطنة وفق وثيقة قانونية، تحدد لجميع مكونات المجتمع ومؤسساته حقوقها وواجباتها، ويمكن الإشارة إلى الجوانب الآتية التي تضمنها النظام الأساسي للدولة:

هوية الدولة السياسية | الحقوق العامة | الواجبات العامة

1) هوية الدولة السياسية

لقد أكد النظام الأساسي على هوية الدولة الثقافية والسياسية، فمن الناحية الثقافية نص النظام الأساسي على أن سلطنة عُمان هي دولة عربية إسلامية، وأن دينها الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع، أما من الناحية السياسية فنصت هذه الوثيقة أن نظام الحكم في الدولة هو سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان، ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم أن يكون مسلمًا رشيدًا عاقلًا وابنا شرعيًّا لأبوين عُمانيين مسلمين.

ومن ضمن الهوية السياسية للدولة التأكيد على ثلاثة مبادئ توجه الحكم هي العدل والشورى والمساواة، وبالتالي حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة، ويقصد بالشؤون العامة هنا صناعة القرارات المتعلقة بإدارة المال العام وترشيد استخدامه لصالح المواطنين.

2) الحقوق العامة

تضمنت وثيقة النظام الأساسي للدولة منظومة حقوق المواطنين وواجباتهم، وهذا عنصر أساسي للمواطنة؛ لأنه من دون التأكيد على الحقوق والحفاظ عليها لا يمكن للإنسان أن يكون مواطنًا؛ لأن العضوية في جماعة المواطنين تتطلب الانتفاع بما ينتفع به بقية المواطنين من حقوق، كما تتطلب أيضًا ممارسة الواجبات التي تحمي وتجعل هذه الحقوق مستديمة، وفيما يلي أبرز الحقوق التي ركز عليها النظام الأساسي للدولة:

- الجنسية ينظمها القانون ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون.
- لا يجوز إبعاد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة للسلطنة.
- المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي.
- الحرية الشخصية مكفولة وفقًا للقانون، ولا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون.
- لا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن المخصصة لذلك في قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية.

- لا يعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للإغراء، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك، كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منهما.

- لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها والعقوبة شخصية.

- المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقًا للقانون ويحظر إيذاء المتهم جسمانيًا أو معنويًا.

- للمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة.

- يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورًا، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون.

- التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق.

- لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي إنسان دون رضاه الحر.

- للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها، إلا في الأحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

- حرية ممارسة الشعائر الدينية طبقًا للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب.

- حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون.

- حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه.

- حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه.

- للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.

- حرية تكوين جمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.

- يحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديًا لنظام المجتمع أو سريًا أو ذا طابع عسكري، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية.

- للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون.

- يتمتع كل أجنبي موجود في سلطنة عُمان بصفة قانونية بحماية شخصه وأملاكه طبقًا للقانون وعليه مراعاة قيم المجتمع واحترام تقاليده ومشاعره.

3) الواجبات العامة

- الدفاع عن الوطن واجب مقدس والاستجابة لخدمة القوات المسلحة شرف للمواطنين ينظمه القانون.
- الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن.
- أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقًا للقانون.
- احترام النظام الأساسي للدولة والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة ومراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان سلطنة عُمان.

المراجع

- القرآن الكريم
- الجريدة الرسمية. (2011). النظام الأساسي للدولة. وزارة الشؤون القانونية.
- السلطان هيثم بن طارق (2021، نوفمبر 11). خطاب جلالة السلطان هيثم 11 أكتوبر 2021 [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام https://www.omaninfo.om/library/49/show/8250
- السلطان قابوس بن سعيد. (1970 أ، يوليو 23). جلالة السلطان في أول خطاب له للشعب في مسقط [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد. (1970 ب، نوفمبر 18). خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني الأول [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد. (1971، أغسطس 9). خطاب جلالة السلطان إلى الشعب [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد. (1976، يناير). كلمة جلالة السلطان قابوس للشعب بمناسبة العام الهجري 1396[خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد. (1978، نوفمبر 19). خطاب جلالة السلطان بمناسبة العيد الوطني الثامن [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد، (1980، نوفمبر 18). خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني العاشر[خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد (1985، نوفمبر 18). خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني الخامس عشر [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- السلطان قابوس بن سعيد (1990، نوفمبر 18). خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني العشرين [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91
- العدوي، خميس. (2019، يناير 30). التنوع الثقافي في عُمان. مجلة تعددية. shorturl.at/gkrw3 .
- المعمري، سيف (٢٠١٨). المواطنة في سلطنة عُمان: منطلقاتها وتطورها وآفاق نشأتها. وزارة الإعلام .
- المعشني، محمد. (2015). الظاهرة اللغوية في المجتمع العُماني المعاصر. مجلة الآداب والعلوم والاجتماعية، 2(9)، 110-97.
- المعشني، محمد. (2006). الانتماء في حياة الإنسان: مفهومه، مجالاته، وأبعاده[محاضرة غير منشورة].النادي الثقافي، مسقط، عُمان.
- مجمع اللغة العربية. (1972). المعجم الوسيط. دار الدعوة.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (1991). المعجم العربي الأساسي. مطبعة لاروس.
- ولديب، سيدي محمد. (2012). الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- وزارة التراث القومي والثقافة. (1980). حصاد ندوة الدراسات العُمانية. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.
- وزارة الخارجية. (2023). الحرية الدينية. https://fm.gov.om/about-oman-ar/state-ar/religious-freedom/?lang=ar
- Turner, B. (1993). Contemporary problems in the theory of citizenship, in Turner, B. (Eds.) Citizenship and social theory. SAGE Publications Ltd.

الفصل الثالث

النهضة العُمانية المعاصرة

من التأسيس إلى التجديد

"أيها الشعب، سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعداء لمستقبل أفضل، وعلى كل واحد منكم، المساعدة في هذا الواجب، كان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوة، وإن عملنا باتحاد وتعاون فسنعيد ماضينا مرة أخرى، وسيكون لنا المحل المرموق في العالم العربي، كانت عُمان بالأمس ظلاماً، ولكن بعون الله غدًا سيشرق فجر جديد على عُمان وعلى أهلها، حفظنا الله وكلل مساعينا بالنجاح والتوفيق"

(السلطان قابوس بن سعيد، 1971)

الجزء الأول

إطلالة تاريخية لواقع المجتمع العُماني قبل عصر النهضة

مقدمة

يتناول هذا الفصل تطورات الحياة الاجتماعية في المجتمع العُماني عبر أبرز الحقب التاريخية في فترات زمنية متلاحقة، وسيناقش الفصل الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العُماني قبل بداية عصر النهضة الحديثة التي أرسى دعائمها المغفور له بإذن الله السلطان قابوس بن سعيد- طيّب الله ثراه- ثم الانتقال الى مرحلة النهضة المباركة بعد العام 1970م،التي بدأت بعد أن تولى السلطان المؤسس (قابوس بن سعيد) -رحمه الله- مقاليد الحكم في سلطنة عُمان، ثم يتتبع استمرارية النهضة المتجددة على يد حضرة صاحب الجلالة السلطان المجدد «هيثم بن طارق» حفظه الله ورعاه، وانطلاق مسيرة رؤية عُمان 2040.

لقد امتلك المجتمع العُماني تاريخا زاهرا ضاربا في القدم يمتد إلى أعماق الزمن،كون خلاله دولا متعددة ذات حضارة إنسانية مؤثرة في المحيطين الإقليمي والدولي على حد سواء، وتتضح خاصية هذا العمق من نتائج العديد من الدراسات التاريخية والسوسيولوجية للمجتمع العُماني؛ إذ يرجع تاريخ سلطنة عُمان إلى آلاف السنين، حيث ارتبطت الحضارة العُمانية ارتباطا وثيقا بحضارات الشرق القديم.

أولاً: عُمان والإسلام

تلقى العُمانيون الدعوة إلى الدخول في الإسلام برسالة واضحة ومباشرة من المصطفى صلى الله عليه وسلم، وعلى يد رسوله عمرو بن العاص، وأن سلطنة عُمان دولة معروفة خُص حاكمها في ذلك الوقت جيفر وعبد ابني الجلندى بن المستكبر المعولي بهذا التكريم وبهذه الدعوة المفتوحة للدخول في الإسلام، وكعادة أهل عُمان وسياستها التشاور بينهم والنظر لمصلحتهم وأهلهم فكان الرد والإجابة ،كما تُجمع كافة المصادر العلمية بأن العُمانيين قد اعتنقوا الدين الإسلامي في عهد النبي محمد ﷺ طواعية ودون قتال وترك النبي إدارة شؤونها لأهلها وذلك في العام 630م (وزارة الإعلام، 1990). ولا عجب من ذلك وقد قال فيهم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَوْ أَنَّ أَهْلَ عُمان أَتَيْتَ مَا سَبُّوكَ وَلَا ضَرَبُوكَ» رواه مسلم (رقم/2544)،كما يقول الإمام القرطبي -رحمه الله- أن أهل عُمان قوم فيهم علم، وعفاف، وتثبت، والأشبه: أنهم أهل عُمان التي قِبَلَ أي ناحية اليمن؛ لأنهم ألين قلوباً، وأرق أفئدة (الإسلام سؤال وجواب، 2010).

إن الثابت المقدس عند العُمانيين هو الإسلام، وما أوحى به الله عزوجل إلى رسوله الأكرم محمد ﷺ، ثم ما ترتب على ذلك من احترام للإنسان والحرص على تحقيق إنسانيته، وتقديسه للوطن والدفاع عنه والعمل على تطويره ورقيه والأخذ بالعلم والمعرفة لبناء الوطن والمواطن (حمودي، 1993).

وقد أصبحت الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لأهل عُمان موجهة ومسترشدة بالشريعة الإسلامية من كافة جوانبها، وقد انعكس ذلك على وحدة القبائل العُمانية وعلاقاتها فيما بينها إبان حكم قبيلة الأزد لعُمان قبل الإسلام، وبالتالي فقد أصبح الإسلام موجها ومنظما للسلوك في المجتمع العُماني، وقد استمر ارتباط العُمانيين بالدولة الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ وحتى عهد الخليفة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- الخليفة الثالث للدولة الإسلامية. ونتيجة للخلاف الذي نشب بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -كرّم الله وجهه - رابع الخلفاء وبين معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية في العام 41 هـ حيد العُمانيون أنفسهم عن الدخول في الصراع والتجاذبات، حتى ارتأوا لأنفسهم خطهم السياسي الذي يتقاطع مع الإجبار ويتناسب مع التشاور

والرسوخ في قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم الأصيلة والمنبثقة من روح الإسلام الحنيف، ووحدة المكونات الاجتماعية التي يتشكل منها النسيج العُماني فكوّنوا مجتمعا مستقلا لهم (الخضوري، 1997).

ثانيًا: مواجهة الغزو الخارجي

تشغل سلطنة عُمان موقعا استراتيجيا متميزا عند مدخل الخليج العربي في الزاوية الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية، وكانت في القرن التاسع عشر دولة تتنافس مع البرتغال وبريطانيا على النفوذ في منطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي؛ ونظرا لهذا الموقع الاستراتيجي فقد كانت مطمعا للغزاة لقرون عديدة، إلا أنه عرف عن أهلها شدة البأس والمقاومة ورفض الغزو الخارجي، بل واستلهام الدروس والعبر على مدار التاريخ.

ومن بين الأسر التي حكمت سلطنة عُمان في فترة التجاذبات السياسية مع الغزاة، كانت أسرة النباهنة، حيث استمر حكمهم خمسة قرون تقريبا، وقد تخلل حكم النباهنة في الفترتين غزوات وحروب من الداخل والخارج، إضافة إلى الصراع على السلطة بين بني نبهان أنفسهم وبينهم بعض القبائل العُمانية الطامعة في الوصول إلى الحكم؛ لذا فقد احتل البرتغاليون بعض المناطق الساحلية، مما جعل نفوذ الدولة النبهانية يقتصر على المناطق الداخلية، وتشير الدراسات والمصادر إلى أن النباهنة أقاموا علاقات تجارية وسياسية مع الدول المجاورة وبعض الدول الإفريقية والممالك الآسيوية (وزارة الإعلام، 2018).

ومع أفول حكم النباهنة وظهور حكم اليعاربة استطاعت سلطنة عُمان في عام 1650م أن تتخلص من براثن الاحتلال البرتغالي الذي استمر نحو 140 عاما تقريبا، ويذهب المؤرخون إلى أن الإمام ناصر بن مرشد مؤسس دولة اليعاربة هو الذي وضع حدا لمعاناة العُمانيين من الغزو البرتغالي؛ وذلك عندما نزل عام 1624 على رغبة سبعين عالما من علماء البلاد، ووافق على تولي الإمامة وقيادة البلاد وانطلق من قاعدته في الرستاق للعمل على إعادة توحيد البلاد، وطلب من البرتغاليين إعادة صحار الى الحاضنة العُمانية، وتوقيع معاهدة الصلح، ودفع الجزية والسماح للعُمانيين بزيارة مسقط دون أية عراقيل، كما استطاع الإمام ناصر بن مرشد تخليص صور وقريات من الغزو البرتغالي. وبعد وفاة الإمام ناصر بن مرشد تولى الإمامة ابن عمه الإمام سلطان بن سيف الذي بادر بطرد البرتغاليين من مسقط. وشهدت سلطنة عُمان خلال فترة حكم اليعاربة نهضة ملحوظة في مختلف الميادين: في قوة البلاد البحرية وازدهار التجارة والصناعة والحرف وانتشار التعليم، بالإضافة الى التشييد والعمران (عبد النبي، 1992).وهكذا بدأت سلطنة عُمان في التحول بعد ذلك من بلد مُعرض للغزو إلى إمبراطورية ممتدة عبر سواحل آسيا وأفريقيا، وهكذا تشكلت الإمبراطورية العُمانية عندما انطلقت الأساطيل العُمانية لتطارد الأساطيل البرتغالية وتفرض الحماية على الموانئ المحيطة ببحر العرب لتمتد الإمبراطورية من (كوادر/جوادر) شرقا (تقع جنوب باكستان اليوم) حتى (ماجنكا) جنوبا (تقع في جزيرة مدغشقر) (بدران، 2021).

ثالثًا: بزوغ نجم دولة البوسعيد (دولة البوسعيد ثاني أطول أسرة تحكم في العالم)

بعد أن دب الصراع على الإمامة في دولة اليعاربة واتجه بعضهم للاستعانة بالقوات الفارسية لنجدة الإمام سيف بن سلطان الثاني، برز نجم دولة البوسعيد على يد الإمام (أحمد بن سعيد) الذي أبدى شجاعة وحكمة فائقتين في الدفاع عن مدينة صحار وتحريرها من القوات الفارسية، وبويع على إثر ذلك إماما لتبدأ سلطنة عُمان عهدا جديدا في ظل الأسرة البوسعيدية (عبد النبي، 1992).

و للمرة الأولى تشهد سلطنة عُمان في عهد الإمام (أحمد بن سعيد)، نوعا فريدا من السلطة المركزية، فقد تمكن من توحيد العديد من القبائل العُمانية، وبادر بوضع إجراءات لترسيخ قواعد الدولة، وإعداد قوات مسلحة تتناسب والتحديات التي تواجهها سلطنة عُمان في تلك الحقبة الزمنية؛ فخاض حروبا ضد الفرس وأخرجهم من سلطنة عُمان، وكان له دوركبيرفي النهوض بالاقتصاد العُماني، فقد امتلك أسطولا بحريا حربيا وتجاريا، وفي عهده حافظت مسقط على مكانتها كونها إحدى أهم المدن التجارية في المنطقة، كما أصبحت سلطنة عُمان قوة بحرية قوية أسهمت وساعدت في فك الحصار الذي ضربه الفرس على البصرة بعد استنجاد والي بغداد بسلطنة عُمان (وزارة الإعلام، 2018).

وعلى الرغم من فترات الانكماش والضعف التي مرت بها الدولة في تلك الفترة، إلا أن تلك الحقبة التاريخية قد شهدت إنجازات مهمة تمثلت في التخلص من الغزو الخارجي، وتأسيس إمبراطورية عُمانية مترامية الأطراف، وبناء علاقات سياسية متوازنة مع كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الدول الإقليمية (وزارة الإعلام، 2018).

لقد عمد أئمة الأسرة البوسعيدية وسلاطينها إلى تثبيت دعائم أركان دولة قوية، بل أخذوا على عاتقهم توسيعها وتمددها لتكون إمبراطورية عُمانية قوية في قارتين، (آسيا وإفريقيا). وخلف السيد سلطان والده الإمام أحمد بن سعيد ثم تولى السلطة من بعده السيد سعيد بن سلطان الذي حكم لمدة (50) عاما وأسس إمبراطورية عُمانية اتسعت لتضم منطقة الخليج وجنوب إيران وبلوشستان وأجزاء كبرى من الساحل الشرقي لإفريقيا. وكانت بداية تفكك هذه الإمبراطورية، مع ظهور الخلاف بين أبناء السيد سعيد بن سلطان بعد وفاته؛ حيث سارع السيد ماجد بن سعيد إلى الانفراد بالسلطة في القطاع الإفريقي من الإمبراطورية، وبادر أخوه ثويني إلى إعلان نفسه خلفا لوالده على كامل سلطنة عُمان، وانتهى الأمر بوساطة بريطانية إلى اقتسام سلطنة عُمان إلى دولتين، الأولى سلطنة عُمان الوطن الأم في آسيا وعاصمتها مسقط ويحكمها السيد ثويني، والثانية في إفريقيا وعاصمتها زنجبار ويحكمها ماجد بن السيد سعيد (عبد النبي، 1992). ومع مرور الزمن وتحديدا فيما بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر كانت سلطنة عُمان تعد من أهم أقطار الشرق ومنطقة المحيط الهندي، وقد اكتسبت هذه الأهمية من النشاط التجاري والبحري للموانئ العُمانية فضلاً عن وضع البلاد على أنها قوة سياسية إقليمية لها أهميتها البالغة (لاندن، 1994).

لقد وجدت الرغبة في إنشاء جهاز إداري فعال منذ أن أعيد تنظيم الإدارة الحكومية للدولة في عام 1919، إلا أن إدخال التنظيم العصري إلى البلاد يتطلب وجود طاقم من الخبراء والفنيين والإداريين الذين لابد وأن يكونوا من الأجانب (لاندن، 1994)، إذ لم يكن لدى العُمانيين القدرة على توفير هذا الطاقم؛ لانعدام توفر الفرص التعليمية في تلك الفترة بسبب عدم وجود المدارس التي تدرس العلوم العصرية.

ووصولا إلى حكم السلطان سعيد بن تيمور الذي قد يراه البعض أنه كان مترددا إزاء إلحاق سلطنة عُمان بركب الحياة العصرية إلا أنه مارس الحكم والسياسية التي أدار بها سلطنة عُمان في فترة تجاذبات خارجية وداخلية شديدة التعقيد، ليستلمها من بعده السلطان الراحل قابوس بن سعيد -طيّب الله ثراه (لاندن، 1994).

رابعًا: صور من حياة العُمانيين عشية عصر النهضة المباركة

في السطور الآتية سنلقي الضوء على شكل الحياة الاجتماعية وطبيعتها قبل بداية عصر النهضة الحديثة، حتى يستطيع القارئ أن يلمس الفارق الجوهري بين الماضي الشاق الذي عاشته سلطنة عُمان في تلك الفترة وما تحقق من نهضة مباركة بعد تولي المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في البلاد في عام 1970م.

فلو تناولنا الوضع في مسقط على سبيل المثال، يوضح البلوشي (2013) بعض جوانب الحياة في مسقط العاصمة في أربعينيات القرن الماضي، حيث سعى لتوثيق جزء من تاريخ مسقط من خلال شهادات ثقاة من أهلها، عاشوا فيها وتنقلوا بين جوانبها فرحوا لفرحها وحزنوا لحزنها، فقد أشار البلوشي في دراسته إلى افتقاد العاصمة لأغلب الخدمات الحياتية الضرورية، فعلى سبيل المثال، لم تعرف مسقط الكهرباء في تلك الفترة، حيث يقول «حال مغيب الشمس تعيش مسقط في ظلام دامس فكان الانتقال من حارة إلى أخرى صعبا إلا في الأيام البيض، كذلك الحال في البيوت التي كانت تعتمد على السراج الذي كان فتيله يضاء بالجاز يسمى بالعامية «حل تراب»، أما عند الحاجة إلى التهوية فكان يتم الاعتماد على مروحة يدوية مصنوعة من سعف النخيل تسمى بالعامية «المهفة» ، وبسبب شدة الحرارة كان يعمد السكان إلى تناول العشاء على الأسطح وافتراشها والنوم عليها ليلاً» (البلوشي، 2013، ص ص. 21-22).

أما بخصوص مياه الشرب فقد كانت من مياه الآبار، فقد كان يقع على عاتق نساء الطبقة المتوسطة وما دونها إحضار الماء لمنازلهن، وهذا يتطلب منهن المشي فجرا وقبل تناول الإفطار إلى حارة الطويان؛ لشراء المياه العذبة وإحضارها على رؤوسهن وتعبئتها في أواني فخارية أو معدنية تسمى «الهاندوة»، أما الهاتف فكان أهل مسقط يعدونه من ضمن الكماليات ولم يتاح استخدامه إلا لشريحة محدودة قادرة على دفع تكلفة الاستخدام المرتفعة، كذلك الحال بالنسبة للمذياع (الراديو) فلم يكن متوفرا إلا لدى الميسورين، أما من أراد الاستماع إلى المذياع فكان عليه الذهاب إلى مقهى وحيد تفرد بامتلاك مذياع وكان هذا المقهى يقع مقابل مبنى بلدية مسقط حاليا.

أما فيما يتعلق بالطرق فقد كانت مسقط معزولة عن محيطها بسلسلة من الجبال الشاهقة، وكان البحر هو وسيلة المواصلات الرئيسية؛ لذا أمر السلطان تيمور بن فيصل بشق طريق يصل مسقط بمطرح. كما شهدت سلطنة عُمان وتحديدا مسقط دخول أول سيارة في عام 1928م على يد أحد التجار من أبنائها، ونظرا لعدم تمكنه من استخدامها في مسقط لعدم توفر الطرق المناسبة نقلها إلى مطرح وكان يتنقل بها بين مطرح وروي وما تلاها من مناطق (البلوشي، 2013).

وبالنسبة للتعليم تشير البيانات المتوفرة إلى أنه في ثلاثينات القرن الماضي تجسدت ممارسات التعليم شبه النظامي لتعليم العلوم العصرية وليست الشرعية، وتم ذلك عن طريق ثلاث مدارس: تمثلت الأولى في المدرسة السلطانية الأولى التي تأسست عام 1930 في عهد السلطان تيمور بن فيصل، بينما كانت المدرسة الثانية هي المدرسة السلطانية الثانية وبدأت الدراسة بها عام 1935، والمدرسة الثالثة كانت المدرسة السعيدية بمسقط، وتأسست سنة 1940، تلى ذلك بثلاث سنوات إنشاءُ فرع لها في ولاية صلالة العُمانية في الجنوب، كما أنشِئ لها فرع آخر في ولاية مطرح بمحافظة مسقط عام 1955 (العنسي، 1994).

أما فيما يتعلق بالرعاية الصحية فيشير البلوشي (2013) في دراسته عن أوضاع مسقط في الأربعينيات، إلى انتشار أسراب البعوض والذباب بكثافة مما تسبب في انتشار العديد من الأمراض، ومنها الإسهال والسل وأمراض العيون التي قد تصل إلى العمى؛

لعدم توفر الرعاية الصحية في تلك الفترة، كما كانت تظهر أمراض خطيرة ومنها الكوليرا والجزام، وتختفي بين فترة وأخرى، كما أفاد المشاركون في الدراسة بأن مرض الجدري انتشر في عشرينيات القرن الماضي وتسبب في وفاة الكثير من الناس الأمر الذي دفع الحكومة إلى عزلهم في قرية « قنتب» مع توفير المؤن الغذائية وما تيسر من الأدوية والرعاية الطبية البسيطة.

وبسبب عدم توفر منظومة صحية ولو بسيطة لجأ العُمانيون إلى الطب التقليدي؛ ومن مظاهره الاعتماد على العلاج بالأعشاب، والتجبير والقبالة (المولدات الشعبيات)، والعلاج بالقراءات، والكي أو اللسع بالنار، أما بخصوص المستشفيات فقد وجدت في إطار البعثة التبشيرية التي أرسلت إلى سلطنة عُمان ومنها مستشفى (تومس) ومستشفى آخر يقع في حارة الصبارة في مسقط، وكانت هذه المستشفيات ضعيفة الإمكانيات والخدمات، وكانت تقدم خدماتها لكل أهل سلطنة عُمان (البلوشي، 2013).

لقد أسهمت الظروف التي عاشها العُمانيون في مرحلة ما قبل عصر النهضة في إدراكهم لضرورة التعاون وحتميته؛ من أجل التغلب على صعوبات الحياة، الأمر الذي انعكس على الاعتماد على الجهود التطوعية في مجالات عديدة ومنها المجال التعليمي ومجال تقديم الخدمات الصحية، وقد أكدت دراسة صالح وعبد ربه (2020) على تأكيد كثير من العُمانيين الذين شملتهم الدراسة على عدم وجود نظام صحي رسمي قوي في مرحلة ما قبل النهضة المباركة؛ مما ساعد على نشوء بل انتشار الخدمات الصحية غير الرسمية التي قدمت في إطار الأعمال التطوعية، تجسدت في كثير من الأعمال من بينها؛ المعالجة بالقرآن الكريم والأعشاب وتجبير الكسور وغيرها، إضافة إلى وجود أعمال تطوعية تمثلت في تقديم خدمات العناية بالأمهات والتوليد و رضاعة الأطفال.

لقد كان الهدف من تسليط الضوء على الأحوال المعيشية في مسقط العاصمة والاستشهاد بها قياس أوضاع المواطن العُماني في باقي المناطق العُمانية الأخرى، فإذا كان هذا هو واقع الحال في العاصمة فكيف كان الحال في المناطق الأخرى؟ لابد أنه كان أشد قسوة وصعوبة على أهل سلطنة عُمان. لقد كانت هذه إشارة سريعة للأوضاع الحياتية والمعيشية لأهل مسقط العاصمة وهي مرحلة تاريخية سبقت بسنوات قليلة بزوغ فجر عصر جديد اصطلح على تسميته بعصر النهضة المباركة؛ وذلك حتى يستطيع المواطن العُماني أن يتعرف عن قرب على طبيعة التطور الحادث والمستمر كماً وكيفاً وهو تطور تم بيد باني نهضة سلطنة عُمان الحديثة السلطان الراحل (قابوس بن سعيد) -طيّب الله ثراه- واستمر ليكتمل تحت قيادة مُتمم مسيرة التطوير والتجديد لسلطنة عُمان الزاهرة حضرة جلالة السلطان المجدد هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه.

الجزء الثاني

السلطان الراحل

التوازن بين الأصالة والمعاصرة

"عُمان اليوم غيرها بالأمس فقد تبدل وجهها الشاحب ونفضت عنها غبار العزلة والجمود وانطلقت تفتح أبوابها ونوافذها للنور الجديد"

(السلطان قابوس بن سعيد، 1975)

مقدمة

نحاول في الصفحات الآتية تسليط الضوء على الفكر النهضوي للمغفور له بإذن الله تعالى السلطان (قابوس بن سعيد) -رحمه الله-، ذلك الفكر السامي المتوازن الذي اتسم بالحكمة والرزانة والموضوعية من أجل الحفاظ على الأصالة والمعاصرة من خلال مرحلة الانتقال والتحول التي مر بها المجتمع العُماني بعد بداية عصر النهضة المباركة منذ عام 1970 وحتى وفاته -رحمه الله- في العاشر من يناير عام 2020.

وقبل البدء في تحليل وعرض الفكر النهضوي للسلطان الراحل -رحمه الله-، يجب أن نشير إلى إجماع الباحثين على استخدام مصطلح عصر النهضة للدلالة على الفترة التي بدأت في سلطنة عُمان سنة 1970، وهذا المصطلح يجسد بمنتهى الدقة حقيقة ما حدث؛ فالبلاد استعادت ماضيها الزاهر المجيد ويعني ذلك أن القيادة السياسية تمكنت من تجاوز سطوة الاستمرارية، استمرارية الركود الناجمة ليس فقط عن الملابسات الخارجية بل عن الخصومات الداخلية -على مدار مائة عام - بين القوى التقليدية السلفية المعتمدة على القبائل وحدها وبين السلطة المركزية المستنيرة (بيلخانوف، 2005).

وتمكنت القيادة الحكيمة للمغفور له السلطان قابوس من تجاوز كثير من العقبات التي حالت دون إحداث التنمية في الماضي، فعلى سبيل المثال، عند انطلاق مسيرة النهضة العُمانية لم يكن العُمانيون قادرين على التواصل اليومي فيما بينهم بسبب غياب الطرق المعبدة في جميع مناطق سلطنة عُمان؛ إلا أن خطط التنمية الخمسية وفرت لهم شبكة من الطرق المرصوفة والممهدة التي تم تشييدها بمواصفات عالمية رغم الطبيعة الجغرافية الوعرة، والتكلفة المالية العالية؛ وذلك لكي تتمكن الدولة من إيصال المياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليم والاتصالات لكل مدينة وقرية وتجمع سكاني في سلطنة عُمان (ضاهر، 2008).

وما يزيد من عظمة هذا الفكر وقوته أنه تعامل مع سلطنة عُمان في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الصعوبة، بل وعلى كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وقد تولى السلطان المؤسس -طيّب الله ثراه مقاليد الحكم في سلطنة عُمان في مرحلة تعج البلاد فيها بالصراعات السياسية والانقسامات، تعززها تدخلات خارجية معززة للفرقة والاختلاف، وتعمل على بث الدسائس والفتن والأفكار المعادية، والمخالفة لمعتقدات المجتمع العُماني الراسخة والعريقة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد تعامل فكره -طيّب الله ثراه- مع ثقافة قديمة راسخة تصعب بل ترفض الاستجابة بسهولة إلى متطلبات عملية التغيير والتحديث، إلا أن الفكر النهضوي للسلطان الراحل - طيّب الله ثراه- تعامل بحكمة بالغة مكنته من إحداث النهضة بطريقة حافظت على التوازن بين الأصالة والمعاصرة، الأصالة المتمثلة في ثقافة المجتمع العُماني ودينه ومعتقداته وتقاليده الراسخة والمتوارثة عبر التاريخ، والمعاصرة المتمثلة في الانطلاق نحو بناء دولة عصرية متطورة تأخذ بأسباب العلم والتنمية وتشق طريقا وسط الصعاب بثقة وإقدام بين كافة دول العالم النامي والمتقدم.

وعبر الصفحات القادمة سنسلط الضوء على فكر السلطان الراحل - طيّب الله ثراه- حول العديد من الموضوعات المحورية المتمثلة في بناء الدولة العصرية، والتوازن بين الأصالة والمعاصرة، وفكره حول الإنسان، والاهتمام بالشباب العُماني.

مرتكزات
النهضة العُمانية المعاصرة

- التعليم
- التربية الصالحة
- العدالة الاجتماعية
- حقوق الإنسان وكرامته
- دمج الحداثة بالتراث الأصيل
- العناية بالشباب

أولاً: الدولة العصرية في فكر السلطان الراحل - طيّب الله ثراه -

استلهمت الدولة العُمانية المعاصرة - منذ فجر النهضة المباركة - مسيرتها المظفرة على الصعيدين الداخلي والخارجي من فكر المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد-طيّب الله ثراه- الذي لامس كل لبنة من لبنات هذه الدولة الفتية؛ فعلى الصعيد الداخلي بات فكر السلطان الراحل حاضرًا في كل ميدان من ميادين الحياة العصرية، وأصبحت سمات هذا الفكر يشار إليها بالبنان سواء أكان ذلك على صعيد الدولة أم على صعيد الإنسان، أما على الصعيد الخارجي فلقد كان لهذا الفكر المستنير انعكاسات مباشرة على الساحتين الإقليمية والدولية، مما جعل العالم أجمع يشيد بالدور الذي تؤديه سلطنة عُمان مستنيرة بفكره -رحمه الله- وفي هذا الإطار أشار الباحث البريطاني البروفيسور أدرين روسكو(Adrian Roscoe) أنه يوجد إجماع عام لدى المراقبين كافة في مختلف أرجاء العالم أن سلطنة عُمان كانت بلا ريب محظوظة أن يكون في قمة هرمها رجل عظيم يتمثل في شخص السلطان الراحل الذي جعل من بداية حكمه إيذانًا ببدء نقطة تحول لسلطنة عُمان وأهلها؛ وكان مَقْدَمُه الميمون إيذانًا ببدء حقبة جديدة قاد مسيرتها نحو التجديد والتحديث والتطور على نحو مذهل للغاية (روسكو، 2017).

لقد قاد فكر المغفور له السلطان الراحل -طيّب الله ثراه - سلطنة عُمان كي تعيش بالفعل تجربة تحديث عربية ناجحة تطلبت التوثيق الدقيق كي نتمكن من مقارنة الماضي بالحاضر، ونستشرف المستقبل المشرق لسلطنة عُمان وأهلها. وحتى يستطيع المواطن العُماني وبالأخص جيل الشباب منه - الذي لم يشهد مرحلة ما قبل النهضة المباركة- أن يعرف الكثير عن جوانب هذه التجربة المشرقة وانعكاساتها الإيجابية على الواقع العُماني المعيش، وكيف هيأت العناية الإلهية لأبناء هذه الامة قائدا عظيما يأخذ بيدها إلى آفاق التقدم والتحديث والتنمية.

كما يرى كثير من المؤرخين والمفكرين المعاصرين أن المنطلقات الفكرية للسلطان الراحل- طيّب الله ثراه- أوجدت نهضة عُمانية ودولة عصرية حديثة بات ينظر إليها العالم أجمع بوصفها واحدة من أهم دول العالم العربي والإسلامي تماسكا واستقرارا على كافة الأصعدة: الوطنية والإقليمية والعالمية، إضافة إلى تركيزه على جعل الأولوية القصوى لبناءَ هويةٍ وطنية، وبناء شعور بالفخر الوطني لدى العُمانيين.

كما إنه من خلال تحليل مقولات الفكر النهضوي المتطور الذي تمتع به السلطان الراحل - طيّب الله ثراه - يمكن أن نستنتج منها حقيقة مفادها أن فكر السلطان الراحل وعمله لم يكن أبدا بغرض السعي لبناء أمجاد شخصية كما فعل ويفعل الكثير من الزعماء على مدار التاريخ؛ بل كان فكرا يسعى إلى بناء نهضة حديثة من خلال ملامسة العديد من المشكلات والقضايا المحورية الواقعية والمهمة في حياة المجتمع العُماني بغرض معالجتها وتطويعها بما يخدم تحقيق أهداف النهضة المباركة.

لقد شكل خطابه - طيّب الله ثراه - في 9 أغسطس 1970 برنامجا متكاملا للشروع في بناء دولة حديثة وعصرية (ضاهر، 2008)؛ حيث قال - طيّب الله ثراه -:» لقد أمرنا رئيس الوزراء أن يتخذ الخطوات الفورية لتشكيل حكومة على أساس إسناد المناصب للمواطنين اللائقين حيثما وجدوا، في الداخل أو في الخارج. وحيث أن بلادنا قد حرمت لفترة طويلة جدا من التعليم الذي هو أساس الكفاءة الإدارية والفنية، يتوجب علينا في المدى القريب الاستمرار في سد النقص في الإدارة بموظفين أجانب وذلك لتدريب وإعداد شعبنا لمسؤولياته في المستقبل» (السلطان قابوس بن سعيد، 1970).

واختص فكر السلطان الراحل - طيّب الله ثراه- بمعالجة العديد من القضايا والموضوعات المهمة مثل علاقة التحديث السياسي بقيم الدين الإسلامي، وعلاقة القطاع الحكومي بالقطاع الخاص، وكيفية الانتقال من التعليم التقليدي (الكتاتيب) إلى التعليم العصري وبناء الجامعات الحديثة، كما عالجت المنطلقات الفكرية طريقة التوفيق بين التقاليد القبلية الموروثة والتقاليد العصرية الوافدة، وبين قطاعات الإنتاج التقليدي وقطاعات الإنتاج الحديثة المستندة على روح العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة (ضاهر، 2008)؛ لذا فإننا سنحاول من خلال الفقرات اللاحقة تسليط الضوء على بعض من المنطلقات الفكرية النهضوية المهمة للسلطان الراحل -رحمه الله.

إن بناء دولة عصرية كان الشغل الشاغل في فكر السلطان الراحل وعقله ووجدانه - طيّب الله ثراه، لذا فإن أهم الوعود الصادقة التي قطعها - طيّب الله ثراه- على نفسه أمام شعبه وأوفى بها مستقبلا، عندما وعد الشعب ببناء دولة عصرية يشار إليها بالبنان بين الأمم، فقد أشار إلى أن بناء دولة عصرية أساسها الإنسان وتنميته، واصفًا ذلك بأنه من أبرز التحديات التي تواجهه في مرحلة التنمية لبناء الدولة الحديثة؛ فالإنسان هو من يصنع التنمية بمختلف ضروبها؛ ولهذا انخرط المواطن العُماني في مجالات العمل كافةً منطلقا من فكر السلطان الراحل، حيث أشار في أحد خطاباته إلى "إن الإنسان -كما نوهنا دائمًا- هو صانع التنمية، وهو أداتها مثلما هو في الوقت ذاته هدفها، وكل جهد يبذل في مده بالعلم النافع، والمهارة الفائقة، والخبرة المتنوعة، هو في حقيقة الأمر إسهام قوي في تطوير المجتمع وبناء الدولة» (السلطان قابوس بن سعيد، 1974).

لقد استمد بناء الدولة العُمانية المعاصرة قوته من فكر السلطان الراحل -طيّب الله ثراه- من خلال صفتي الشمول والتكامل بين مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛ وقد أوفى رحمه الله بما قرره في خطابه الأول فيما يتعلق بعزمه على بناء دولة عصرية، حين قال: "إني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية» (وزارة الإعلام، 2015).

ثانيًا: الأصالة والمعاصرة في فكر السلطان الراحل - طيّب الله ثراه -

تميزت خصوصية النهضة العُمانية بارتكازها على الأفق الثقافي الواسع الذي تمتع به السلطان الراحل قابوس بن سعيد طيّب الله ثراه ، إذ إنه كان على معرفة دقيقة بتفاصيل التاريخ العُماني عبر مختلف حقبه وبالتقاليد العُمانية المتوارثة. لكنه في الوقت نفسه كان قد اكتسب معرفة معمقة بالمقولات الناجحة للتحديث في العالم من خلال اطلاعه المباشر على مصادر الثقافات الغربية والآسيوية، وبلغتها الأصلية، وذلك أثناء إقامته سنوات عدة في أوروبا؛ فتمكن من الجمع بين إيجابيات مصادر التراث العُماني والثقافات الغربية والآسيوية وعمل على تطويعها لاستنباط مقولات أصيلة وغير مسبوقة ساعدت على تطوير المجتمع العُماني المعاصر وبناء نهضة عُمانية سليمة وغير مهددة بالارتداد (ضاهر، 2008).

لقد اتسم فكر السلطان قابوس - طيّب الله ثراه - بالاستنارة والتوازن والقدرة على إيجاد حالة من الاندماج والمعقولية بين الأصالة والمعاصرة، فقد تشكل هذا الفكر عبر مصدرين أساسيين من مصادر تكوينه الفكري وهما دينه الإسلامي وتعلمه في الغرب واطلاعه على ثقافات متعددة واحتكاكه بها عن قرب، وقد وصف السلطان قابوس - طيّب الله ثراه - مرحلة تكوينه الثقافي بقوله:

> **"هناك الكثير من المؤثرات التي تؤثر على الشباب وهو يتقدم نحو مرحلة النضج.... فبالنسبة لحالتي، كان إصرار والدي على دراسة ديني وتاريخ بلدي وثقافته لهما عظيم الأثر في توسيع قدراتي ووعيي بمسؤولياتي تجاه شعبي والإنسانية عموما، كذلك استفدت من التعليم الغربي، وخضعت لنظام حياة الجندية وهو ما يمكن القول إنه خلق لدي توازنا، وأخيرا كانت لدي فرصة للاستفادة من قراءة الأفكار السياسية والفلسفية للعديد من مفكري العالم المشهورين، في بعض الحالات وجدت أنني على اختلاف مع تلك الأفكار التي كانوا يعبرون عنها؛ إلا أن هذا الاختلاف في حد ذاته أثبت جدواه وقيمته في تطور الأفكار التي تشكلت لدي واعترافي وإدراكي بضرورة دراسة كل جوانب المسألة".** (ضاهر، 2008، صفحة 106)

لذا أدرك السلطان الراحل مبكرا عدم تطابق الأفكار الغربية مع الخصوصية التاريخية لمجتمعه العُماني، ذلك المجتمع الذي اتصف بالقبلية والانغلاق على مدى عقود طويلة؛ لذا سعى من خلال فكره السامي إلى إيجاد مداخل إصلاحية ونهضوية متدرجة وحديثة ومتطورة وفي نفس الوقت تتماشى مع خصوصية المجتمع العُماني التاريخية.

فلم يكن فكره -رحمه الله- الهادف لبناء الدولة العُمانية العصرية غافلاً عن الانفتاح غير المنضبط الذي قد يؤثر سلبًا على قيم المجتمع العُماني الأصيلة؛ لذا أظهر جلالته منذ الأيام الأولى للنهضة المباركة حرصه على الحفاظ على الإرث التاريخي والعادات والتقاليد العُمانية الأصيلة، وفي هذا الصدد شدد -رحمه الله- دائما على غرس القيم الحميدة؛ حيث قال «ونحن كأمة إسلامية نضع نصب أعيننا القيم النبيلة والأفكار السامية والتمسك بمبادئ ديننا الحنيف» (السلطان قابوس بن سعيد، 1974).

أظهر جلالته منذ الأيام الأولى للنهضة المباركة حرصه على الحفاظ على الإرث التاريخي والعادات والتقاليد العُمانية الأصيلة، وفي هذا الصدد شدد -رحمه الله- دائما على غرس القيم الحميدة.

بالإضافة إلى ما سبق فقد تناول هذا الفكر المستنير علاقة الدولة والقبيلة، وكيفية المحافظة والإبقاء على السلطة الروحية للقبيلة وشيخها في إطار السلطة المركزية، والسعي إلى إيجاد المناخ الاجتماعي المناسب الذي يضمن حفظ التوازنات المجتمعية بين مختلف القبائل بما يضمن المحافظة على حالة الانسجام والتناغم التي تكونت عقب بدء عصر النهضة المباركة، كما انطلق الفكر السامي إلى تناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تخص المواطن العُماني من كافة الجوانب الحياتية؛ لقد أحدث هذا الفكر المستنير ثورة تدريجية متكاملة وشاملة على صعيد كافة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وأصبحت بمثابة منهج متعارف ليس فقط على مستوى أصحاب السلطة واتخاذ القرار، بل وعلى مستوى المواطن العُماني الذي تلقاه بصدر رحب وآمال متطلعة بشوق لمستقبل مشرق، ومن ثم تولدت الثقة المتبادلة بين القائد المستنير بفكره وشعبه المتعطش للانفتاح والتغيير الواعي.

إن من ينظر إلى سلطنة عُمان المعاصرة يجد أن التطور والتنمية قد شملا كل ركن بها دون تفريط في حضارتها وتاريخها وأمجادها، إنه الفكر السامي لجلالة السلطان الذي جعل من سلطنة عُمان و أهلها دولة حديثة، محافظة على مقوماتها الحضارية والثقافية، مستنيرةً بقوله: -رحمه الله- «إن الرغبة في بناء دولة عصرية تأخذ بأحدث أساليب العلم والتقنية لم تجعل هذا البلد يتنكر لتراثه العريق وأمجاده التليدة، بل سعى دائمًا إلى دمج الحداثة بالأصالة» (السلطان قابوس بن سعيد، 1993).

وانطلاقا من الرؤى التكاملية التي تضمنها فكر السلطان الراحل والهادفة لبناء الدولة العصرية، استجاب الشعب العُماني بجميع شرائحه لهذه الرؤى، وألقت معظم قيادات المعارضة بظفار السلاح ولبت نداء المصالحة الوطنية الشاملة، وانخرطت بشكل عملي في مؤسسات الدولة الحديثة التي أسسها السلطان قابوس -رحمه الله- ونشرها على امتداد المناطق العُمانية، بل وشغل بعض المحسوبين على تلك الأفكار مواقع قيادية متقدمة في مؤسسات الدولة الحديثة وأسهموا في عملية التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ بداية حركة الإصلاح والتحديث (ضاهر، 2008).

ثالثًا: الإنسان والتعليم في فكر السلطان المؤسس

أدرك السلطان المؤسس -رحمه الله- إن عملية الارتقاء بالخصائص النوعية والديموغرافية للمواطن العُماني هي الأساس في بناء الدولة الحديثة، لذا انصب فكره منذ الخطاب الأول على إحداث التغيير المادي والمعنوي في كافة جوانب الحياة وأخصها الإنسان العُماني؛ الأمر يذكّر بحكمة الفيلسوف الإغريقي أرسطو عندما قال «لا شيء يدوم سوى التغيير»، وقد كان من أهم وأول صور التغيير تلك التي تمثلت في إزالة كافة القيود التي كان يرزح المواطن العُماني تحت وطأتها، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا السعي الحثيث لتوفير مقومات الدولة المعاصرة؛ إذ قال السلطان الراحل - طيّب الله ثراه - في مناسبة الاحتفال بالعيد الوطني الثالث المجيد «كان لزامًا علينا أن نبتدئ من الأساس ومن واقعنا، وهذا الأساس هو الشعب في سلطنة عُمان، وقد سلكنا مختارين أصعب السبل لنخرج به من عزلته ونأخذ بيده» (السلطان قابوس بن سعيد، 1973).

وكان التعليم ولازال يعد من أهم السبل التي تمكن من الارتقاء بالخصائص النوعية للإنسان، لذا أولى فكر السلطان المؤسس -رحمه الله- التعليم عناية واهتماما خاصا بل ووضعه على قائمة سلم الأولويات في كافة الخطط التنموية منذ بدايات عصر النهضة؛ إذ أكد في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الثاني عام 1972م أن التعليم هو همه الأساسي قائلا:

"لقد كان التعليم أهم ما يشغل بالي وأنا أراقب تدهور الأمور من داخل بيتي الصغير في صلالة، ورأيت أنه لابد من توجيه الجهود في الدرجة الأولى إلى نشر التعليم، فلما أذن الله بالخلاص من سياسة (الباب المغلق) كان لنا جهاد وكان لنا في ميدان التعليم حملة بدأت للوهلة الأولى وكأنها تهافت الظمآن على الماء".

(السلطان قابوس بن سعيد، 1972)

فلم يكن التعليم في فكر السلطان المؤسس مجرد مظلة تنتشر ظلالها في كل ربوع سلطنة عُمان فحسب بل كان هو من حضّ على أن ينهل العُماني من فيض العلم والمعرفة، إذ قال في حفل تخرج الدفعة الأولى من جامعة السلطان قابوس «إن نهر العلم الصافي يجب أن ينهل منه الجميع" (السلطان قابوس بن سعيد، 1990). إن العلم بهذا المفهوم هو العلم النافع الذي وجب على كل عُماني أن يسعى إليه في المدرسة وفي الكلية وفي الجامعة، وقد أكد رحمه الله على أن بناء الإنسان وإعداده للمستقبل لا يتمّان بمجرد توفير أسباب الرفاه المادي، والرخاء الاقتصادي، والتدريب المهني الذي يؤهل الفرد لشغل وظيفة ما في الحكومة أو القطاع الخاص، وإنما لا بد إلى جانب كل ذلك، من اتخاذ كل الوسائل الكفيلة بتربية المواطن تربية صالحة، و إمداده بالعلم والثقافة، وتهيئته بصورة متكاملة وشاملة تجعل منه عنصرًا منتجًا في مجتمعه، مدركًا لما فيه صالح أمته، ذا بصيرة نافذة وتقدير سليم للأمور؛ ليتمكن بذلك من خدمة وطنه، ومن المشاركة في صنع القرار الصحيح على مستويات متعددة تختلف باختلاف موقعه في البنيان الاجتماعي (وزارة الإعلام، 2015).

ولما كانت تنمية الإنسان محور اهتماماته - طيّب الله ثراه - لبناء الدولة العُمانية المعاصرة، كان لا بد من تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وذلك ما تضمنه خطابه - طيّب الله ثراه - الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الثالث عام 1972م حيث قال "إن الجميع في هذا الوطن سواسية لا فرق بين صغير وكبير وغني وفقير، فالمساواة تفرض أن يكون الكل أخوة في ظل العدالة الاجتماعية الإسلامية، والميزة والتفاضل بمقدار الإخلاص والكفاءة في العمل المثمر البناء، والكل مدعوون إلى التنافس الشريف في خدمة هذا الوطن العزيز» (السلطان قابوس بن سعيد، 1972).

ويعزى هذا النجاح بالدرجة الأولى إلى إيمانه -رحمه الله- بالمساواة والتسامح وحقوق الإنسان وكرامته، إلى جانب ما يراه من أهمية الاحترام العميق لحماية العادات والتقاليد والتراث، وعزّز هذا النجاح الأهمية التي أولاها - طيّب الله ثراه - لحكم القانون، إذ يتم تحديد الحقوق والحريات الفردية دون تمييز بين جميع المواطنين، حيث قال: "إن الظلم ظلمات، ونحن ضد الظلم والظلام، ومع العدل و النور و الوئام، و لن تهنأ البشرية ولن تكتب لها الطمأنينة إلا بإقامتها ميزان العدل، واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم الإذلال وحقه في الحرية والاستقلال" (السلطان قابوس بن سعيد، 2003).

لقد شكل الإنسان الأساس في بناء الدولة العُمانية المعاصرة؛ حيث كان الاهتمام به وإبراز طاقاته وإشراكه في بناء النهضة التنموية في سلطنة عُمان في مقدمة أولوياته - طيّب الله ثراه - فقد عني بالإنسان بوصفه هدف التنمية ومحورها ووسيلتها، فقال في خطابه الأول عام 1970م:

"أيها الشعب، سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعداء لمستقبل أفضل، وعلى كل واحد منكم، المساعدة في هذا الواجب، كان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوة، وإن عملنا باتحاد وتعاون فسنعيد ماضينا مرة أخرى، وسيكون لنا المحل المرموق في العالم العربي، كانت عُمان بالأمس ظلاما، ولكن بعون الله غدًا سيشرق فجر جديد على عُمان وعلى أهلها، حفظنا الله وكلل مساعينا بالنجاح والتوفيق".

(السلطان قابوس بن سعيد، 1970)

لقد وعد - المغفور له جلالة السلطان قابوس طيّب الله ثراه - في أول لقاء له مع الشعب (ببناء دولة عصرية) أساسها الإنسان وتنميته، فالإنسان هو من يصنع التنمية بمختلف ضروبها.

وإيمانا بأن التعليم هو أحد أهم حقوق الإنسان فقد أكد السلطان الراحل على ذلك بقوله «فالمهم هو التعليم حتى تحت ظل الشجر» (السلطان قابوس بن سعيد)، 1972؛ لذا فقد كان التعليم جزءاً أساسياً في النظام الأساسي للدولة في مواده الأساسية «التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة، وتسعى لنشره وتعميمه ... توفر الدولة التعليم، وتعمل على مكافحة الأمية، وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقًا لأحكام القانون» (الجريدة الرسمية، 1996).

وإيمانا بأن التعليم هو أحد أهم حقوق الإنسان فقد أكد السلطان الراحل على ذلك بقوله

"فالمهم هو التعليم حتى تحت ظل الشجر"

لذا تنظر الحكومة اليوم إلى التعليم بوصفه حقا من حقوق الإنسان، وعاملا مهما للقضاء على الفقر ومكافحته عن طريق تزويد الناس بالمهارات التي تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل، كما أنه ينمي القدرة على التواصل والانتماء الفعال في المجتمع (وزارة الاقتصاد الوطني، 2003) ؛ لذلك حرصت الحكومة على إنشاء وزارة تعنى بالتعليم في عام 1970م تحت مسمى (وزارة المعارف)؛ لنشر التعليم وفق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتوفير تعليم حديث يأخذ بمتطلبات العصر ويحافظ على الأصالة، ويسهم في الارتقاء بمسيرة التقدم في البلاد. وتعمل الجهات المعنية بالتعليم، بشكل مستمر، على تطوير العملية التعليمية؛ لتكون متوافقة واحتياجات المجتمع العُماني، و ملبية لتوجيهاته -رحمه الله- بضرورة مراجعة النظام التعليمي حتى يكون منسجمًا مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل (وزارة الإعلام، 2015)؛ واستجابة لتلك التوجيهات السامية في افتتاح مجلس عُمان عام 2012م، والتي وجّه فيها - طيّب الله ثراه - بضرورة مراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه وتطويرها بما يتوافق مع المتغيرات التي تشهدها سلطنة عُمان ومتطلبات التقدم العلمي؛ فقد تبنى مجلس التعليم آنذاك تطوير منظومة التعليم بجميع مكوناتها، ولم يقتصر دوره على تطوير فلسفة التعليم، وإنما وضع استراتيجية وطنية جديدة للتعليم حتى عام 2040م، يهدف من خلالها إلى النهوض بمستوى مخرجات التعليم في البلاد، وتتضمن وثيقة فلسفة التعليم ستة عشر مبدأ، وهي: النمو المتكامل للمتعلم، والهوية والمواطنة، والعزة والمنعة الوطنية، والقيم والسلوكيات الحميدة، والتربية على حقوق الإنسان وواجباته، والمسؤولية والمحاسبة، والتربية على مبدأ الشورى، والتربية من أجل التنمية المستدامة، والتعليم مسؤولية وشراكة مجتمعية، والتعليم عالي الجودة للجميع، والتعليم والعمل، ومجتمع المعرفة، والتكنولوجيا، والبحث العلمي والابتكار، وريادة الأعمال والمبادرات، والتربية من أجل السلام والتفاهم، والتعليم مدى الحياة (مجلس التعليم، 2017).

نتيجة للإيمان بهذا الفكر السامي وتطبيقه بدقة وإتقان أصبح في مقدور المواطن العُماني في أي مكان على أرض سلطنة عُمان امتلاك الخصائص النوعية المميزة نتيجة توفر الفرص التعليمية المناسبة التي مكنته من أداء الأدوار الاجتماعية والوظيفية وشغل المكانة الاجتماعية التي يستحقها، والتمتع بالحياة الكريمة والإسهام بقدراته الخلاقة ليس فقط في مسيرة النهضة الحديثة على المستوى المحلي، بل وفي مسيرة التطور الحضاري على المستوى الإقليمي والعالمي.

رابعًا: الشباب في فكر جلالة السلطان قابوس - طيّب الله ثراه -

إن المتعمق في فكر جلالة السلطان قابوس - طيّب الله ثراه - يتبين له تركيزه الشديد على فئة الشباب بوصفها من أهم الفئات العمرية الأولى، فتولاها بالاهتمام والرعاية، فالشباب هم عماد الأمة وقادة المستقبل لذا وجب الاهتمام بهم وتهيئتهم بكل السبل العلمية السليمة لكي يتحملوا مسؤولياتهم المستقبلية؛ الهادفة إلى مواكبة التطور والتحديث المستمر، وجعل وطنهم على طريق التقدم والتنمية، وفي مصاف الأمم المتقدمة، وهذا يتوافق مع ما دعا إليه الفيلسوف الإغريقي أرسطو الذي قال: "إن السجايا الحسنة التي تتشكل لدى الشباب هي التي تصنع الفرق".

لذا أكد جلالته في مختلف المناسبات على ضرورة غرس هذه السجايا في الشباب؛ حيث قال - طيّب الله ثراه -:

> **"وإننا نؤكد على ضرورة أن تغرس هذه السجايا الحميدة والقيم الرفيعة في نفوس النشء منذ نعومة أظفارهم في البيت والمدرسة والمسجد والنادي وغيرها من محاضن التربية والتثقيف؛ لتكون لهم سياجًا يحميهم من التردي في مهاوي الأفكار الدخيلة التي تدعو إلى العنف والتشدد والكراهية والتعصب والاستبداد بالرأي وعدم قبول الآخر وغيرها من الأفكار والآراء المتطرفة التي تؤدي إلى تمزيق المجتمع واستنزاف قواه الحيوية وإيراده موارد الهلاك والدمار والعياذ بالله".**
>
> (السلطان قابوس بن سعيد، 2011)

لقد أولى السلطان الراحل -طيّب الله ثراه- الشباب جُلّ عنايته واهتمامه، وسعى لتهيئة كل الفرص لرعايته وإعداده لاكتساب صفات المواطنة الصالحة، وتمكينه من معايشة التطور والتحديث مع الحفاظ على موروثه الديني والثقافي. وفيما يلي مقتطفات من فكره المضيء عن الشباب العُماني، حيث دعا الشباب العُماني إلى الاقتداء بأجدادهم، قائلا:

> **"الشباب العُماني المتشوق إلى آفاق المجد، مدعو اليوم إلى أن يتخذ من أجداده الميامين قدوة طيبة في الجد والعمل، والصبر والمثابرة، والعزم المتوقد الذي لا يخبو، ولا يخمد، وإلى أن يؤمن بالعمل - كما آمنوا - بأن العمل المنتج، مهما صغر، هو لبنة كبيرة قوية في بناء صرح الوطن، تشتد بها قواعده، وتعلو بها أركانه، وأنه الهدف الذي ينبغي أن ينشده الجميع، ويسعوا إليه دون تردد أو استنكاف".**
>
> (السلطان قابوس بن سعيد، 1996)

كما قال - طيّب الله ثراه - في إحدى خطبه «لقد عقدنا العزم على إعطاء الشبيبة العُمانية اهتمامًا خاصًا بهم من العناية والرعاية ورفع معنوياتهم ومستوياتهم؛ لكي يكونوا مؤهلين للمهام التي سيتحملونها وقادرين على المحافظة على كرامة هذا البلد واستقلاله

على قواعدنا الإسلامية وتقاليدنا وعاداتنا العُمانية العريقة الموروثة من أجدادنا الأماجد» (السلطان قابوس بن سعيد، 1983).

من هذا المنطلق اهتمت برامج التنمية في سلطنة عُمان ببناء الإنسان العُماني علميًا ومهنيًا لممارسة مسؤولياته الوطنية في جميع المجالات؛ فتوافرت له السبل الكفيلة التي توصله إلى المراتب العليا، وتحقق له الأهداف المنشودة. وقد أشار - طيّب الله ثراه - إلى أنه «لما كان الشباب هم حاضر الأمة ومستقبلها فقد أولياهم ما يستحقونه من اهتمام ورعاية على مدار أعوام النهضة المباركة؛ لذا قطعت التنمية تقدما ملحوظًا في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فأنشئت المدارس في كل أرجاء سلطنة عُمان وتوافرت الرعاية الصحية والاجتماعية، وأتيحت فرص العمل للشباب العُماني، إلى جانب دعم الأنشطة الاقتصادية والثقافية والرياضية والاهتمام بالمرأة ومؤسسات المجتمع المدني» (السلطان قابوس بن سعيد، 2011).

لقد أولت الدولة العُمانية المعاصرة الشباب العُماني رعاية خاصة إدراكا منها بأن هؤلاء الشباب هم قوة الحاضر، وأمل المستقبل، وبناة التنمية والتطور في مختلف المجالات؛ فأنشأت مؤسسات التعليم في كل مكان من البلاد لتعليمهم، وهيأت الفرص المتكافئة لهم جميعا لتحقيق طموحاتهم على أساس حقوق المواطنة التي يتساوى فيها الجميع. وقد حظي التعليم باهتمام كبير من جانب السلطان المؤسس طيّب الله ثراه ؛ فمنذ توليه مقاليد الحكم سعى إلى توفير التعليم المجاني لجميع المواطنين من منطلق أن التعليم هو أساس تقدم الشعوب.

وفي نهاية العقد الأول من عمر النهضة العُمانية المعاصرة؛ فكر السلطان الراحل -رحمه الله- في إنشاء جامعة مكتملة الأركان، وذات مواصفات عالمية تستوعب مخرجات الثانوية العامة في ذلك الوقت، بدلا من السفر خارج سلطنة عُمان لتكملة الدراسة الجامعية، فقد ذكر السلطان قابوس -طيّب الله ثراه - في كلمة من كلماته التاريخية الموجهة للمواطنين العُمانيين عن فكرة إنشاء جامعة السلطان قابوس، أنه استشار في ذلك الوقت الوزراء والمستشارين في هذا المشروع الطموح، وقد حاول هؤلاء إقناعه أو ثنيه عن الفكرة، ونصحوه باستمرار بعث الطلاب للجامعات الأجنبية؛ لكنه يرحمه الله قرر المضي في المشروع قدما وقد وضع حجر الأساس بنفسه عام 1982م (المشيخي، 2020).

لقد جاء إنشاء جامعة السلطان قابوس كأول جامعة وطنية مرتكزة على أسس عصرية حديثة بسلطنة عُمان بهدف توفير كافة الفرص التعليمية المناسبة للشباب العُماني التي تفتح أمامه آفاق العلم والتحديث ومواكبة تطورات الحياة العصرية، وفي هذه المناسبة الفريدة قال: «من أجل إعداد أجيال من الشباب العُماني الواعي المؤمن بدينه وأمته القادر على تسخير قدراته الخلاقة ومواهبه المتعددة ومهاراته العلمية والفكرية لخدمة وطنه والارتقاء بمجتمعه والمحافظة على هويته المتميزة وتراثه الحضاري الضارب في أعماق التاريخ» (السلطان قابوس بن سعيد، 1990).

وجاء في خطابه طيّب الله ثراه - بمناسبة تخرج الدفعة الأولى لطلبة جامعة السلطان قابوس "وبدأنا المسيرة، شاقة ومضنية، ببناء الدولة العصرية التي نصبو إليها لَبِنةً لبنةً، وقد كان لنا من حضاراتنا وتاريخنا وأمجادنا الغابرة مدد أي مدد ... وها هي سلطنة عُمان تحقق من الإنجازات الشامخة ما يبرز أصالتها ويؤكد مزاياها النادرة وخصائصها الجليلة» (السلطان قابوس بن سعيد، 1990).

لقد حظيت جامعة السلطان بتقدير خاص لدى السلطان الراحل فقد اختارها - طيّب الله ثراه - لتكون منبرا لمخاطبة شعبه؛ ففي شهر مايو عام 2000م يتذكر الجميع نطقه السامي حول إيمانه بحرية الفكر عندما قال «مصادرة الفكر والتدبر والاجتهاد

هذه من أكبر الكبائر، ونحن لن نسمح لأحد أن يصادر الفكر أبدا» (السلطان قابوس بن سعيد، 2000). كما دعا السلطان الراحل العلماء للاجتهاد والبحث والتدبر في العلم، والاطلاع على الثقافات الأخرى بعيدا عن الجمود والتعصب؛ فالدين الحنيف يشجع على الانفتاح وتقصي الحقائق (المشيخي، 2020).

خامسًا: منطلقات السياسة الداخلية والخارجية في فكر السلطان الراحل

حرص السلطان الراحل - طيّب الله ثراه - منذ توليه مقاليد الأمور في البلاد على إرساء دعائم قوية لبناء صروح النهضة العُمانية المعاصرة التي تجسد الوحدة الوطنية بين المواطنين، وتثبت دعائم الأمن والاستقرار، وتبث روح التضامن والتكافل والتماسك بين العُمانيين في إطار الهوية العُمانية الجامعة (وزارة الإعلام، 2016) ؛ إذ أكد - طيّب الله ثراه - على أن "خطتنا في الداخل أن نبني بلدنا ونوفر لجميع أهله الحياة المرفهة والعيش الكريم، وهذه هي غاية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل أعباء المسؤولية ومهمة البناء، ولقد فتحنا أبوابنا لمواطنينا في سبيل الوصول إلى هذه الغاية، وسوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنا العُماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا» (السلطان قابوس بن سعيد، 1971). كما شكلت الجولات السامية للسلطان الراحل ابتكارًا عُمانيًا في مجال المشاركة السياسية للمواطنين، وهي ذات أبعاد اقتصادية وسياسية متعددة، كما أنها تعدّ تجلّيا من تجليات التجربة البرلمانية العُمانية الحديثة التي جمعت بين الأصالة والمعاصرة. ولقد توجت هذه المسيرة الديمقراطية بمنح مجلس عُمان في الفترة الخامسة التي بدأت انعقادها السنوي الأول (2011-2012) مجموعة من الصلاحيات التشريعية والرقابية التي تعد علامة بارزة في مسيرة الشورى العُمانية (وزارة الإعلام،2015).

أما على صعيد السياسة الخارجية، فلقد كان لفكر السلطان الراحل الأثر البالغ في جعل سلطنة عُمان تحتل مكانة مرموقة بين دول العالم وتحظى باحترام الجميع وتقديرهم؛ فقد تمسك بالارتباط القوي بأمته العربية، وسعى رحمه الله لإيجاد كافة السبل التي من شأنها أن تعمل على تقوية علاقات سلطنة عُمان بالأمة العربية والإسلامية؛ فقد حرص رحمه الله في كثير من المناسبات على التأكيد أن عُمان هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وفي هذا الصدد قال:

" أما عن سياستنا الخارجية، فقد أعلناها كثيرا في مناسبات مختلفة وفي مؤتمرات دولية وسنظل نعلنها، إننا جزء من الأمة العربية وسياستنا تنبع من منطلق مصلحتنا العليا، إننا نؤدي دورنا في المجتمع الدولي و محافله بإيجابية وفعالية ونشارك في حل القضايا العادلة ، ونحن كأمة إسلامية نضع نصب أعيننا القيم النبيلة والأفكار السامية والتمسك بمبادئ ديننا الحنيف، انطلاقا من التفهم لدورنا حيال منطقتنا بوجه خاص والمنطقة العربية بوجه عام، ولقد شاركنا في جميع النشاطات الدولية كمؤتمر عدم الانحياز الذي عقد بالجزائر والمؤتمر الإسلامي بلاهور".

(السلطان قابوس بن سعيد، 1974)

كما أشار جلالته في خطابه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان عام 2009م إلى السياسة الخارجية للسلطنة قائلا: «إن سياستنا الخارجية معروفة للجميع، وهي مبنية على ثوابت لا تتغير، قوامها العمل على استتباب الأمن والسلام والسعادة للبشرية كافة" (السلطان قابوس بن سعيد، 2009)، ومن هذه المنطلقات استلهمت سلطنة عُمان نهج سياستها الخارجية التي لا تقبل التدخل في شؤون الآخر، ولا تقبل من الآخر أن يتدخل في شؤونها، وقد انعكس هذا على الداخل العُماني أيضًا؛ فسلطنة عُمان نبذت الإرهاب والتطرف انطلاقًا من مبادئها الثابتة، وبفضل الله والفكر السياسي المستنير والحكيم للسلطان الراحل لم تتورط سلطنة عُمان في أية حروب أو صراعات، ولم تغرس في تربتها أي بذور من شأنها زعزعة استقرار الدول، حيث قال - طيّب الله ثراه: "إن التطرف مهما كانت مسمياته والتعصب مهما كانت أشكاله والتحزب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته، نباتات كريهة سامة ترفضها التربة العُمانية الطيبة التي لا تنبت إلا طيبًا، ولا تقبل أبدًا أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق" (السلطان قابوس بن سعيد، 1994). إن الفكر المعتدل الذي تبنَّته سلطنة عُمان وحازت به احترام جميع الدول والشعوب إنما أتى بفكر متسق من الداخل، ويمكن الاستدلال على ذلك من قول جلالته: «وكما أن الفكر متى ما كان متعددًا و منفتحا لا يشوبه التعصب كان أقدر أن يكون الأرضية الصحية والسليمة لبناء الأجيال ورقي الأوطان وتقدم المجتمعات، فإن التشدد والتطرف والغلو على النقيض من ذلك، والمجتمعات التي تتبنى فكرًا يتصف بهذه الصفات إنما تحمل في داخلها معاول هدمها ولو بعد حين» (السلطان قابوس بن سعيد، 2011).

لم تسع سلطنة عُمان أبدا لصنع السلام من منطلق الضعف؛ فسلطنة عُمان وفق ما أراد لها فكر جلالته تمد يد السلام لكل

الشعوب، وعكس ذلك خطاب جلالته بمناسبة العيد الوطني الخامس:

" إننا نمد للسلام يدًا من موقف القوي؛ إننا قادرون بعون الله على ردع العدوان أيا كان حجمه؛ لأن رجال قواتنا حماة عقيدة، إننا نحمل السلاح دفاعًا عن العقيدة والوطن والكرامة، ونمد أيدينا للسلام حرصًا على الوئام وحسن الجوار ورابطة الدم، وإننا إذ نرحب بكل جهد مخلص لإحلال الوئام نحرص كل الحرص على أن تؤدي مساعي السلام إلى النتائج المرجوة منه... كما تستمر عُمان في جهودها المتواصلة ونشاطاتها الباسلة في الأسرة الدولية، وتسهم بنصيبها في حل المشاكل والقضايا العالمية؛ إثباتا لوجودها كعضو في هيئة الأمم المتحدة، وإعرابًا عن رغبتها الأكيدة في استقرار الأمن والسلام بين دول العالم المختلفة وإقامة علاقات الود والصداقة مع كل دولة تمد يد الصداقة لنا على أساس الاحترام المتبادل".

(السلطان قابوس بن سعيد، 1975)

وتنتهج سلطنة عُمان في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية نهجًا يقوم على ترسيخ قيم السلام والتعايش والتسامح والحوار؛ وبذلك استطاعت أن تكسب احترام المجتمع الدولي وتقديره. وقد انضمت سلطنة عُمان إلى عضوية العديد من المنظمات الإقليمية والدولية المهمة، ومنها عضوية جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي عضو مؤسس فيه، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الدولية مثل: منظمة الأمم المتحدة (وزارة الإعلام، 2016). وتتميز سلطنة عُمان بعلاقاتها الجيدة مع العالم أجمع، وهي ملتزمة بالمواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة لتحقيق التقدم والازدهار، وتثبيت دعائم الاستقرار العالمي. وكان تفاعل السياسة الخارجية للسلطنة واعيًا ومتوازنًا حيال الأحداث التي وقعت في المنطقة والعالم؛ فلم تبنِ مواقفها على مواقف الآخرين والمؤثرات الخارجية، ولكنها انطلقت من وعي السلطان الراحل وحكمته وخبراته الواسعة التي أكسبته الثقة والمصداقية على الصراحة والوضوح في التعامل مع مختلف المواقف والقضايا، وظهرت مبادئ السياسة العُمانية في خطبه حيث قال:

" قد أثبت النهج الذي اتبعناه في سياستنا الخارجية خلال العقود الماضية جدواه وسلامته بتوفيق من الله، نحن ملتزمون بهذا النهج الذي يقوم على مناصرة الحق والعدل والسلام والأمن والتسامح والمحبة والدعوة إلى تعاون الدول من أجل توطيد الاستقرار وزيادة النماء والازدهار ومعالجة أسباب التوتر في العلاقات الدولية بحل المشكلات المتفاقمة حلاً دائمًا وعادلاً لتعزيز التعايش السلمي بين الأمم يعود على البشرية بالخير العظيم".

(السلطان قابوس بن سعيد، 2006)

ويُعد التسامح من أبرز القيم التي دعا إليها السلطان الراحل؛ إذ رأى في تعاليم الإسلام مصدرًا للتسامح والتعايش السلمي بين الشعوب والأمم، ورأى فيها قوة ترشد العُمانيين وتنير طريقهم نحو العمل وحسن المعاملة، وقد أشار البليك (2017) إلى نهج السلام والتسامح الذي دعا إليه السلطان قابوس، حيث يذهب إلى أن فكر السلطان قابوس واستراتيجيته، ونهجه في السلام والتسامح الإنساني، جسدت جوهر ممارسته السياسية منذ بداية مسيرة النهضة العُمانية الحديثة، و بالانطلاق من حقيقة أن عمليات البناء والتنمية الوطنية وتشييد الدولة العصرية تتطلب توفير مقومات ضرورية في مقدمتها المناخ المواتي لذلك محليًا وإقليميًا ودوليًا كون السلام كل لا يتجزأ، إذ بفضل فكره السامي اقترنت سلطنة عُمان المعاصرة بسمة التسامح وبناء التوافق، ونتيجة

لكل هذا امتلكت سلطنة عُمان - بفضل توجيهاته وإيمانه العميق بالسلام - القدرة والشجاعة ليس فقط للتعبير بكل الوضوح والصراحة عن مواقفها ورؤيتها حيال مختلف المواقف والتطورات الخليجية والعربية والدولية، ولكنها كذلك عملت بجد والتزام من أجل وضع ذلك موضع التنفيذ في علاقاتها مع الدول الأخرى وفي إطار الثوابت العُمانية، وأثمرت السياسة الخارجية للسلطنة ثمارا كثيرة تجسدت في حل كثير من الصراعات والاختلافات بطرق سلمية قائمة على التفاوض المنطلق من الثوابت الراسخة للسلطنة، وتكللت كل هذه الجهود بحصول السلطان الراحل على جائزة السلام الدولية عام 1998م، وهذه الجائزة تعد اعترافا وتقديرا دوليا بالدور الكبير الذي بذله في نشر السلام في العالم.

سادسًا: المنطلقات الاقتصادية لعصر النهضة

أولت حكومة سلطنة عُمان اهتمامًا كبيرًا بالاقتصاد الوطني، حيث انطلق تطور النظام الاقتصادي في سلطنة عُمان من الرؤية الحكيمة للسلطان الراحل - طيّب الله ثراه - تلك الرؤية التي حددت أركانها في النظام الأساسي للدولة، والذي ينص في مادته (11) من المبادئ الاقتصادية على ما يأتي: "الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء المثمر، والنشاط العام والنشاط الخاص» (الجريدة الرسمية، 1996)، وترتكز منطلقات النهضة الاقتصادية في سلطنة عُمان على فلسفة تنويع الاقتصاد، وتشجيع القطاع الخاص الذي ينمو اليوم بشكل متسارع وموازٍ للقطاع الحكومي، كما تم الإعداد لرؤية عُمان 2040 من قبل المجلس الأعلى للتخطيط آنذاك، وأُخذَ في الحسبان التقييم الذي أعدته الأمانة العامة للمجلس للرؤية المستقبلية 2020، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، وتركّز رؤية عُمان 2040 على تحديد الفرص المتاحة والاستغلال الأمثل للمزايا النسبية لكل قطاع اقتصادي وبخاصة المطارات والموانئ والمناطق الصناعية، إضافة إلى الموارد المتوفرة بما يحقق تنويع مصادر الدخل والتوسع في مشاريع التشغيل الذاتي مع التأكيد على أهمية التوزيع المتوازن للتنمية على مختلف المحافظات بما يتناسب مع حجم احتياجات كل محافظة (وزارة الإعلام، 2014).

سابعًا: المنطلقات الثقافية لعصر النهضة

رافق النهضةَ التنموية الحديثة في البلاد اهتمامٌ كبير بالتراث والثقافة العُمانية التي نالت حرص جلالة السلطان المعظم، وجاء الاهتمام بمفردات التراث والثقافة والفنون منطلقا من مبدأ بناء دولة عصرية تأخذ بأساليب العلم والتقنية، وفي الوقت ذاته الاعتزاز بتراثها وأمجادها العريقة، وفي هذا المجال حرصت سلطنة عُمان على إنشاء وزارة للتراث والثقافة وهيئة عامة للصناعات الحرفية بالإضافة إلى العديد من المؤسسات الثقافية الأخرى التي أنيطت بها مسؤولية الحفاظ على التراث العُماني، وتعزيز دوره في عمليات التنمية المستدامة، كما تم تخصيص عام 1994م عامًا وطنيًا للتراث، واهتمت سلطنة عُمان بالمعالم والحارات القديمة والمواقع الأثرية، وقامت بترميمها وتأهيلها بمنهجية علمية للحفاظ على أصالتها واستدامتها، وترسيخ القيم الثقافية والحضارية المرتبطة بها، كما نجحت في إدراج عدد من المواقع التي تمثل التراث الثقافي والطبيعي للبلاد في قائمة التراث المادي العالمي وعدد من المفردات الثقافية في قائمة التراث غير المادي العالمي (Al-Belushi, 2008).

وتعد المعارض والمهرجانات الثقافية من أبرز روافد الثقافة في سلطنة عُمان، ومن تلك المعارض يبرز معرض مسقط الدولي للكتاب بما يصاحبه من فعاليات وندوات فكرية بوصفه أكبر حدث ثقافي سنوي على مستوى سلطنة عُمان، وعلى صعيد المهرجانات الثقافية فقد أصبح كل من مهرجان مسقط ومهرجان صلالة حدثين سنويين بارزين يقدمان الثقافة العُمانية عبر مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع، بالإضافة إلى إسهامها الكبير في الترويج السياحي لسلطنة عُمان.

وتفتخر سلطنة عُمان بإنشاء هيئة للوثائق والمخطوطات تستهدف إيجاد نظام عصري شامل لإدارة الوثائق والمحفوظات في سلطنة عُمان، وقد تمكنت الهيئة من جمع كمّ هائل من المخطوطات الورقية والإلكترونية في مختلف العلوم بالإضافة إلى الخرائط والصور والطوابع والعملات (وزارة الإعلام، 2017)، وهناك مؤسسات ثقافية وأدبية أخرى تسهم في تنشيط الحركة الثقافية والفكرية في سلطنة عُمان ومنها: المنتدى الأدبي والنادي الثقافي والجمعية العُمانية للكتاب والأدباء، بالإضافة إلى مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم الذي ينظم العديد من المؤتمرات والفعاليات، ويشرف على كراسي السلطان قابوس العلمية، وجائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، وجمعية التصوير الضوئي وغيرها (وزارة الإعلام، 2016)، وفي عهد السلطان قابوس- طيب الله ثراه- أسست عددٌ من المراكز الثقافية ومنها المركز الثقافي في نزوى وفي صلالة، وتم تشييد أول مبنى للأوبرا السلطانية على مستوى الخليج العربي، وثاني مبنى للأوبرا مجهز بأحدث الأجهزة على مستوى الوطن العربي بعد الأوبرا المصرية، وقد افتتح مبناها في 12 أكتوبر 2011م.

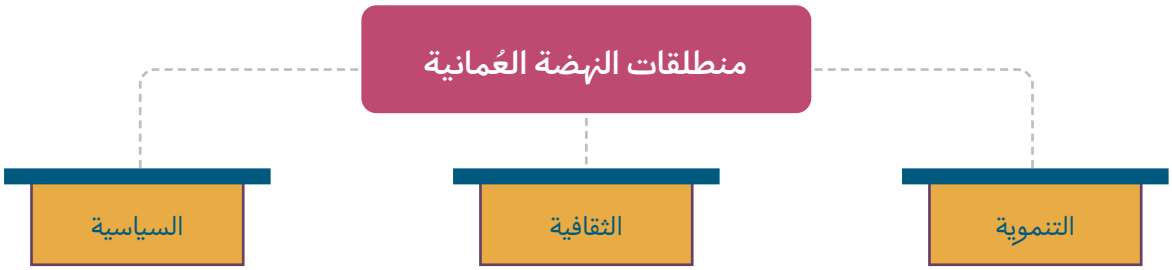

ثامنًا: الاستراتيجية الإعلامية العُمانية

سعى الإعلام العُماني منذ بدء عصر النهضة إلى تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية التي تمثلت في: نشر الوحدة الوطنية وتعزيز قيمها وترسيخ الولاء للوطن ولجلالة السلطان، والإسهام في تنمية الموارد البشرية بالمعارف المتجددة، ومواكبة المجتمع المعرفي، والتوعية بدورها الأساسي في البناء والتنمية والمحافظة على المكتسبات، وترسيخ قيم المجتمع العُماني ومبادئه الأصيلة، وتأكيد الانتماء العربي والإسلامي للسلطنة، وبث ثقافة العمل والتنمية الوطنية وترسيخ مفهوم المحافظة على البيئة والتوافق المتوازن بين استدامة الموارد الطبيعية والتنمية الشاملة، وتحقيق أسس التكافل الاجتماعي والتوافق المتوازن بين الأصالة والحداثة (وزارة الإعلام، 2018) .

و تميزت السياسة الإعلامية العُمانية بوضوح المرتكزات والأهداف التي رسمها منذ بدء النهضة السلطان الراحل - طيّب الله ثراه -، إذ قال في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثاني عام 1972م: "إن أجهزة الإعلام هي المرآة التي تعكس ما يدور في البلاد، وهذه المرآة يجب أن تكون صافية نقية صادقة مع نفسها ومع الآخرين" (وزارة الإعلام، 2015)، وتظهر تلك المرتكزات والأهداف في رؤية وزارة الإعلام ورسالتها؛ إذ تشير الوزارة في رسالتها إلى أنها تتطلع نحو إعلام متقدم يواكب المتغيرات الإقليمية والدولية بما يتفق والسياسة العامة للدولة، ويستند في أدائه على الجودة، والنوعية، والمهنية في تلبية الاحتياجات المعرفية للمجتمع، من خلال الالتزام بمبادئ المصداقية والمسؤولية والقدرة التنافسية، كما تشير الوزارة في رسالتها إلى أنها تطمح إلى تطوير رسالة إعلامية وطنية، تعمل على ترتيب أولويات المجتمع العُماني بما يتفق وحاجاته المعرفية، ويعزز هويته الوطنية، وتطلعاته نحو المستقبل، وبما يتفق مع تحقيق التنمية المستدامة والتوعية الشاملة المستمرة وفق السياسة العامة للدولة والمحافظة على مصالحه العليا (وزارة الإعلام، 2018).

وتقوم السياسة الإعلامية العُمانية على مرتكزات تمثلت في مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحة النبيلة، والنظام الأساسي للدولة، وعلى ثوابت الفكر السامي للسلطان الراحل -رحمه الله- ومنهجه الرشيد في الحكم ورؤيته السديدة لدور وسائل الإعلام في تنمية قدرات المواطن وتوعيته بدوره الأساسي في البناء والتنمية، والتشريعات والقوانين والأطر المنظمة للعمل الإعلامي والمواثيق والقيم والمبادئ التي تستند إليها أخلاق المهنة وممارستها، والموروث العُماني (وزارة الإعلام، 2018). لذا ارتكز الخطاب الإعلامي العُماني على أسس وأولويات تحكم أداءه لرسالته على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فعلى المستوى الداخلي انطلق الإعلام العُماني من أسس الوحدة الوطنية والمحافظة على المكتسبات وتوضيح مفهوم المواطنة، والتوعية الشاملة في البناء والانتماء والمستقبل، والمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، وإبراز الجهود في كافة المجالات وتعزيز قيمة الحوار النقدي التفاعلي البناء، وتأصيل مبدأ العمل وإبراز المواهب الشابة، أما على المستوى الخارجي فقد انطلق من أسس احترام السيادة الوطنية لكل دولة وعدم التدخل في شؤون الغير، ومراعاة مبدأ حسن الجوار، ونبذ الطائفية والمذهبية والعنصرية ومناصرة القضايا العادلة في المحافل الدولية، والجنوح إلى السلم وحل القضايا بالطرق السلمية، وتبادل المصالح مع الجميع وكسب الأشقاء والأصدقاء (وزارة الإعلام، 2018).

- الإسلام سؤال وجواب. (27 سبتمبر 2010). تم الاسترداد من https://islamqa.info/answers/ar/153294/ بدران، وليد. (2021، 21 نوفمبر). عُمان: حكاية السلطنة التي تخلصت من الاحتلال البرتغالي لتقيم.
- إمبراطورية في آسيا وأفريقيا. عربي BBC news. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59359344
- البلوشي، صالح. (2013). مسقط في الأربعينيات من القرن العشرين. روزورد بوكس.
- البليك، عماد. (2015). فكر الدولة: رؤية جلالة السلطان لعُمان الحديثة. مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.
- بيلخانوف، سيرجي. (2005). مصلح على العرش: قابوس بن سعيد سلطان عُمان. شركة مطبعة عُمان و مكتبتها المحدودة (اسم الناشر في المراجع الإضافية مختلف.. ما الصواب).
- الجريدة الرسمية. (1996). المرسوم السلطاني رقم 101/ 1996 بشأن إصدار النظام الأساسي لسلطنة عُمان. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- السلطان قابوس بن سعيد. (1970، يوليو 23). خطاب جلالته التاريخي يوم توليه الحكم [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (1971، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الثاني [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (1972، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الثاني [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (1973، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الثالث [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (1974، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الرابع [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (1975، نوفمبر 26). خطاب جلالته في العيد الوطني الخامس [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (1983، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الثالث عشر [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (1990، أكتوبر 30). خطاب جلالته بمناسبة تخرج الدفعة الأولى من طلبة جامعة السلطان قابوس [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (1993، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الثالث والعشرون [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949

- السلطان قابوس بن سعيد. (1994، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الرابع والعشرون [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949.
- السلطان قابوس بن سعيد. (1996، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني السادس والعشرون [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (2003، أكتوبر 21). خطاب جلالته في الانعقاد السنوي لمجلس عُمان [خطاب مسجل]. مجلس عُمان. shorturl.at/oBMX7
- السلطان قابوس بن سعيد. (2000، مايو 2). خطاب جلالته في زيارته لجامعة السلطان قابوس [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (2006، نوفمبر 14). خطاب جلالته في الانعقاد السنوي لمجلس عُمان [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (2009، أكتوبر 16). خطاب جلالته في الانعقاد السنوي لمجلس عُمان [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (2011، أكتوبر 30). خطاب جلالته في الانعقاد السنوي لمجلس عُمان [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- حمودي، هادي حسن. (1993). الفكر السياسي العُماني من الثوابت إلى المتغيرات. رياض الريس للكتب والنشر.
- روسكو، إدريان. (2017، ديسمبر 12). النهضة العُمانية معان ودلالات عديدة (مسلم بن علي المعني، مترجم). جريدة عُمان. shorturl.at/biV47
- سالم الخضوري. (1997). السكان والتنمية البشرية في سلطنة عُمان" ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية» في الفترة من 17-2002/12/20، القاهرة، المركز الديموجرافي بالقاهرة، 2002.
- السالمي، نور الدين عبدالله بن حميد. (1997). تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان. مكتبة الاستقامة.
- سعود سالم العنسي. (1994). التنمية والموارد البشرية في عُمان. سلطنة عُمان. (لم أجد اسم الكتاب هذا ولكن وجدت اسم المؤلف).
- صالح، عماد فاروق ، و عبدربه، مجدى مصطفى. (2020). العمل التطوعي في المجتمع العُماني في مرحلة ما قبل عصر النهضة. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، 1(11). 1- 27. DOI: 10.21608/aial.2020.120520
- ضاهر، مسعود. (2008). الاستمرارية والتغيير في تجربة التحديث العُمانية 1970- 2005 . دار الفارابي.
- عبد النبي، محمد إبراهيم. (1992). دراسات في المجتمع العُماني المعاصر. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- لاندن، روبرت جيران. (2016). عُمان منذ 1856 مسيرا ومصيرا (محمد أمين عبد الله، مترجم).وزارة التراث القومي و الثقافة.

- مجلس التعليم. (2017). فلسفة التعليم في سلطنة عُمان. مجلس التعليم.
- المشيخي، محمد. (2020، فبراير 24). الجامعة في فكر السلطان قابوس. جريدة الشبيبة. shorturl.at/opHR8
- وزارة الإعلام. (1990). عُمان الدولة العصرية. مسقط، سلطنة عُمان: وزارة الإعلام.
- وزارة الإعلام. (2014). كتاب عُمان السنوي: عُمان 2013-2014. وزارة الإعلام.
- وزارة الإعلام. (2015). كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. وزارة الإعلام.
- وزارة الإعلام. (2016). كتاب عُمان السنوي: عُمان 2016. وزارة الإعلام.
- وزارة الإعلام. (2017). كتاب عُمان السنوي: عُمان 2017. وزارة الإعلام.
- وزارة الإعلام. (2018). كتاب عُمان السنوي: عُمان 2018. وزارة الإعلام.
- وزارة الاقتصاد الوطني. (2003). تقرير التنمية البشرية الأول. وزارة الاقتصاد الوطني.
- وزارة التراث القومي والثقافة. (1980). حصاد ندوة الدراسات العُمانية. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.
- Al-Belushi, M. A. (2008). Managing Oman's archaeological resource: historical perspectives. Public Archaeology, 7(3), 173-149. https://doi.org/10.1179175355308/X383982

الفصل الرابع

سمات النهضة المتجددة وآفاقها

جلالة السلطان هيثم: عهد جديد ونهضة متجددة

المقدمة

إن سلطنة عُمان اليوم وهي تشق طريقها نحو أفق البناء وتحقيق المنشود الذي طالما مثّل هاجسها في النهضة مع السلطان قابوس بن سعيد -رحمه الله وطيّب ثراه- تراهن على تحقيق المزيد من النجاحات، وتجاوز المثبطات والعوائق وهي كثيرة لا محالة، ومواكبة التحولات الدولية المتسارعة، كل ذلك بفضل القيادة الرشيدة لجلالة السلطان هيثم بن طارق الذي تسلّم قيادة البلاد في ظل تحديات دولية صعبة بفعل جائحة كوفيد 19 وما تسببت فيه من أزمات اقتصادية واجتماعية، هذا فضلاً عن جملة التحديات الأخرى التي كان لها وقعها على مختلف اقتصاديات الدول، خاصة إذا اتصل الأمر بأسعار الطاقة والانكماش الاقتصادي الذي باتت تعاني منه مختلف الدول.

إن النهضة العُمانية المتجددة هي في الحقيقة رؤية ثاقبة وعزيمة راسخة للسير بالبلاد نحو مصاف الدول المتقدمة.

تعاود سلطنة عُمان الدخول في مرحلة جديدة من تاريخها السياسي والتنموي مع القيادة الرشيدة لجلالة السلطان هيثم بن طارق منذ 11 يناير 2020 الذي كما أسلفنا القول تسلّم أمانة القيادة في ظل تحديات كبرى وآمال أكبر يتطلع لها الشعب العُماني، لعل أكثرها بروزا رؤية عُمان 2040 التي بدأت مع السلطان الراحل -طيّب الله ثراه- وتواصلت مع السلطان المجدد، الذي يقود البلاد نحو بلوغ تلك الأهداف، وذلك ما يجعلنا نستخلص منذ البدء أننا إزاء مرحلة من تاريخ البلاد مليئة بروح المسؤولية وتحقيق إنجازات أكثر جرأة والتزاما، تجعلنا نستشعر عمق الحضارة العُمانية، فسلطنة عُمان بقيادة جلالة السلطان هيثم -حفظه الله ورعاه- مصممة رغم كل العقبات على السير قدما نحو مواصلة المسيرة.

فالعهد العُماني الجديد مرحلة جديدة متجددة، وهو إن كان قد انطلق من نفس الفلسفة التي طبعت مرحلة حكم السلطان المؤسس قابوس بن سعيد -طيّب الله ثراه- فإنها عملت على إدخال تعديلات عميقة من قبل جلالة السلطان هيثم بن طارق الذي أدخل تحديثات هيكلية وجذرية على الجهاز الإداري للدولة بدءا من تسمية وليّ العهد بأمر سلطاني، وصولا إلى مختلف دواليب الدولة من وزارات وإدارات شملها التطوير والتحديث، هذا فضلاً عن جملة من المراسيم السلطانية التي يراد منها إحداث التغيرات المطلوبة استجابة لتطلعات جلالته للمرحلة المقبلة، ولعل أكثرها أهمية إصدار النظام الأساسي للدولة، وقانون مجلس عُمان، ولسوف نرى كيف أن هذه التحديثات المهمة التي أقدم عليها جلالته ليست إلا استجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة وفق رؤية عُمان 2040.

فهذا الفصل الخاص بجلالة السلطان هيثم والعهد الجديد: نهضة متجددة، لا يعدو أن يكون إلا محاولة لتوضيح ملامح المرحلة الجديدة من عُمان الدولة والإنسان، فقد بات واضحا أن سلطنة عُمان تسير بكل إصرار وثبات نحو تحقيق غاياتها، وعليه نحاول في هذا الفصل إعادة إثارة سؤال النهضة العُمانية في ظروف محلية ودولية مختلفة عن سابقاتها؛ ذلك أن جلالة السلطان هيثم كان شديد الانتباه إلى ذلك منذ توليه مقاليد السلطة، فسارع إلى إعلان جملة من المراسيم وإحداث تحديثات جوهرية تتصل جذرا في كليتها بمصالح الوطن والمواطن رغم تفرعاتها المتعددة، وهو ما سنتدارسه في متن هذا الفصل.

خلاصة القول هنا: إن النهضة العُمانية المتجددة هي في الحقيقة رؤية ثاقبة وعزيمة راسخة للسير بالبلاد نحو مصاف الدول المتقدمة، ومثل هذا الطموح يعد تحديا يتطلب تظافر الجهود وتسخير كل الطاقات البشرية والإمكانيات المادية نحو خدمة هذا الهدف السامي، هذا ما دأب عليه جلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه منذ توليه قيادة البلاد وأكد عليه قائلا:

> **"إن الأمانة الملقاة على عاتقنا عظيمة والمسؤوليات جسيمة، فينبغي لنا جميعًا أن نعمل من أجل رفعة هذا البلد وإعلاء شأنه، وأن نسير قدما نحو الارتقاء به إلى حياة أفضل، ولن يتأتى ذلك إلا بمساندتكم وتعاونكم وتضافر كافة الجهود للوصول إلى هذه الغاية الوطنية العظمى، وأن تقدموا كل ما يسهم في إثراء جهود التطور والتقدم والنماء".**
>
> (السلطان هيثم بن طارق، 2020)

هكذا يمكن القول بصورة عامة أن هذا الفصل سيتضمن ثلاثة محاور رئيسية يمكن إيجازها في العناوين الرئيسية الآتية:

أولاً: سلطنة عُمان: إرث خالد ونهضة متجددة

1- السلطان قابوس صانع نهضة سلطنة عُمان الحديثة

لا ريب أن بناء الدولة العُمانية الحديثة والانتقال بها نحو مصاف البلدان المتقدمة قد ارتبط بالسلطان قابوس بن سعيد رحمه الله وطيّب ثراه، الذي قاد البلاد منذ فجر النهضة 1970، وعمل بكل إخلاص وتفان على تجاوز كل المثبطات، وهي على كثرتها لم تثنه عن ذلك الطموح الذي كان يحدوه والمتمثل في تخليص البلاد من حالات الوهن التي كانت عليها والارتقاء بها نحو واقع الرخاء والتعمير. مثل هذا الأمر نقرأه في أكثر من موضع في خطاباته، من ذلك قوله: "كان بالأمس ظلام؛ ولكن بعون الله غدًا سيشرق الفجر على سلطنة عُمان وعلى أهلها» (السلطان قابوس بن سعيد، 1970)، ذلك هو تاريخ سلطنة عُمان الحديث الذي يعكس تغيرات متلاحقة تنم عن ارادة سياسية مصممة في البناء والتخطيط من أجل المواطن العُماني، فكانت مسيرة السلطان الراحل رحمه الله تعكس هذا التوجه الذي أضحى واحدا من مكونات الشخصية العُمانية الحديثة؛ ذلك أن العُمانيين يعدون جلالته- طيّب الله ثراه- بمثابة الأب ويتفاخرون بمناقبه وإرادته الصلبة الفذة وقوة البصيرة التي كان يتمتع بها، ومن ذلك قوله: «يا أبناء وطني الدرب شاق وطويل؛ ولكن بالجهد، والمثابرة سوف نصل إلى هدفنا بأسرع وقت وبإذن الله" (السلطان قابوس بن سعيد، 1972).

حقيقة الأمر إن مرحلة النهضة العُمانية التي انطلقت منذ 1970 بقيادة السلطان قابوس رحمه الله أضحت واحدة من إنجازات الحضارة في التصور الجمعي العُماني، الأمر الذي جعل من علاقة الحاكم بالمحكوم في سلطنة عُمان علاقة قوية عميقة ملؤها الحب والوفاء؛ فالسلطان قابوس –طيّب الله ثراه - هو الأب الملهم لكل العُمانيين، وهو بدوره كان شديد التعلق بشعبه ونفهم من خطبه هذه الرابطة العاطفية القوية، بل ويجاهر بأنه يبذل كل ما في وسعه من أجل تحقيق هدفه الطموح وهو تحقيق الرفاه للشعب، من ذلك قوله: «كانت خطتنا في هذا المجال طموحة، تستهدف الإنسان العُماني وتعويضه ما فات، وكان عمادها في تنفيذها الإنسان؛ فالإنسان هو صانع التنمية، فيجب أن يكون هدفها إسعاده، وإعداده» (السلطان قابوس بن سعيد، 1974)؛ إذا فالمحبة العميقة التي يكنها العُمانيون لجلالة السلطان الراحل أمكن إرجاعها إلى مسيرة طويلة من الإنجاز وتحقيق الرفاه لهذا الشعب، وهذا ليس مجرد تخمين أو كلام مجاملات، بل هي لغة الأرقام خاصة عندما تصدر من أعلى الهيئات الأممية، حيث تحتل سلطنة عُمان مرتبة طلائعية في مستوى التنمية البشرية.

ومثل هذا الوفاء سنستشف ملامحه من خلال القيادة الرشيدة لجلالة السلطان هيثم حفظه الله ورعاه منذ أن انتقلت إليه أمانة قيادة سلطنة عُمان، فبدأ في أول خطاب له شديد التأثر بفقدان باني النهضة العُمانية، وشديد الثناء والشكر للسلطان الراحل، مُثمناً إنجازاته وعاقداً العزم أن يواصل على نهجه في قيادة البلاد، خاصة وأن جلالته تقلّد عدة مهام سياسية وله خبرة دبلوماسية ورؤية ثاقبة في إدارة البلاد، وهو الأمر الذي سنأتي على تفصيله لاحقا في متن هذا الفصل، بل إن جلالة السلطان هيثم وهذا هو المهم كان رجل المرحلة بامتياز، ذلك أن تاريخ 10 يناير 2020 كانت مرحلة صعبة في التاريخ السياسي العُماني، إذ استفاق الشعب على رحيل قائد النهضة - طيّب الله ثراه - فضلاً عما تلا ذلك من ظروف صعبة كجائحة كورونا التي كان لها تأثيراتها الاقتصادية خاصة على واقع البلاد. أضف إلى ذلك التحولات الاقتصادية العالمية الصعبة بسبب تراجع أسعار النفط، مثل هذا الأمر يقتضي منذ الوهلة الأولى أن سلطنة عُمان بحاجة إلى رجل المرحلة الذي يجب أن تتوفر فيه جملة من الخاصيات، فيخلَص البلاد من حالة الفراغ السياسي التي يمكن أن تحصل فضلاً عن الحكمة والدراسة العميقة في سياسة شؤون البلاد، خاصة أمام جملة التحديات سالفة الذكر؛ لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن نستعرض في هذا المشهد من الفصل بشكل من التفصيل والتوضيح عملية انتقال الحكم في البلاد، والتي تمت في الحقيقة على مرأى كل العُمانيين، وتم توثيقها إعلاميا من قبل وسائل الإعلام العالمية، ثم استعراض طبيعة المرحلة التي تولى فيها جلالته الحكم داخليا ودوليا وكيف تم التعامل معها خاصة في حزمة الإصلاحات التي بدأ بها حفظه الله مرحلة حكمه، وعبّرت حقيقة عن عقلانية القيادة التي كان يتمتع بها جلالته والتي قاد بها سلطنة عُمان إلى بر الأمان.

النجاحات التي حققها السلطان هيثم بن طارق في جميع المواقع والمناصب التي شغلها أكسبته ثقة الشعب العُماني فضلاً عن ثقة السلطان الراحل قابوس بن سعيد - طيّب الله ثراه - إذ تم اختياره في عام 2013م ليرأس اللجنة الرئيسية للرؤية المستقبلية المعروفة بـ(رؤية عُمان 2040) التي تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم مقاليد الحكم

من هو السلطان هيثم بن طارق حفظه الله

السلطان هيثم بن طارق بن تيمور بن فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد بن خلف بن سعيد بن مبارك البوسعيدي، فهو السلطان العاشر من أسرة البوسعيد التي أسسها الإمام أحمد بن سعيد عام 1744 مؤسس الدولة البوسعيدية، وتعد من أقدم الأسر الحاكمة في العالم العربي، وهو ابن عم السلطان الراحل وأحد الأعضاء البارزين في العائلة الحاكمة، ولد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه- في مدينة مسقط بتاريخ الحادي عشر من أكتوبر عام 1954م. وتولى الحكم في سلطنة عُمان في 11 يناير 2020م خلفاً لابن عمه السلطان قابوس بن سعيد - رحمه الله - وطبقًا لوصيته. كان والده رئيساً لمجلس الوزراء (1970 - 1972) (وزارة الإعلام، 2023).

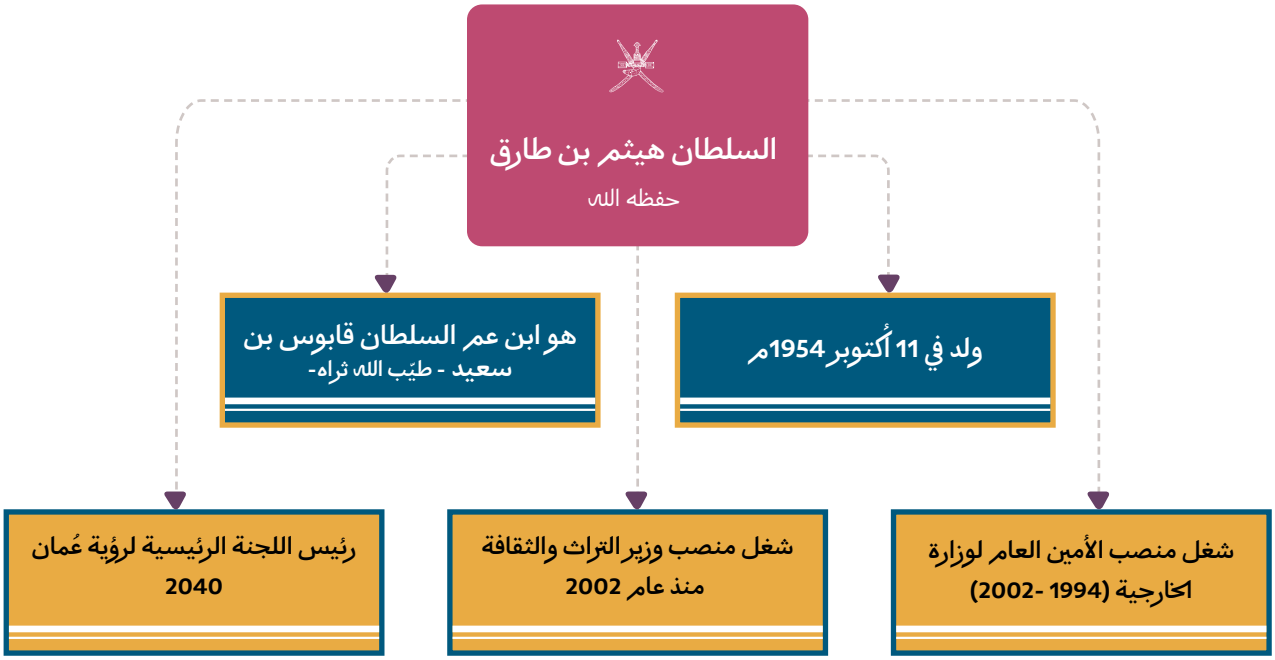

تعليمه

تلقى جلالة السلطان هيثم بن طارق تعليمه الإبتدائي في المدرسة السعيدية بمسقط، وقد حرص والده المغفور له السيد طارق بن تيمور على أن يتلقى أبناؤه التعليم العصري، فالتحق جلالة السلطان هيثم بإحدى المدارس اللبنانية وهي مدرسة (برمانا العليا) ليتلقى التعليم في المرحلة الإعدادية.

لم يدم بقاء جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- في بيروت كثيرا، فقد غادرها في عام 1972 متوجها الى المملكة المتحدة لمواصلة دراسته الثانوية ثم الجامعية حيث التحق بواحدة من أعرق جامعات العالم وهي جامعة أكسفورد للخدمات الخارجية (FSP)، حيث تابع دراسته العليا في كلية بيمبروك في أكسفورد.

مسيرته العملية

في عام 1979 بدأت مسيرة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد في العمل الوطني بعد تخرجه من جامعة أكسفورد البريطانية، وكانت البداية من خلال العمل الدبلوماسي لدى وزارة الخارجية، وعلى مدى (23) عاماً، وشغل العديد من المواقع والمناصب داخل وزارة الخارجية، منها رئاسة الدائرة السياسية، ثم رئاسة الدائرة الأوروبية والأمريكيتين، وفي عام 1986م عين وكيلاً للوزارة للشؤون السياسية، وفي عام 1994م عين أميناً عاماً لوزارة الخارجية بدرجة وزير، وتولى السلطان هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه خلال عمله داخل وزارة الخارجية العُمانية رئاسة جمعية الصداقة اليابانية، وخلالها نجح في تعزيز وتعميق الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلدين وقد تلقى إشادات واسعة من الجانب الياباني نظراً لنجاحه في زيادة حجم التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي بين البلدين.

إلى جانب عمله في الوزارة تولى السلطان هيثم بن طارق في السنوات الأولى في مسيرته الوطنية العديد من المناصب المهمة في القطاع الرياضي، وقد ترك في هذا القطاع الكثير من البصمات والمساهمات غير المسبوقة التي أسهمت في النهوض بهذا القطاع.

وزيراً للثقافة في فبراير من العام 2002

بدأت مرحلة جديدة في مسيرة السلطان هيثم بن طارق بعدما أصدر السلطان الراحل قابوس بن سعيد قرارا بتعيينه وزيراً للتراث والثقافة، وجاء هذا القرار من منطلق إيمان السلطان الراحل قابوس بن سعيد بالقدرات و الخبرات القيادية التي يتمتع بها السلطان هيثم، وشغل السلطان هيثم بن طارق منصب وزير التراث والثقافة على مدى 18 عاما متواصلة ومثلما نجح في تحقيق العديد من النجاحات والإنجازات في القطاع الرياضي، حقق أيضا إنجازات و نجاحات مماثلة في القطاع الثقافي أبرزها نجاحة في تنشيط الحياة الثقافية في البلاد ، ونشر الوعي الثقافي و المعرفي بين قطاعات المجتمع العُماني المختلفة لاسيما فئة الشباب، حيث انتشرت دور النشر في جميع أرجاء سلطنة عُمان ، وزادت مبيعات الكتب، وشهد قطاع المسرح والفنون العديد من النجاحات و الأعمال الفنية المتميزة .

رئيساً للرؤية المستقبلية

النجاحات التي حققها السلطان هيثم بن طارق في جميع المواقع والمناصب التي شغلها سواء في وزارة الخارجية أو القطاع الرياضي أو وزارة التراث والثقافة أكسبته ثقة الشعب العُماني فضلاً عن ثقة السلطان الراحل قابوس بن سعيد –طيّب الله ثراه - وهو الأمر الذي جعل الاختيار عليه في العام 2013 ليرأس اللجنة الرئيسية للرؤية المستقبلية المعروفة بـ(عُمان 2040) التي تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتحويل اقتصاد سلطنة عُمان إلى خمسة قطاعات محورية وهي: السياحة، و اللوجستيات، والتصنيع، وصيد الأسماك، والتعدين، وقد جاءت هذه الرؤية تحت شعار (نتقدم بثقة) وتهدف إلى زيادة نسبة توظيف المواطنين في القطاع الخاص، وزيادة الاستثمارات الأجنبية إلى 10% من إجمالي الناتج المحلي وضمت اللجنة الرئيسية التي ترأسها السلطان هيثم بن طارق اللجنة الفنية، واللجان القطاعية و المكونة من لجنة الإنسان والمجتمع، ولجنة الاقتصاد والتنمية ولجنة الحوكمة والأداء المؤسسي ولجنة الأولويات الوطنية ومواءمة الاستراتيجيات ولجنة التنظيم والمتابعة. (وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040، 2023).

سلطاناً للبلاد

في 11 يناير من العام 2020 تمت البيعة للسلطان هيثم بن طارق سلطانا للبلاد، ورئيسا لمجلس الوزراء، وقائدا أعلى للقوات المسلحة؛ بعدما اتفق مجلس العائلة المالكة على تثبيت من أشار إليه السلطان الراحل في رسالته. وأوضح السلطان هيثم بن طارق في خطاب التنصيب الخطوط العامة لسياساته الداخلية والخارجية في إدارة سلطنة عُمان، متعهدا بالعمل على تطوير سلطنة عُمان وتقدمها بما في ذلك تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية (عُمان 2040)، والتمسك بسياسة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والابتعاد عن الصراعات والنزاعات ودفع مسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي.

الأوسمة الوطنية

* وسام آل سعيد
* وسام عُمان
* وسام النهضة العُمانية
* وسام السلطان قابوس
* وسام الرسوخ من الدرجة الأولى (23 نوفمبر 2010). (وزارة الإعلام، 2023)

أوسمة الدول الصديقة والشقيقة

- جمهورية النمسا: وسام الشرف الكبير للخدمات المقدمة إلى جمهورية النمسا (31 مارس 2001).
- المملكة العربية السعودية: وسام الملك عبد العزيز من الطبقة الأولى (24 ديسمبر 2006).
- المملكة المتحدة: الفارس الفخري الكبير للصليب الملكي الفيكتوري (26 نوفمبر 2010). (وزارة الإعلام، 2023)

انتقال الحكم

تخضع مسألة انتقال الحكم في سلطنة عُمان إلى ترتيبات قانونية بل دستورية؛ ذلك أن لكل دولة قوانين دستورية مكتوبة أو عرفية تنظم مسألة الحكم وتكون بمثابة المرجع الذي يحتكم إليه الجميع، فيما اتصل بنوع الحكم وكيفية ممارسته وخاصة عملية انتقال السلطة في الحالات الموجبة لها، مثل الوفاة أو العجز أو الفراغ، وسلطنة عُمان أخذت منذ فجر النهضة في المضي قدما نحو بناء أسس الدولة العصرية التي من ملامحها الاحتكام إلى القوانين والدستور، وفي هذا السياق صدرت أول وثيقة دستورية في ظل العائلة البوسعيدية الحاكمة في 6 نوفمبر 1996 وتحتوي على إجابة واضحة لمسألة انتقال الحكم، مثلما صدرت تعديلات في 19 أكتوبر 2011 على النظام الأساسي للدولة شملت توسيع صلاحيات كل من مجلس الشورى والدولة، وقد شمل التعديل خاصة المادة 7 التي تتصل بمسألة انتقال الحكم (الجريدة الرسمية، 2011؛ 1996).

فالمادة الخامسة من النظام الأساسي عرّفت نوع نظام الحكم في سلطنة عُمان بأنه (نظام حكم سلطاني) وحصرت وراثة الحكم في داخل العائلة المالكة، كما وضعت جملة من الشروط الواجب توفرها في السلطان، وشددت على أن يكون من فرع عُماني خالص، في حين أوكلت المادة السادسة إلى مجلس العائلة المالكة أن تحدد - في غضون ثلاثة أيام من وقوع حالة الشغور في منصب السلطان- من تنتقل إليه ولاية الحكم «ويلاحظ على هذه المادة أنها تحدثت عن مطلق الشغور وليس الوفاة، إذ قد يشغر منصب السلطان بالعجز أو المرض أو الغيبوبة أو الفقد أو أي سبب آخر غير الوفاة يعجز بسببه السلطان عن ممارسة مهامه وصلاحياته، كما أوكلت إلى مجلس العائلة أن يحدد من ينتقل إليه الحكم، وأعطت لذلك مهلة حدها الأقصى ثلاثة أيام، وهو ما يعني عدم تسمية ولي للعهد تنتقل إليه ولاية الحكم تلقائياً، كما يعني توسعة الخيارات التي يمكن فيها لمجلس العائلة أن يدرس أكثر من اسم ممن تنطبق عليهم شروط الأهلية، وقد فسر البعض هذه المادة بأنها تأثير غير مباشر للتقاليد الإباضية التي لا تسمح بوراثة تلقائية للحكم، كما أن تحديد شخص بعينه لولاية الحكم قد يجعله تحت تأثير الضغوط الشعبية والدولية، ويؤثر في قدرته على استقلال آرائه ومواقفه؛ لكن هذه المادة لم تحدد أعضاء مجلس العائلة، كما لم يصدر تشريع لاحق ينظم شؤون مجلس العائلة أو يحدد معايير لاختيارهم (الحجري، 2022).

أما المادة 6 فتشير إلى أنه في حالة عدم الاتفاق من قبل مجلس العائلة على من تنتقل إليه ولاية الحكم خلال الفترة المحددة، فإن على مجلس الدفاع أن يتولى «تثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة» (الجريدة الرسمية، 1996) ، ومدلول هذا الفصل أن السلطان سيترك رسالة، وليس وصية، لأن الوصية يمكن أن تكون شفاهيةً أو بحضور شهود، ومثل هذا الأمر في اعتقادنا يعود إلى الذكاء الحاد الذي كان يتميز به جلالة السلطان الراحل طيّب الله ثراه، وربما يؤوّل ذلك من خوفه من أن تتغير الأمور أو يحدث ما لم يكن بالحسبان، فتخرج الأمور عما كان مقررا لها لأي طارئ قد يحدث، ومن أجل تفادي كل ذلك وضع رسالة بنفسه، وعليها توقيعه الخاص وهذا من الأمور التي لا يمكن تغييرها، أو الشك فيها، وهي الرسالة التي سيشير فيها إلى قراره الواضح الجلي إلى اسم السلطان القادم. وقد أوكل إلى مجلس الدفاع عملية التثبيت، كل ذلك معناه أن الرسالة موجهة إلى مجلس العائلة الموقرة باعتبارها صاحبة الشأن في ذلك، مثلما ينص على ذلك دستور الدولة المتمثل في النظام الأساسي للسلطنة، وعلى مجلس الدفاع أن يتولى بحضور العائلة الإشراف على فتح الرسالة وتنفيذ ما ورد فيها.

وقد صدر تشريع لاحق يحدد ماهية مجلس الدفاع وكيفية اجتماعه، وكيف يتصرف لتطبيق المادة (6) من النظام الأساسي للدولة، فالمرسوم السلطاني رقم 96/105 الصادر في 28 ديسمبر سنة 1996 حدد في مادته الأولى تشكيل مجلس الدفاع، فبين أنه يتشكل

برئاسة السلطان، وعضوية ثمانية من كبار القادة العسكريين هم: «وزير مكتب القصر (وزير المكتب السلطاني لاحقاً)، ورئيس مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والمفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة، وقائد الجيش السلطاني العُماني، وقائد سلاح الجو السلطاني العُماني، وقائد البحرية السلطانية العُمانية، وقائد الحرس السلطاني العُماني، ورئيس جهاز الأمن الداخلي» (الحجري، 2022) .

تمت عملية انتقال السلطة في سلطنة عُمان في كنف الشفافية والوضوح أمام مرأى الشعب العُماني بل والعالم بأسره؛ احتراما للشروط الدستورية التي نص عليها النظام الأساسي للدولة.

كما يتطرق في المادة (2) إلى دوره في تطبيق المادة (6) من النظام الأساسي للدولة والمتعلقة بانتقال الحكم، فيعطي لاجتماعاته حينها قوة القانون، «فينعقد المجلس بقوة القانون برئاسة أعلى أعضائه رتبة وبحضور ثلثي أعضائه على الأقل، فإذا تساوى أكثر من عضو في هذه الرتبة تكون الرئاسة لأقدمهم فيها (أي في الرتبة العسكرية)، وتنص المادة على أن مهمته تتمثل في الآتي:

أ- دعوة مجلس العائلة الحاكمة للانعقاد لتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم، فإذا لم يبادر مجلس الدفاع بتوجيه الدعوة يعد مجلس العائلة منعقداً بقوة القانون.

ب- تثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن؛ وذلك إذا لم يتفق مجلس العائلة على اختيار سلطان للبلاد خلال المدة المحددة قانوناً (ثلاثة أيام)» (الحجري، 2022).

على هذا النحو تمت عملية انتقال السلطة في سلطنة عُمان في كنف الشفافية والوضوح أمام مرأى الشعب العُماني بل والعالم بأسره؛ احتراما للشروط الدستورية التي نص عليها النظام الأساسي للدولة، فجلالة السلطان المعظم هيثم بن طارق هو سليل العائلة الحاكمة البوسعيدية فضلاً على توفر الشروط الأخرى فيه وهي أساسا: الأهلية، والإسلام، والذكورة، والعقل والرشد، فضلاً عن كونه من أبوين عُمانيين مسلمين.

ما يشد الانتباه في عملية انتقال السلطة هو السلاسة الجلية وقوة التنظيم والتقيد بالقوانين، وهنا تبرز حصيلة خمسة عقود من البناء والتشييد في نهضة سلطنة عُمان التي رسم معالمها السلطان الراحل قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه-، إنها مرحلة برزت فيها قوة المؤسسات والالتزام بالقوانين.

وبناء على الإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي للدولة، والتي تمت الإشارة إليها آنفا، أصبح جلالة السلطان هيثم بن طارق سلطانا للبلاد؛ وذلك بناء على اجتماع مجلس العائلة المالكة الذي اتفق قبل انقضاء مهلة الثلاثة أيام على العمل بما ورد في الرسالة التي تركها السلطان قابوس، مؤمنين بحكمته وبأنه لا يمكن أن يوصي إلا من يرى فيه القدوة الحسنة لتحمل أمانة قيادة البلاد، وعلى هذا الأساس وتطبيقا لما ورد بيانه في الأحكام والشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للدولة انعقد المجلسين أي مجلس العائلة ومجلس الدفاع بحضور عدة مسؤولين بارزين في الدولة مع حضور وزير ديوان البلاط السلطاني ليسلم النسخة الثانية من الرسالة التي كانت في عهدته ومثل هذا الاجتماع كان منذ بدايته محترما النظام الأساسي للدولة بل وتم نقله مباشرة على وسائل الإعلام؛ ليكون على مرأى الجميع وخاصة المواطنين العُمانيين كونهم أصحاب الشأن، ففُتح الظرف الأول من قبل نائب رئيس مجلس الدفاع ، وهو وزير المكتب السلطاني وقرأ الرسالة المختومة من قبل السلطان الراحل رحمة الله عليه، وقد ورد فيها أن السلطان قابوس بن سعيد قد حدد السيد هيثم بن طارق بن تيمور آل سعيد ليكون سلطانا للبلاد، ثم فتح الظرف الآخر وزير ديوان البلاط السلطاني الموجهة خصيصا إلى مجلس العائلة وهي نفس محتوى الرسالة السابقة وحددت نفس الغرض.

بعد كل ذلك ومباشرة بعد انتهاء الإجراءات السابقة وعلى مرأى المجتمع العُماني الذي كان يشاهد مباشرة مراسم انتقال السلطة، تم الانتقال إلى العمل على تطبيق ما ورد في الفصل السابع من النظام الأساسي للدولة، وهو أداء اليمين من قبل سلطان سلطنة عُمان الجديد: جلالة السلطان هيثم بن طارق، وقد سبق ذلك تأكيد مجلس الدفاع التزامه بالقانون الأساسي للدولة، وعمله على تثبيت السلطان الجديد، وقد أدى جلالته اليمين مثلما ورد بيانه في القانون الأساسي للدولة: «أقسم بالله العظيم أن أحترم النظام الأساسي للدولة والقوانين، وأن أرعى مصالح المواطنين وحرياتهم رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه» (الجريدة الرسمية، 2021).

ما يشد الانتباه في عملية انتقال السلطة هو السلاسة الجلية وقوة التنظيم والتقيد بالقوانين، وهنا تبرز حصيلة خمسة عقود من البناء والتشييد في نهضة سلطنة عُمان التي رسم معالمها السلطان الراحل قابوس بن سعيد رحمه الله وطيب ثراه، إنها مرحلة برزت فيها قوة المؤسسات والالتزام بالقوانين، وهما المكونان الأساسيان لقوة الدولة واستمراريتها، والأمر الثاني الذي يستحق التنويه كون جلالة السلطان هيثم بن طارق وبعد أدائه القسم ألقى خطابا موجزا توجه به إلى شعبه، وعبر فيه عن إخلاصه ووفائه إلى السلطان الراحل، مشيرا إلى جهوده الكبيرة في بناء نهضة سلطنة عُمان متعهدا أمام الشعب بأنه سيسير على خطاه لمواصلة المشوار في بناء نهضة متجددة للسلطنة، ثم بعد ذلك كله تم تقديم الولاء والطاعة لجلالة السلطان من قبل المواطنين، وبهذه الكيفية الدستورية انتقلت عملية السلطة في سلطنة عُمان بكل حرفية تجلت في مصداقية مجلس الدفاع الذي عمل على تطبيق ما ورد بالنظام الأساسي للدولة

3- التحديات العالمية والإقليمية وانعكاساتها على سلطنة عُمان

على الرغم من أن مسألة انتقال الحكم في أي بلد تعد من أكثر المراحل تعقيداً وحساسية في التاريخ السياسي للدولة، لما يمكن أن ينجر عنها من تبعات قد تفقد المجتمع سلميته واستمراريته، فإنها في سلطنة عُمان تمت بشكل من الحرفية، لكن حقيقة الأمر أن جلالة السلطان هيثم منذ توليه الحكم وجد نفسه أمام تحديات كبرى تمر بها البلاد وهي تحديات ذات مضامين كونية، ولها وقعها على الداخل العُماني، على اعتبار أن العامل الاقتصادي أصبح معولما، فيكفي أن يحدث اهتزاز في أي بلد ما له علاقة بالدولار أو النفط أو أحد الكوارث ذات الطابع العالمي مثل كوفيد-19 حتى يكون لها تداعيات على اقتصاد أي دولة.

من هنا، فإن الحمل كان ثقيلا جدا على صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق، وكم هي عديدة الدول التي شهدت اضطرابات اجتماعية وتداعيات اقتصادية بسبب المصاعب التي واجهتها سواء في المنطقة العربية أو حتى الأوروبية، والتي تتسم باقتصاديات قوية، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن ما يميز جلالة السلطان هيثم بن طارق وإلى جانب تلقيه تعليما أكاديميا في واحدة من أفضل جامعات العالم (أكسفورد)، أنه نشأ في حضرة العائلة المالكة، فكان متمرسا لفترة طويلة في الشأن السياسي وتقلد عدة مناصب في عهد السلطان الراحل قابوس بن سعيد - طيّب الله ثراه -، ومد جسور التواصل مع زعامات وشخصيات وصناع قرار على مستوى العالم كما اطلع على الكثير من مجريات النهج الدبلوماسي لسلطنة عُمان، وهو في هذا المجال مطلّع ممارس لا منظر(الأغبري، 2020) مما يجعلنا نستنتج أنه يتميز بالخبرة العميقة في سياسة المُلك وما يقتضيه من شروط خاصة في وقت الأزمات واتخاذ القرارات الصائبة، ناهيك أنه كان المشرف على إعداد الرؤية الوطنية عُمان 2040 منذ أن كان وزيرا للتراث والثقافة، وسنرى تجليات هذه الخبرة في القرارات العقلانية التي اتخذها، حيث جاءت هذه القرارات في وقت يستلزم ضرورة اتخاذها من أجل إنقاذ البلاد من جملة الظروف الصعبة، خاصة فيما اتصل بالجانب الاقتصادي، وما يمكن أن يتسبب فيه من تداعيات على المستوى الاجتماعي مثل هذا الأمر هو ما سنبينه من خلال المشاهد الفرعية.

1. تأثير جائحة كورونا

إن طبيعة الجائحة «كوفيد-19»، التي أصابت العالم بأسره سنة 2020، قد فرضت نمطا حياتيا يعتمد على التباعد، الأمر الذي انعكس على طبيعة الأنشطة الاقتصادية إلى درجة التعطيل الكلي أو الجزئي، الأمر الذي انعكس على اقتصاديات كل الدول بما في ذلك سلطنة عُمان التي شهد اقتصادها انتعاشه في العقود التي سبقت الجائحة، بسبب إيرادات النفط التي تم استثمارها بالأساس في البنية التحتية، وهو القطاع الذي تضرر بشكل ملحوظ بعد الجائحة، فقد تراجع التمويل العام نتيجة هبوط سعر النفط، ومما زاد الوضع سوءا تراجع عمليات البناء داخل سلطنة عُمان بفعل الإجراءات الاحترازية الصحية، واضطراب عمليات التوريد المرتبط بمجال البناء الذي صاحبه نقص في اليد العاملة المختصة، الأمر الذي انعكس سلبا على بعض الشركات العاملة في هذا القطاع. لقد كان تأثير الجائحة واضحا على المجتمع العُماني بل وغيرت ملامح الحياة الاجتماعية المألوفة، وهو ما نلاحظه من خلال القيود المفروضة على وتيرة الحياة اليومية مثل السفر الذي شهد تعطلا، شأنه في ذلك شأن القطاع السياحي، ناهيك عن تعطل الحركة الاقتصادية في تجلياتها المختلفة بما في ذلك تراجع حرية الحركة في المراكز التجارية الكبرى في البلاد، مما يعني تراجع الاستهلاك وبالتالي تراجع الطلب الذي يعني أزمات اقتصادية ما فتئت تتعاظم كلما ازدادت وتيرة خطر الجائحة وما ترتب عنها من قيود وإجراءات وقائية، ولعل من أبرز القطاعات التي تأثرت بشكل كبير بجائحة كورونا قطاعي الفنادق والمطاعم، يليهما قطاعي النقل والتخزين، ثم قطاع تجارة الجملة

والتجزئة، وبالتأكيد يقع العبء الأكبر من تأثيرات الجائحة في هذه القطاعات على الشركات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص (جامعة السلطان قابوس، 2020).

ومن أبرز القطاعات التي تأثرت من الجائحة قطاع التعليم وفيما يلي سنسلط الضوء على أهم الجهود المبذولة في التجاوب مع الجائحة للتقليل من آثارها السلبية على الطلبة والطالبات

التعليم في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)

يهتم جلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله ورعاه- اهتماما كبيرا بقطاع التعليم بسلطنة عُمان فقد أكد جلالته في خطابه بتاريخ 23 فبراير 2020 بقوله: «إن الاهتمام بقطاع التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته وتوفير البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمي والابتكار سوف يكون في سلم أولوياتنا الوطنية، وسنمده بكافة أسباب التمكين باعتباره الأساس الذي من خلاله سيتمكن أبناؤنا من الإسهام في بناء متطلبات المرحلة المقبلة» (السلطان هيثم بن طارق، 2020 ب)، وقد أسدى توجيهاته السامية في ذلك في ظل الجائحة فأصدرت اللجنة العليا القرارات المتعلقة بوقف الدراسة في المدارس الحكومية والخاصة، نتيجة لانتشار الجائحة في تلك الفترة، حيث قررت تعليق الدراسة في المدارس ولمدة 8 أشهر، وعودته في نوفمبر 2020 وفق شروط وتعليمات خاصة، وأكدت وزارة التربية والتعليم في بيان لها أن تعليق الدراسة يشمل أعضاء الهيئتين الإدارية والتدريسية، عدا من تستدعي مصلحة العمل حضورهم وبذلت سلطنة عُمان قصارى جهدها في التجاوب مع الجائحة نتيجة للتحديات التي خلفتها، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية لمواجهتها وقد تمثلت هذه التدابير فيما يلي:

1. تعزيز التحول الرقمي للبيئة التعليمية واعتماد تطبيق نظام التعليم المدمج حيث بذلت الجهود من قبل إدارة المدارس والمعلمين في تفعيل دور المنصات التعليمية وتوظيفها في تعليم الطلبة والطالبات في مختلف المراحل الدراسية بما يتناسب مع الخطط التربوية المعدة سابقاً.

2. وضع إطار عام لتشغيل المدارس ويشتمل على مجموعة من التشريعات واللوائح اللازمة لتطبيق التعليم المدمج في بعض المراحل الدراسية لتجنب ازدحام الطلبة في الفصول الدراسية.

3. إعداد المنصات التعليمية والمحتوى الرقمي التربوي بالشراكة مع القطاع الخاص وتعاون كافة الهيئات التدريسية والتربوية والإدارية. وقد تم فتح منصتي (منظرة) لصفوف الحلقة الأولى من (1-4) ومنصة جوجل كلاس روم(Google classroom) لصفوف الحلقة الثانية (5-12) والتعليم ما بعد الأساسي، باستثناء طلاب الثاني عشر الذين يتلقون تعليمهم عن طريق التعليم المدمج، كما تم اعتماد منهجية التعليم عن بعد للمدارس الخاصة، وذلك عبر منصات تعليمية خاصة بها، كما دشنت وزارة التربية والتعليم (قناة مورد التعليمية) على منصة اليوتيوب، وتعد هذه المنصة إضافة جديدة في التعليم المدمج انطلاقا من اعتماد الوزارة عليها لتكون طريقة التعليم المدمج للعام الدراسي2020 / 2021 م، كما قدمت الوزارة بالتعاون مع وزارة الإعلام برنامج ‹درس على الهواء› على قناتي (عُمان مباشر و عُمان الثقافية).

4. اعتمدت الكليات والجامعات التعليم عن بعد منذ بداية الجائحة واستخدمت منصات تعليمية مختلفة لتقديم المحاضرات عبر منصات جوجل ميت(Google Meet) و زووم (Zoom) وتوفير محتوى تعليمي حسب المقررات الدراسية والتخصصات

المختلفة، وقد يتطلب الأمر في بعض الأحيان حضور الطلاب لأداء الامتحانات في مقر الجامعة أو الكلية في بعض المقررات الدراسية ذات الطبيعة العملية والمهنية.

5. تقديم برامج تدريبية عن بعد للهيئات التدريسية والإشرافية والإدارية لإيجاد طرق حديثة ومبتكرة للتعليم الاستثنائي في فترة الجائحة للتعليم العام والعالي.

6. عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار مع الجهات الأخرى على تنفيذ مجموعة من الإجراءات؛ لتأمين عودة الطلبة الدارسين خارج البلاد إلى سلطنة عُمان، كما تم إنشاء استبانة إلكترونية وتوجيه الملحقيات والأقسام الثقافية والمختصين بمتابعة أوضاع الطلبة المبتعثين في الخارج، بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتقديم التسهيلات اللازمة لإعادة الطلبة العُمانيين في الوقت المناسب إلى بلادهم.

7. تعزيزا للجهود المبذولة صدرت توجيهات سامية بتوفير أجهزة الحاسب الآلي (بالمجان) لطلبة أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود الجدد الدارسين بالتعليم العام والعالي في مختلف محافظات وولايات سلطنة عُمان.

8. إقامة ورش وندوات مختلفة عبر قنوات التواصل الاجتماعي المرئي؛ حيث عقدت وزارة التربية والتعليم الندوة الافتراضية بعنوان (فاقد التعليم في ظل جائحة كورونا آثاره ومعالجاته) وتكونت هذه الندوة من ست قاعات افتراضية متزامنة تختص كل قاعة بمناقشة محور من محاور التربية بمشاركة عدد من أصحاب القرار في الدولة والتربويين والخبراء والمنظمات والطلبة وأولياء أمورهم من مختلف محافظات سلطنة عُمان للتعرف على أثر الفاقد التعليمي على الطلبة .

9. صدور المرسوم السلطاني رقم 76/2020 بإنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية وذلك بدمج كليات العلوم التطبيقية والتقنية وكلية التربية بالرستاق تحت مظلة واحدة (الجريدة الرسمية، 2020).

2. تراجع أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد العُماني

لا يزال الاقتصاد العُماني ريعيا في المقام الأول، حيث يمثّل النفط المورد الرئيسي للدولة رغم جهودها الحثيثة في تنويع مصادر الدخل وإيجاد حلول بديلة، والتقليص التدريجي من الاعتماد على النفط والغاز مثلما سنرى ذلك في رؤية عُمان 2040، إلا أن تراجع أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد العُماني لم يكن فقط في الفترة المصاحبة لجائحة كورونا وما تبعها من تداعيات اقتصادية، بل الأمر يعود إلى فترات سابقة وتحديدا منذ سنة 2015، حيث سجلت أسعار النفط تراجعا ملحوظا تزامنا مع الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع معدلات النمو في بعض اقتصاديات الدول الغنية مثل الصين واليابان وألمانيا. الأمر الذي سيقلل من استيرادها للنفط الذي لا يخرج عن الصراع السياسي بين الأقطاب المتنفذة في العالم مثل الصراع الدائر مع روسيا وإيران، وهما من أكبر منتجي النفط في العالم. «وقد انعكست تأثيرات التراجع في أسعار النفط على سلطنة عُمان أكثر من غيرها من الدول المنتجة بسبب محدودية الإنتاج والمخزون، والاعتمادية العالية على النفط، حيث يتجاوز إسهام النفط والغاز في تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2015 نحو 82%؛ لذلك علينا أن نتكيّف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط بما يقدر بـ 35% وهو ليس بالأمر السهل على اقتصاد يعتمد بشكل كبير وواسع على النفط.» (حاتم الطائي، 2014، فقرة 8).

هذا وعاودت أسعار النفط تراجعها مرة أخرى بأكثر حدة تزامنا مع جائحة كورونا، وهو الأمر الذي تأثرت به مختلف دول العالم خاصة تلك المصدرة له، وعليه أصبحت سلطنة عُمان عرضة إلى تحديات مضاعفة، فكانت آثار ذلك واضحة على المستوى المعيشي للمواطنين، وكذلك على اقتصاد البلاد، ففي هذه الفترة من عام 2020 شهد الاقتصاد العُماني انكماشا حادا بسبب الجائحة والأزمة النفطية، ومثل هذا الأمر ستكون له تداعيات واضحة تمثلت خاصة في تعاظم العجز في المالية وزيادة الدين الخارجي مما سيدفع إلى المزيد من الاقتراض مما سينعكس سلباً على المعيشة اليومية للمواطنين خاصة مطلب التشغيل، علما وأن الشبيبة العُمانية لا يزال إقبالها متباطئاً على القطاع الخاص ولا تزال الفكرة التقليدية قائمة في التعلق بالتوظيف في القطاع العمومي، وهي الفكرة التي ستعمل رؤية عُمان 2040 على تجاوزها من خلال خلق اقتصاد متنوع؛ من مظاهره خلق قنوات عمل جديدة بما في ذلك تحفيز القطاع الخاص ودوره في إنعاش اقتصاد البلاد، خاصة مع حزمة التحديثات التي أقرّها جلالة السلطان هيثم، ولسوف نرى أنها تحديثات جريئة ومدروسة أسهمت في إخراج البلاد من أزماتها المتواترة بسبب العوامل التي ذكرنا، وكانت في نفس الاتجاه منطلقا لمزيد من الدافعية في التحديث والتطوير وخلق اقتصاد متنوع قادر على الصمود والاستجابة لتطلعات العُمانيين (سلطنة عُمان: مؤشرات التنمية العالمية،2020: 168).

إن الاختلال الاقتصادي الناجم عن تفشي فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط لا يستهان به؛ ففي أعقاب صدمة أسعار النفط في عام 2014م، زادت مواطن الضعف في المالية العامة والمخاطر الخارجية بشكل كبير، وتعاني سلطنة عُمان منذ ذلك الحين من عجز في المالية العامة، وقبل جائحة كورونا، ورغم الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة الإيرادات بعيدا عن النفط والغاز ظل الإنفاق العام عرضة بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط، وتأخرت التحسينات الرئيسية مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وأدى استمرار العجز الكبير في المالية العامة وحساب المعاملات الجارية منذ عام 2014م إلى ارتفاع مستويات الدين عند 64% من إجمالي الناتج المحلي 2019م وإلى سلسلة من التخفيضات في التصنيف الائتماني.

3. الأوضاع السياسية العالمية والإقليمية

سبق وأن أشرنا في مطلع هذا الفصل إلى أن ما ميز الواقع السياسي العُماني منذ فجر النهضة هو العلاقة الحميمية التي جمعت جلالة السلطان هيثم -حفظه الله- بجلالة السلطان قابوس - طيّب الله ثراه - ومثل هذا الأمر يعد مدخلا في تفسير حالة السلمية والتوافق التي تميز علاقة الحاكم بالمحكوم، وهي أحد ملامح القوة في سلطنة عُمان ومثل هذه العلاقة ازدادت ثباتا وقوة مع جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم الذي نقرأ في كل مضامين خطابه أن كل ما يبذله من جهود وتطوير إنما غايته الأولى هي خدمة الشعب بل أكثر من ذلك فإن نفس العبارات التي يتوجه بها مباشرة لأبناء شعبه فيها جانب المحبة واللطافة، ومن ذلك قول جلالته:

- « إن ما عبرتم عنه من مشاعرِ المحبة والوفاء للسلطان الراحل رحمه الله كان له بالغ الأثر، وأعاننا على الصبر والاحتساب وإننا إذ نثني على تلكم المشاعر النبيلة والدعاء الصادق لنسأل الله جلت قدرته أن يحفظكم بعين رعايته» .
- «أبناء عُمان الذين نسجل لهم كل التقدير والإجلال على ما بذلوا من أجل رفعة عُمان، وإعلاء شأنها».
- «وإننا إذ نعاهد الله عز وجل، على أن نكرس حياتنا من أجلِ عُمان وأبناء عُمان» (السلطان هيثم بن طارق، 2020 أ).

ولكن سلطنة عُمان ليست بمعزل عن جملة التغيرات التي تمس العالم بأسره أو المنطقة العربية أو دول الجوار؛ فطبيعة المجتمع الدولي اليومي بحكم شدة الارتباط الذي يتم بعدة قنوات، خاصة وسائل الإعلام أو التبادل الاقتصادي أصبح شديد التأثر بما يحصل من أحداث،

التي تتجاوز حدودها الجغرافية لتؤثر على البلدان الأخرى، وفي هذا الجانب فإن الفترة التي تسلَم فيها جلالة السلطان المعظم السلطة في سلطنة عُمان، كانت حافلة بالأحداث السياسية التي تنم في الغالب الأعمَ عن حالات توتر وصعوبات، ويمكن تحديد أبرز معالمه وفق الآتي:

- موجة الحركات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات العربية والتي حرَكتها عوامل داخلية وأخرى خارجية، وهو ما عبر عنه أحد الباحثين في علم الاجتماع بأن ذلك يعني أن الحركات الاجتماعية في العالم العربي، ورغم تزامنها التاريخي وتشابه الكثير من دوافعها وغاياتها فإنها شهدت نوعا من الانشطار، الأمر الذي يجعلنا في حيرة معرفية مصدرها المزاج المجتمعي المتقلب بين التفاؤل واليأس بل والإحباط في مناسبات أخرى، وهذا الأمر يدفع إلى المزيد من تأجيج الأوضاع ومضاعفة سرعة الاحتجاجات الاجتماعية؛ وذلك نتيجة تفاعلها مع مكونات الداخل والخارج» (عبدلي، 2018).

- تفاقم الأزمات الاقتصادية وما خلَفته من تداعيات اجتماعية سواء في البلدان التي تتميز اقتصاداتها بالقوة، أو في البلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية قديمة ليزداد وضعها سوءا؛ فبتنا نشاهد تضخم الأسعار، وتراجع قيمة العملات مقارنة بالدولار، وفي مناسبات أخرى تراجع سعر الذهب وتقلبه فضلا عن بروز عملات جديدة استفادت من الثورة المعلوماتية، هي العملات الإلكترونية وما تطرحه من تساؤلات عديدة حول مدى جدواها وتوافقها مع طبيعة بعض الاقتصاديات خاصة في البلدان النامية.

- لنقل أيضا أن الانكماش الاقتصادي العالمي وتزايد مديونية معظم الدول بما في ذلك سلطنة عُمان، يعد من أبرز المشكلات الاقتصادية وواحدة من ملامح الواقع الدولي الراهن، فثمة بلدان دخلت في حالات توصف بالمتردية، وأخرى تضاعفت مديونياتها فضلا عن حالات الإفلاس وما ترتب عن ذلك من مشكلات اقتصادية وسياسية وبالتالي تفاقم المشكلات الاجتماعية.

- تواصل انخفاض النمو الاقتصادي العالمي، فقد «كان النمو العالمي قد بلغ ذروة قاربت 4% في 2017، ثم انخفض إلى 3,6% في 2018، وكان متوقعا أن يزداد انخفاضا إلى 3,3% في 2019» (صندوق النقد الدولي، 2019).

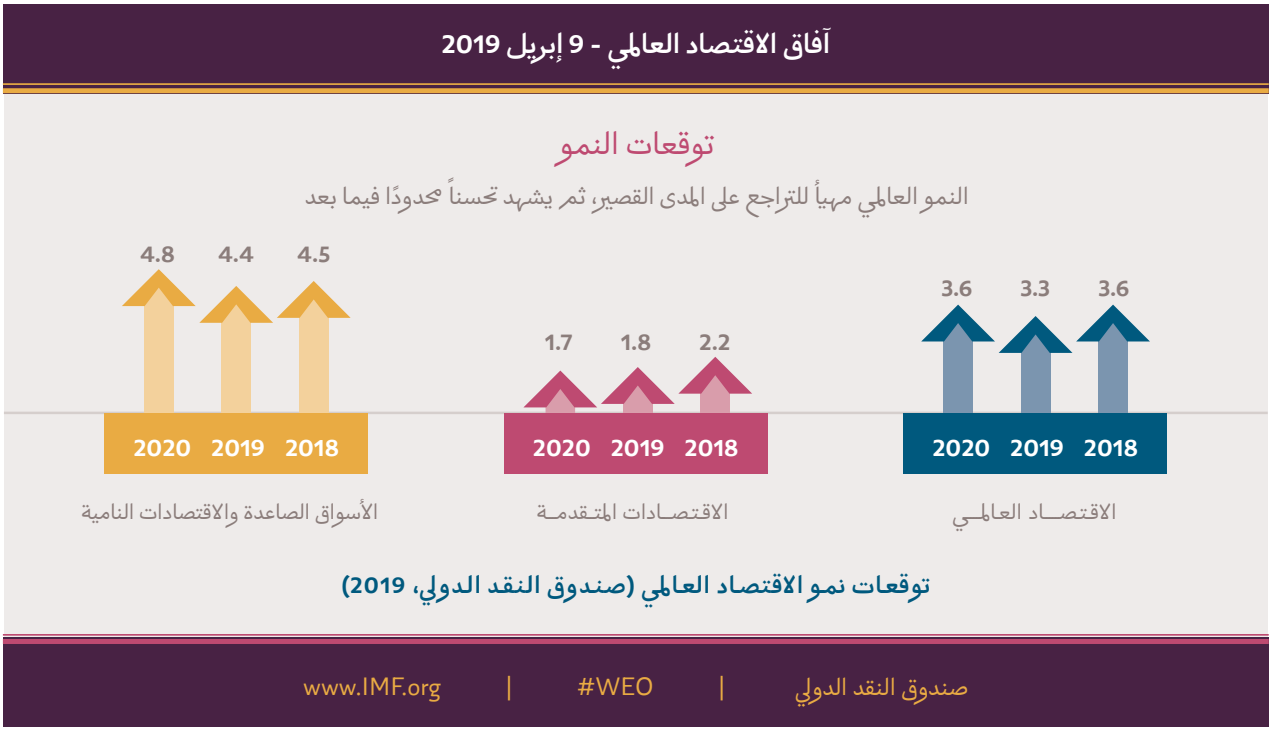

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الاتجاه، أن جلالة السلطان هيثم بن طارق كان منذ أول اعتلائه العرش السلطاني مدركا لهذه التحولات، وهو ما ورد في قوله: «وإننا لندرك جميعا التحديات التي تمليها الظروف الدولية الراهنة، وتأثيراتها على المنطقة وعلينا، كوننا جزءا حيا من هذا العالم، نتفاعل معه، فنؤثر فيه ونتأثر به» (السلطان هيثم بن طارق، 2020 أ)، وعليه فإن جملة الإصلاحات التي اهتم بها منذ اعتلائه سدّة الحكم، والتي يمكن وصفها بالجريئة والعقلانية، وهو ما سنوضحه في ختام هذا الفصل.

4. الأوضاع الداخلية (قضايا محلية، الأداء الحكومي، المنظومة التشريعية والقضائية والرقابية)

حقيقة الأمر وكما يدرك كل العُمانيين أن المرحلة التي تولى فيها جلالة السلطان المعظم هيثم بن طارق مقاليد السلطة في البلاد كانت صعبة من الناحية الاقتصادية، مما أثّر على حياة العُمانيين، خاصة أولئك الباحثين عن العمل. إذ وفضلاً على التحولات الدولية التي أشرنا إليها سابقا وهي تحولات كان لها حتماً تأثيراتها على الدخل العُماني خاصة على الموازنة العامة للدولة، برزت صعوبات في داخل البلاد لا بد من مجابهتها وإيجاد مخارج لها.

لقد توالدت الصعوبات التي مرت بها سلطنة عُمان من بعضها البعض، وهي صعوبات أمكن ربطها في الغالب الأعم بالارتباط المفرط بالريعية النفطية؛ فالاقتصاد العُماني كان ولا يزال شديد الارتباط بالنفط مما جعله سريع التأثر بتقلب أسعاره، ومثل هذه الآثار السلبية انعكست على معيشة العُمانيين خاصة مع تزايد أعداد الباحثين عن عمل، فأعدادهم أصبحت بالآلاف وهذه واحدة من التحديات الكبرى، فحتى الحلول التي تم اتخاذها في مواجهة أزمة التشغيل لم تنجح، فقد كانت مجرد حلول مؤقتة لم تؤدِ إلى تحقيق نتائج جذرية، خاصة وأن تلك الحلول تضمنت تسريح آلاف العُمانيين من وظائفهم من الشركات العُمانية والأجنبية، ومثل هذا الأمر أثار سخط العُمانيين، ومن هنا فإن أبرز مطلب اجتماعي طفى على السطح منذ وصول جلالة السلطان هيثم المعظم سدة الحكم هي مسألة التشغيل، وتحقيق تطلعات الشباب إلى التوظيف على أنه وجب أن ننوه بمسألة جداً مهمة في هذا الجانب، وهو أن أزمة التشغيل هي مشكلة دولية تعاني منها كل بلدان العالم، وخاصة في منطقتنا العربية التي ترتفع فيها نسبة الشباب فضلاً عن تعلقهم الشديد بالدولة واعتبارها المسؤولة عن تشغيلهم، فالغالبية من الباحثين عن عمل يفضلون العمل في القطاع العمومي في حين أن الدولة تشجع على ريادة الأعمال، أو العمل في القطاع الخاص الذي أصبح معاضدا لمجهوداتها في التنمية خاصة في خلق فرص التشغيل.

ما يلاحظ في هذا الاتجاه أن جلالة السلطان هيثم - وبحكم خبرته- كان على دراية تامة بمواطن القوة والضعف في مكونات الإدارة العُمانية، ذلك أن طبيعة المرحلة التي مرت بها البلاد أثناء توليه أمانة سلطنة عُمان تتطلب التسريع في اتخاذ إجراءات تحديثية؛ لذلك قلنا منذ بداية هذا الفصل وبعد اطلاعنا على جملة التحديات التي واجهت البلاد أن جلالة السلطان هيثم كان فعلا رجل المرحلة؛ حيث بادر مباشرة بعد تثبيته سلطانا لعُمان عملا بما ورد في الرسالة الوصية مثلما أسلفنا بيانه إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التطويرية، فقد أكد جلالته -حفظه الله- في اجتماع مجلس الوزراء في 15 يونيو 2021م أن ملف الباحثين عن عمل يشغل أهمية قصوى، ودعا الى بذل مزيدٍ من الجهود في هذا الشأن؛ لتمكين الشباب وإتاحة الفرصة لهم للإسهام في دفع عجلة التنمية في البلاد، وأشاد جلالته بمجموعة من المبادرات التي تم إطلاقها لتشغيل الباحثين عن عمل من أهمها البرنامج الوطني للتشغيل وهو من البرامج المنبثقة عن رؤية «عُمان 2040» الذي يعمل على إيجاد حلول مستدامة لتوفير وظائف في كافة قطاعات الدولة (المدنية والعسكرية والأمنية) وشركات القطاع الخاص، ويُعنى بإيجاد الحلول التي تعمل على سد الفجوة المعرفية والمهارية التي يتطلبها سوق

العمل لضمان جاهزية الباحثين عن عمل للتوظيف الفوري (جريدة الرؤية، 2021). كما أكد جلالته على اهتمامه بمواصلة العمل في هذا الملف في خطابه في 11 يناير 2022م قائلا:

"لقد استبشرنا بما أُنجز في ملف التوظيف خلال العام المنصرم بتشغيل أبنائنا رغم صعوبة المرحلة، ونتطلع بأمل مقرون بحزم لأن تقوم كافة قطاعات الدولة والقطاع الخاص الذي ينتظر منه أن يؤدي دوره المأمول في حركة التوظيف باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد والتنمية لتوفير فرص عمل لأبنائنا وبناتنا المؤهلين، وتأهيل من يحتاج منهم إلى المهارات اللازمة".

(السلطان هيثم بن طارق، 2022)

ثانيًا: تهيئة الأسباب الداعمة لقواعد الانطلاق نحو المستقبل

إن تولي جلالة السلطان هيثم المعظم زمام السلطة في سلطنة عُمان كان إيذانا بالدخول في مرحلة جديدة، من عصر النهضة إلى عصر التجديد والمستقبل؛ فالمشروع النهضوي العُماني وفق قراءة متأنية للتاريخ السياسي الحديث للسلطنة هو مشروع دولة إنسان له أهداف آنية وأخرى مستقبلية، فهو بذلك مشروع متواصل من أجل تحقيق الريادة، ولعل رؤية عُمان 2040 خير دليل على هذا التوجه، وهذا ما نقرأه في خطاب صاحب الجلالة بعد مضي عامين من توليه حكم البلاد: «وإننا واثقون أنكم جميعاً، تُدركون ما مرَرْنَا بهِ من تحدياتٍ، تعاملنا معها بحكمةٍ وصبرٍ، ومضينا قُدُماً في تنفيذِ خُطَطِنَا وبرامِجِنَا الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، بتوفيقٍ من اللهِ سبحانه وتعالى، مُسترشدينَ برؤيةِ عُمان 2040، فتحسَّنَ أداؤنَا الاقتصاديُ والمالي، وبدأنا نُكْمِلُ لكم ومعكم طريقَ النماءِ والازدهار لقد كان ولا يزالُ هدفُ استدامةِ قدرةِ الدولةِ على الوفاءِ بالتزاماتِهَا الماليةِ، أسمى أهدافِ هذه المرحلة، وأننا نَشْعُرُ بالرضا تجاهَ التغييرِ الإيجابي؛ لمسارِ الأداءِ المالي، الذي تحسَّنَ كثيراً -ولله الحمد- وعززه أمْرُنَا، بالتوسعِ في سِياساتِ التحفيزِ الاقتصادي، وبناءِ منظومةِ حِمايةٍ اجتماعيةٍ تُوفرُ للمواطنين حياةً كريمة، لِتُعْطِيَ هذا التحسنَ بُعْداً إنسانياً» (السلطان هيثم بن طارق، 2022).

فمراجعة ما تم إنجازه في غضون سنتين من تولي صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم يبعث حقيقة على التفاؤل بالمستقبل؛ لأن الخروج من الوضع الصعب الذي مرت به البلاد مثلما ألمحنا إلى ذلك سلفا ليس بالأمر الهيّن؛ فمثل هذه الإنجازات والإجراءات التطويرية التي شملت الجهاز الإداري للدولة نفسه دليل على أن صاحب الجلالة يحمل مشروعا متكاملاً، وهو مصمم بإرادة الله وعونه وعزيمة شعبه أن يواصل مسيرة التنمية المباركة؛ فهو في اعتقادنا مشروع يتسم بالجرأة والعقلانية، أما كونه يتصف بالجرأة فذلك لأنه عمل على إحداث تغييرات عميقة في أجهزة الدولة نفسها والعمل على إشراك الشباب في مسيرة التنمية والبناء، أما العقلانية فتتجلى أساسا في الطريقة التي هندس بها مشروع رؤية عُمان 2040 على ألا ننس هنا أن جلالته كان على رأس هذا المشروع منذ التفكير في إرسائه زمن السلطان الراحل -رحمه الله-، وهو لا يزال القائم عليه والمشرف على توجيهه. ومثل هذه الروح المليئة بالعزم والتفاؤل دائما ما نلمسها في خطاباته من ذلك قوله حفظه الله ورعاه:

" يُعتَبَرُ الاستثمارُ المحلي إحدى الركائزِ المهمةِ لتنويعِ مصادرِ الدخلِ الوطني، فبعدَ أن أطلقنا العديدَ من البرامجِ الوطنيةِ، وهيّأنا البيئةَ المساعدةَ، فإنّنَا نحثُّ على استثمارِ رُؤوسِ الأموالِ محلياً، فأمامَهَا فرصُ استثمارٍ مُجْزِيَةٍ، في جميعِ المجالاتِ، ونتطلعُ لِأَنْ تكونَ بلادُنَا وِجهةً استثماريةً رائدة ، لا سِيَّمَا في

المجالاتِ التي تُعزِّزُ توجُّهَاتِنا الراميةِ لتوسيعِ حِجْمِ اقتصادِنَا الوطني ، وتنويعِ مصادِرِ الدخل فبِلادُنَا -والحمدِ لله- تتمتعُ بمزايا تنافسيةٍ، وإمكانياتٍ كبيرةٍ، وفُرَصٍ واعدةٍ ينبغي استغلالُهَا، وستُسخِّرُ الحكومةُ ومؤسساتُ الدولةِ جميعاً ، كافةَ جُهودِها وطاقاتِها ، في تعاونٍ وتكاملٍ ، يضمنُ توجيهَ التنميةِ إلى المحافظات ، وتعملُ على تعزيزِ جاهزيتِها للاستثمارِ، وتنميةِ دورِها المحلي".

(السلطان هيثم بن طارق، 2022)

سنحاول في هذا الجزء أن نتحدث بشيء من التدقيق عن أهم الإنجازات التي تحققت ونستخلص منها الرؤية الاستراتيجية التي تميز سياسة السلطان هيثم بن طارق المعظم في الحكم، وهو ما يمكن إبرازه على النحو الآتي

1- تجسيد أهداف رؤية عُمان 2040

تعد رؤية عُمان 2040 بمثابة المخطط التوجيهي للشأن الاقتصادي لسلطنة عُمان طيلة المدة المحددة ابتداء من 2020 حتى 2040، وعليه فإن على مؤسسات الدولة أن تعمل- كل حسب تخصصه- على تحقيق أهدافها التي صيغت من أجل بلوغ اقتصاد متنوع، متجاوزٍ للأحادية الريعية، بل أكثر من ذلك أن يكون اقتصادا حركيا قادرا على المنافسة والصمود أمام الأزمات الاقتصادية التي تكون عادة مرتبطة بسوق النفط.

فجلالة السلطان هيثم بن طارق كان ملتزما منذ اعتلائه العرش السلطاني بمبادئ التحديث الاقتصادي التي وردت في مشروع الرؤية والتي أكدت على الطبيعة التشاركية في خلق اقتصاد عُماني قوي. وبذلك يكون متجاوزا للمنحى التقليدي، فقد كانت الدولة هي الراعي الوحيد للشأن الاقتصادي الأمر الذي مثّل عبئا لها، خاصة مع تزايد النفقات والباحثين عن عمل، وعليه فإن الخطة الجديدة تقتضي تشجيع المبادرات الخاصة وتثمين دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، وهو ما ورد في خطاب صاحب الجلالة: «إننا إذ نُدرك أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع ريادة الأعمال، لا سيما المشاريع التي تقوم على الابتكار والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، وتدريب الشباب وتمكينهم ؛ للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا القطاعُ الحيوي؛ ليكون لبنةً أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني، فإن حكومتنا سوف تعمل على متابعة التقدم في هذهِ الجوانب أولاً بأول» (السلطان هيثم بن طارق، 2020 ب).

لقد أصبح النسيج الاقتصادي العُماني في ظل القيادة الرشيدة لجلالة السلطان هيثم بن طارق أكثر عقلانية وتشاركيا ومثل هذا القول نلمس معانيه من خلال قنوات التنسيق والتواصل بين مختلف الفاعلين وتذليل الصعاب عبر مراجعة مختلف الآليات التي تقتضي مراجعة السياسات التشريعية من أجل التحفيز على مزيد الاستثمارات، خاصة عبر تقديم الحوافز؛ فعملية المراقبة لمختلف البرامج التنموية في الدولة وبفضل الهيكلة الإدارية الجديدة أصبحت أكثر انسيابية، مما يسهل عملية مراقبتها، وتحقيق التعاون بين مختلف الوزارات والمؤسسات الفاعلة، خاصة في تطبيق التحديثات الاقتصادية طويلة المدى، من أجل الوصول إلى اقتصاد عُماني متنوع، والضغط من أجل تقليص التكاليف المالية وهدر المال العام؛ ولذلك قلنا منذ البداية أن تجربة صاحب الجلالة تتسم بالعقلانية، بل والصرامة خاصة في محاربة الفساد أو ما أمكن اعتباره هدرا لموارد الدولة.

2- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة

انطلاقاً من خبرته ودرايته بالشأن الداخلي العُماني خاصة فيما يتعلق بمكونات مفاصل الدولة، وإيماناً منه بروح التجديد والتطوير، عمل جلالة السلطان هيثم على إجراء تعديلات مدروسة وكبيرة في الجهاز الإداري للدولة، والغرض من ذلك كله إحكام الإنفاق في المال العام، والمزيد من الشفافية والمراقبة، وإشراك الشباب في إدارة الدولة، ومثل هذه الركائز التي تقوم عليها عملية التطوير والتحديث التي ارتآها جلالته هي في الحقيقة أبرز السمات التي تقوم عليها أجهزة الدولة العصرية.

من أجل ذلك تتالت المراسيم السلطانية التي أصدرها جلالة السلطان هيثم، التي تقضي بإعادة هيكلة العديد من مفاصل الدولة، فالأمر هنا يتعلق بإلغاء بعض القوانين، كما شمل التحديث عدداً من الوزارات، وذلك بإلغاء بعضها، أو دمج عدة وزارات في وزارة واحدة؛ فضلاً عن تغيير مسميات البعض منها، ومثل هذا الأمر له عدة مزايا في مقدمتها حسن الأداء وتجاوز الرتابة البيروقراطية فضلاً عن الحد من الإنفاق غير المبرر؛ فهذه الإجراءات التحديثية التي استهدفت الجهاز الإداري للدولة بدت واضحة من خلال خطاب جلالة السلطان حفظه الله:

> **"ومن أجل توفير الأسباب الداعمة لتحقيق أهدافنا المستقبلية فإننا عازمون على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وتحديث منظومة التشريعات والقوانين، وآليات وبرامج العمل، وإعلاء قيمه ومبادئه، وتبني أحدث أساليبه، وتبسيط الإجراءات، وحوكمة الأداء والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، لضمان المواءمة الكاملة والانسجام التام مع متطلبات رؤيتنا وأهدافها، وسنعمل على مراجعة أعمال الشركات الحكومية مراجعة شاملة بهدف تطوير أدائها ورفع كفاءتها وتمكينها من الإسهام الفعال في المنظومة الاقتصادية، وسنهتم بدراسة آليات صنع القرار الحكومي بهدف تطويرها بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وسنولي هذه الجوانب كل العناية والمتابعة والدعم".**
>
> (السلطان هيثم بن طارق، 2020 ب)

إن الهدف الأسمى من هذه الإجراءات التطويرية التي شملت إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة هو تقليل النفقات الحكومية، الذي تزامن مع قيام جهاز الاستثمار، وإرساء جملة من الخطط مثل خطة التوازن المالي، وخطة الحماية الاجتماعية، وصندوق الأمان الوظيفي.

في سياق ما تقدم أوضحت مزنة الفهدية (2020) في مقال لها بجريدة عُمان بقولها: «وعد فأوفى، لم تمر سوى أشهر معدودة من وعد جلالته في خطابه التاريخي بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، ليترجم ذلك إلى واقع ملموس وحكومة جديدة يتطلع من خلالها العُمانيون إلى مستقبل أكثر إشراقا ونهضة متجددة، كوادر الهيكل الجديد الموسوم بالرشاقة يحمل كفاءات متنوعة تتميز بشغف الريادة وحب التطوير والابتكار والهمة العالية والمواطنة المسؤولة والحكمة العُمانية المعهودة، إضافة إلى الهيكلة الواضحة

في الاختصاصات والمسؤوليات والأدوار، خالية من الازدواجية أو التعارض، والأهم من هذا وذاك الفاعلية في التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم المستمر في تجويد الأداء والخدمات».

إن الهدف الأسمى من هذه الإجراءات التطويرية التي شملت إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة هو تقليل النفقات الحكومية، الذي تزامن مع قيام جهاز الاستثمار، وإرساء جملة من الخطط مثل خطة التوازن المالي، وخطة الحماية الاجتماعية، وصندوق الأمان الوظيفي، وغيرها من الإجراءات التي وردت في أول خطة تنموية خماسية يشرف عليها جلالة السلطان هيثم بن طارق، وبدأها بإجراءات تطوير، في حيز زمني قصير من تحقيق عدة نتائج خاصة في تحقيق فائض في الميزانية ناهيك عن إطلاقه حملة توظيفية في إطار تنفيذ خطة توفير ما يزيد عن 32000 فرصة عمل خلال العام 2021، ما يزيد عن ثلثها في قطاع الحكومة المدني والعسكري.

3- تحديث منظومة التشريعات والقوانين والمنظومة القضائية والرقابية

مثلما هو متعارف عليه في كل دول العالم التي تقوم على سيادة القانون والمؤسسات، فإن الدولة تعمل باستمرار على تطوير منظومتها التشريعية والقانونية؛ لتواكب التحولات الدولية ومُسايرةً لتطور المجتمع، ومن هذا المنطلق كانت النظرة الثاقبة التي لها دلالات استشرافية عميقة، لجلالة السلطان هيثم بن طارق، حيث باشر مرحلة حكمه بتحديثات عميقة شملت الجهاز الإداري للدولة وامتدت إلى منظومة التشريعات والقوانين، وفي ذلك أكثر من عبرة، لعل من أبرزها العمل الدؤوب على إرساء دولة القانون والمؤسسات ومسايرة لتطلعات المرحلة القادمة، خاصة فيما اتصل بتنفيذ مشروع رؤية عُمان 2040، كل ذلك يستدعي تحقيق مزيد من العدالة والشفافية، بل والنزاهة أيضا، وهي جميعها من الأمور التي تجعل من المواطنين والمقيمين والمستثمرين يشعرون بالأمان والعدالة، وهما جوهر استقرار المجتمع واستمراريته، في كنف السلمية والأمان، مثلما أكد ذلك العلامة ابن خلدون بأن «العدل أساس العمران والظلم مؤذن بخراب العمران»، وبيّن كيف أنه من أجل تحقيق ذلك لا بد من وازع، وهو المراد به هنا الحاكم والقانون والدستور والمؤسسات الساهرة على تنفيذ كل ذلك.

وعليه ومن خلال قراءة متأنية للمشهد السياسي في سلطنة عُمان منذ تولي جلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه، يمكن إيجاز أهم التعديلات في هذا الجانب في النقاط الآتية:

- وضع نظام أساسي جديد للدولة وهو عبارة عن دستور البلاد، ليكون بديلا عن النظام السابق الذي تم إرساؤه في 1996م، وتنقيح بعض التعديلات في عام 2011م.
- وضوح آلية انتقال السلطة في سلطنة عُمان؛ لتكون متشابهة في وضوحها وسلاستها لتلك المتعارف عليها في مختلف دول العالم بما في ذلك دول الجوار، وبحسب هذه الآلية أصبحت ولاية العهد تنتقل من السلطان إلى أكبر أبنائه سناً، كما أن لولي العهد أن يحل بشكل مؤقت محل السلطان في حالة تعذر عليه مزاولة صلاحياته لأي سبب كان.
- إنشاء لجنة تتبع السلطان تختص بالمتابعة والرقابة على الأداء الحكومي.
- بعض القوانين تم رفعها إلى درجة النصوص الدستورية.
- صدور قوانين تكفل الحريات والحقوق للمواطنين، لا سيما المساواة بين المرأة والرجل وإجبارية التعليم، والعمل على تطوير التعليم.

- إجراءات تطويرية شملت النظام الأساسي للدولة، فقد تم تقليصها وتوضيحها فمنذ أن كانت في 46 مادة، أصبحت بعد الإصلاحات في 8 مواد، هي بمثابة الإطار العام لمجلس عُمان.

- صدور قانون مجلس عُمان الذي احتوى على 78 مادة مقسمة على 7 فصول تشمل ما يلي: أحكام عامة، ومجلس الدولة، ومجلس الشورى، والأحكام المشتركة بين المجلسين، وأدوار الانعقاد والاختصاصات، وأدوات المتابعة، والأحكام الختامية والانتقالية.

- صدور النظام الأساسي الجديد للدولة، وهو عبارة عن دستور للبلاد في 11 يناير/كانون الثاني 2021، الذي سيمنح صلاحيات تشريعية ورقابية لكل من مجلس الدولة المعين ومجلس الشورى المنتخب، وهما المكونان الرئيسيان لمجلس عُمان، وأصبح لمجلس الشورى حق استجواب الحكومة "وفيما يتعلق بأداة الاستجواب، فقد نص القانون على سرية الجلسات التي يتم فيها الاستجواب، ومنع نشر أو إفشاء أو التصريح بأي من وقائعها سواء لوسائل الإعلام، أو تداولها في شبكات التواصل الاجتماعي، ذلك أن طلب الاستجواب حق دستوري، يوقع عليه 15 عضواً ويعد نافذا وصحيحا" وتجدر الإشارة إلى أن حق الاستجواب ورَد في قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم 7/ 2021" (الطالعي، 2021).

- مثل هذه التحديثات التشريعية ظهرت بالتوازي مع تحديث وتطوير المنظومة القضائية في سلطنة عُمان من أجل مسايرة التطلعات المنتظرة، وانسجاما مع رؤية عُمان 2040، وذلك حسب تصريح فضيلة السيد خليفة بن سعيد البوسعيدي - رئيس المحكمة العليا - "تحقيق العدالة الناجزة، ودعم الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، وتعزيز الشفافية والنزاهة، وخلق قضاء متخصص، وتقديم الخدمات القضائية من خلال كفاءات قضائية، وكوادر إدارية مؤهلة ومدربة، وتحديد إطار زمني لتنفيذها ينسجم مع رؤية عُمان 2040" (العدوي، 2021).

- تهدف التحديثات القضائية التي تمت في عهد جلالة السلطان هيثم بن طارق إلى تحقيق ما يسمى بالعدالة الناجزة؛ من أجل الوصول بمستوى القضاء العُماني إلى مراتب الجودة العالمية من نوع ما تحقق في بلدان مثل الدنمارك والنرويج والسويد وكندا والمملكة المتحدة، وقد صدرت عديدٌ من المراسيم السلطانية في العهد الجديد تصب كلها في هذا الاتجاه، ولا سيما تبسيط إجراءات التقاضي، ومراقبة الجهاز القضائي وتقصير مدة الطعن في الأحكام القضائية وتعصير الإدارة القضائية باستخدام التقنيات الحديثة.

- تطوير أداء القضاة من أجل أن يكونوا على درجة عالية من التخصص والمعرفة بالقوانين الاقتصادية؛ لأن ذلك سيمثل دعامة اقتصادية بالغة الأهمية مما يجعل المستثمر يحس بالطمأنينة، ويُسرع في تحقيق التنمية الاقتصادية وفق ما جاء في رؤية عُمان 2040 التي تشجع على الاستثمار داخل سلطنة عُمان.

ما يشد الانتباه حقا في سياسة جلالة السلطان هيثم منذ توليه قيادة البلاد، هو النجاح الذي حققه في المجال الاقتصادي رغم الظروف الصعبة داخلياً ودولياً، إذ بفضل قيادته الرشيدة - التي وصفناها منذ البدء أنها عقلانية، وفي ظرف وجيز تم تخليص البلاد من أبرز المخاطر الاقتصادية.

4- توجيه الموارد المالية وتحقيق التوازن المالي والانتقال إلى مرحلة الاستدامة المالية

ما يشد الانتباه حقاً في سياسة جلالة السلطان هيثم منذ توليه قيادة البلاد، هو النجاح الذي حققه في المجال الاقتصادي رغم الظروف الصعبة داخليا ودوليا، إذ بفضل قيادته الرشيدة - التي قلنا عنها منذ البدء بكونها عقلانية، وتأسست على البيروقراطية الرصينة التي تقوم على الحسابات الدقيقة بعيدا عن المواقف الارتجالية والعاطفية - تم تخليص البلاد في ظرف وجيز من أبرز المخاطر الاقتصادية، ففي هذا السياق لا يمكن أن يختلف اثنان بصعوبة الظرف الاقتصادي الذي بدت ملامحه تتجلى وتتزايد قتامة في أكثر من بلد في العالم، أما في سلطنة عُمان فقد عمل جلالته على تحقيق الاستقرار في التوازن المالي للدولة، والانتقال بالبلاد إلى مرحلة الاستدامة المالية، وهذا ما عبر عنه جلالته بقوله:

> **"سنحرص على توجيه مواردنا المالية التوجيه الأمثل، بما يضمن خفض المديونية، وزيادة الدخل، وسنوجه الحكومة بكافة قطاعاتها، لانتهاج إدارة كفؤة وفاعلة، تضع تحقيق التوازن المالي وتعزيز التنويع الاقتصادي واستدامة الاقتصاد الوطني في أعلى سلم أولوياتها وأن تعمل على تطوير والأنظمة ذات الصلة بكل هذه الجوانب".**
>
> (السلطان هيثم بن طارق، 2020 أ)

ومثل هذا النهج تجلى في أول موازنة مالية تحت قيادته 2024/2021. ومن أبرز ما يمكن استنتاجه في هذا السياق:

- إطلاق جملة من المبادرات والبرامج من أجل التحفيز على الاستثمار.
- إطلاق منظومة الحماية الاجتماعية قصد التخفيف على بعض الفئات الاجتماعية التي قد تتضرر من جراء الإجراءات المالية المتخذة.
- تسعى خطة التوزان المالي إلى خلق نوع من التعادل بين الإيرادات والنفقات قصد تفادي الأزمات الاقتصادية وخاصة بسبب المديونية أو حدوث عجز.
- العمل على تنويع المصادر المالية وعدم التركيز على النفط.
- تقليص الإنفاق، وسلك سياسة اقتصادية أشبه ما تكون بالتقشف، وذلك من خلال تقليل المصروفات في المسائل غير الضرورية.
- خلق صناعة عُمانية متنوعة قادرة على المنافسة وتحقيق جودة عالية. وهو ما تحقق فعليا في بعض المجالات خاصة في الصناعات النفطية.
- العمل على خفض نسبة الدين من الناتج المحلي مما سيسهم في خفض المديونية.

ثالثًا: عُمان الدولة والإنسان في ظل العهد الجديد: إرادة صلبة وعزيمة لا تلين

من خلال توخي منهجية تحليل المضمون لسائر الخطب السياسية لجلالة السلطان المعظم هيثم بن طارق وجملة المراسيم التي أصدرها، أمكننا استخلاص الملامح العامة للعهد الجديد الذي وضع في سلم أولوياته الإنسان العُماني وخاصة فئة الشباب.

أن نقول العهد الجديد بقيادة جلالة السلطان هيثم فذلك ليس مجرد شعار سياسي يرفع، بل هو مشروع عُماني جديد، بل نهضة متجددة لها أسسها وثوابتها وتطلعاتها المستقبلية؛ فالعهد الجديد هو مسيرة بناء وتنمية من أجل مستقبل أفضل، أهم محاوره تحقيق الرخاء للشعب العُماني؛ لذلك ليس مصادفة أن نجد كل الخطب السامية تركز على الشباب وتذكره في أكثر من موضع، لا سيما فيما اتصل منها بعملية المشاركة في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق لا يفوتنا أن ننوه بأن سياسة العهد الجديد بقيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق، وضعت الشعب العُماني أمام جملة من المشاريع الواجب تحقيقها، وعلى العموم أمكننا استخلاص جملة من الخاصيات التي تطبع مرحلة العهد الجديد، هي كالتالي:

- عصرنة أجهزة الدولة وتحسين أدائها سيرا نحو مسايرة أرقى الدول المتقدمة في العالم.
- تحسين حياة العُمانيين، عن طريق الخدمات المقدمة، ورفع دخل الفرد مثلما هو متوقع من برامج رؤية عُمان 2040.
- إشراك المواطنين في العملية السياسية عن طريق عملية الانتخاب: مجلسي الشورى والبلديات.
- حنكة القيادة والتميز التي تميز بها جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم التي جعلت عدداً من الملاحظين والمتابعين داخليا وخارجيا يشيدون بها، فقد تعامل مع عدة وضعيات صعبة مرت بها البلاد، ومهما يكن من أمر فإن علاقة الحب والدفء التي ميزت علاقة العُمانيين بقائدهم وولائهم له تعد عاملاً من العوامل التي مكنت سلطنة عُمان من تجاوز جملة من الصعوبات والتحديات.
- العمل على صقل الإنسان العُماني؛ ذلك الإنسان القادر على الانخراط في دوامة الحياة العصرية، بما يقتضيه ذلك من التسلح بالمعرفة والمشاركة الفعالة في تحريك عجلة التنمية والانخراط في عملية الإنتاج.

- الأغبري، إسماعيل. (2020، يناير 20). سلاسة انتقال السُلطة. جريدة الرؤية. https://alroya.om/p/254612
- الجريدة الرسمية. (1996). المرسوم السلطاني رقم 101/ 1996 بشأن إصدار النظام الأساسي لسلطنة عُمان. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2011).المرسوم السلطاني رقم 99/ 2011 بشأن إجراء تعديلات على المادة السابعة الخاصة بآلية انتقال الحكم في النظام الأساسي للدولة. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2020). المرسوم السلطاني رقم 2020/76 بإنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2021). مرسوم سلطاني رقم 2021/6 بإصدار النظام الأساسي للدولة. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- السلطان قابوس بن سعيد. (1970، يوليو 23). خطاب جلالته التاريخي يوم توليه الحكم [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (1972، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الثاني[خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان هيثم بن طارق. (2020 ب، فبراير 23). خطاب جلالة السلطان هيثم [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/49/show/6422
- السلطان هيثم بن طارق. (2020 أ، يناير 11). خطاب جلالة السلطان هيثم عند توليه مقاليد الحكم [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/49/show/6425
- السلطان هيثم بن طارق. (2022، يناير 11). خطاب جلالة بمناسبة ذكرى توليه الحكم [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/49/show/8542
- جريدة الرؤية. (2021). جلالة السلطان: ملف تشغيل الباحثين عن عمل أولوية وطنية قصوى. https://alroya.om/p/283922
- صندوق النقد الدولي. (2019). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 9102. https://www.imf.org
- الطائي، حاتم.(2014، نوفمبر 30). أسعار النفط.. تحديات وأبعاد. جريدة الرؤية. https://alroya.om/p/116448
- العدوي، خالد بن راشد. (2021، يناير 2). تطوير شامل لمنظومة القضاء وتعزيز كفاءته وتحقيق العدالة الناجزة.
- جريدة عُمان، shorturl.at/jsDT7.
- جامعة السلطان قابوس. (2020). تأثير أزمة كورونا المستجد علة قطاعات التمية في السلطنة. https://www.squ.edu.om/research-ar/Articles?Search=تأثير+أزمة+كورونا+المستجد
- «سلطنة عُمان: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية»، في آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، أكتوبر تشرين الأول 2020، ص 168.
- الطالعي، رفيعة. (2021، فبراير 25). تراجع صلاحيات مجلس عُمان: من الحقوق الدستورية إلى المكتسبات القانونية. صدى: تحاليل عن الشرق الأوسط. https://carnegieendowment.org/sada/83939

- عبدلي، سعيد الحسين. (2018). المحلي والوافد في مقاربة مضامين وملامح الحركات الاجتماعية في العالم.
- العربي. مجلة اتجاهات سياسية.6. المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية. shorturl.at/coO45
- الحجري، محمد بن سعيد بن عامر. (2022). انتقال الحكم في عُمان ماضياً وحاضراً: التنظير والتنظيم والتطبيق. المجلة العالمية للأركيولوجيا والعلوم الاجتماعية في شبه الجزيرة العربية. https://doi.org/10.4000/cy.8270
- الفهدية، مُزنة بنت خميس. (2020، أغسطس 23).كيف قرأ العُمانيون إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة. جريدة عُمان. shorturl.at/gmzFK
- وحدة متابعة وتنفيذ رؤية عُمان 2040. (2023). محاور الرؤية. https://www.oman2040.om/index.html
- وزارة الإعلام. (2023). جلالة السلطان المعظم: السيرة الذاتية. https://www.omaninfo.om/pages/208/show/787#Share

التواصل الحكومي

بيان صادر من مجلس الدفاع

يسترعي مجلس الدفاع انتباه المواطنين الكرام، بأنه وبالإشارة إلى البيان الأول الذي أعلن فيه عن قيامه بدعوة مجلس العائلة المالكة للانعقاد لتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم.

فقد تسلّم مجلس الدفاع هذا اليوم السبت 15 جمادى الأولى 1441 هـ الموافق 11 يناير 2020 م ردا كريما من مجلس العائلة المالكة تمثل في أن مجلس العائلة المالكة قد انعقد وقرر عرفانا وامتنانا وتقديرا للمغفور له بإذن الله جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم رحمه الله، وبقناعة راسخة تثبيت من أوصى به جلالة السلطان في وصيته، إيمانا من مجلس العائلة المالكة بالحكمة المعهودة والنظرة الواسعة لجلالة السلطان قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه -، وعليه أوكل مجلس العائلة المالكة لمجلس الدفاع القيام بفتح الوصية وفقا لما نصت عليه المادة (6) السادسة من النظام الأساسي للدولة.

15 جمادى الأولى 1441 هـ
11 يناير 2020 م

التواصل الحكومي

بيان صادر من مجلس الدفاع

(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ*ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي*وَادْخُلِي جَنَّتِي)

لقد اقتضت مشيئة الله عزوجل أن تفقد عمان والأمة، الحكيم، رمز السلام، جلالة السلطان قابوس بن سعيد، تغمده الله بواسع رحمته وأدخله فسيح جناته،إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

أمام هذه اللحظة التاريخية من عمر عُمان، وعمق الأسى لهذا الحدث الجلل واستنادا لما نصت عليه المادة (6) السادسة من النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (96/101) وتعديلاته، فقد انعقد مجلس الدفاع الوطني برئاسة معالي الفريق أول سلطان بن محمد النعماني وزير المكتب السلطاني، رئيس مجلس الدفاع بالإنابة، وبحضور جميع أعضائه.

وتنفيذا للمادة (2/أ) من المرسوم السلطاني رقم (96/105) في شأن مجلس الدفاع فقد قام المجلس بدعوة العائلة المالكة للانعقاد لتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم، وسيظل مجلس الدفاع في حالة انعقاد معاهدين الله بالثبات على الولاء والطاعة لما فيه خير هذا الوطن العزيز ورفعته.

نص الرسالة التي خطها السلطان قابوس رحمه الله بيده

«ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أصحاب السمو أعضاء مجلس العائلة الكرام. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. فقد حملكم النظام الأساسي للدولة أمانة عظيمة، وكلفكم مهمة جسيمة، بإسناده إلى مجلسكم الموقر مسؤولية تحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم وذلك خلال الثلاثة أيام من شغور منصب السلطان، وحيث إن مجلسكم الموقر لم يتفق على اختيار سلطان للبلاد في المدة التي حددها النظام الأساسي للدولة، فإننا بعد التوكل على الله، ورغبةً منا في ضمان استقرار البلاد؛ نُشير بأن يتولى الحكم السيد هيثم بن طارق؛ وذلك لما توسمنا فيه من صفاتٍ وقدراتٍ تُؤهله لحمل هذه الأمانة.

وإننا إذ نضرعُ إلى الله العلي القدير أن يكون عند حسن الظن الذي دعانا إلى اختياره، والثقة التي دفعتنا إلى تقديمه، فإننا ندعوكم جميعًا إلى مبايعته على الطاعة في العُسر واليُسر، والمنشطِ والمكره، وأن تكونوا له السند المتين، والناصح الأمين، مُعتصمين دائمًا تحت قيادته بوحدة الصف، والكلمة، والهدف، والمصير، متجنبين كل أسباب الشقاق والفرقة، والتنديد والتناحر، عاملين بقوله تعالى: {وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ} صدق الله العظيم. وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. قابوس بن سعيد».

الفصل الخامس

التنظيم الإداري للدولة

"إننا نقف اليوم بإرادة صلبة وعزيمة لا تلين على أعتاب مرحلة مهمة من مراحل التنمية والبناء في عُمان، مرحلة شاركتم في رسم تطلعاتنا بالرؤية المستقبلية عُمان 2040، وأسهمتم في وضع توجهاتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يجسد الرؤية الواضحة والطموحات العظيمة لمستقبل أكثر ازدهارًا ونماءً، وإننا لندرك جميعا التحديات التي تمليها الظروف الدولية الراهنة وتأثيراتها على المنطقة وعلينا، كوننا جزءًا حيًا من هذا العالم نتفاعل معه، فنؤثر فيه ونتأثر به"

(السلطان هيثم بن طارق، 2020)

مقدمة

تبلورت مقومات الدولة العُمانية المعاصرة بأركانها الإدارية والسياسية والاقتصادية بعد أن تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد – طيّب الله ثراه - مقاليد الحكم في البلاد، ولقد قطع جلالته عهدا على نفسه منذ أول يوم اعتلى فيه سدة الحكم أن يبني دولة عصرية، وقد اقتضى ذلك بذل جهود جبارة لتأسيس البنية الأساسية، وبناء أجهزة الدولة المختلفة بما يتماشى ومتطلبات العصر، وقد أشار «رحمه الله» في أكثر من سياق إلى أن تطوّر أي أمة مرهون برغبة أبنائها وإرادتهم لبناء حاضرهم والتخطيط لمستقبلهم؛ فقال جلالته في كلمته بمناسبة افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عُمان عام 2011م: «وإذا كان التطور كما هو معلوم سنة من سنن الكون إلا أنه لا بد لتحقيقه من توفير أسباب عديدة في مقدمتها الإرادة القوية والعزيمة الصادقة ومواجهة التحديات والإصرار على تذليل الصعوبات والعقبات، لذلك كان على كل أمة ترغب في الحياة بكل ما تشمله هذه الكلمة من معنى أن تشمر عن ساعد الجد، فتعمل بلا كلل أو ملل، وفي إخلاص وتفان، وحب للبذل والعطاء، مستغلة طاقاتها ومهاراتها، مستثمرة مواردها وإمكاناتها من أجل بناء حاضر مشرق عظيم والإعداد لمستقبل زاهر كريم، وإنه لمن توفيق الله أن أمد العُمانيين بقسط وافر من هذه الأسباب فتمكنوا خلال العقود الأربعة المنصرمة من تحقيق منجزات ستظل خير شاهد لا ينكرها ذو بصر وبصيرة» (وزارة الإعلام، 2015)

أولاً: دولة المؤسسات والقانون

كانت سلطنة عُمان قبل تولي المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد سدة الحكم فيها تفتقر لكثير من مقومات الدولة الأساسية، كالوزارات والتشريعات والقوانين، والبنى الأساسية التي يأتي في مقدمتها المدارس والمستشفيات والطرق وشبكات الكهرباء والمياه؛ ولذلك فقد قطع جلالته عهدا على أن يبني سلطنة عُمان ويرتقي بها إلى مصاف الدول الحديثة.

لقد وضع طيّب الله ثراه هدفا ساميا ورؤية واضحة المعالم لجعل سلطنة عُمان دولة عصرية، ويمكن رؤية ذلك في عددٍ من خطابات جلالته المبكرة للشعب؛ حيث قال في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الثاني في عام 1972م: «وهدفنا أن نرى سلطنة عُمان وقد استعادت حضارتها الآفلة وقامت من جديد واحتلت مكانتها العظيمة بين شقيقاتها العربيات في النصف الثاني

من القرن العشرين وأن نرى العُماني يعيش على أرضه سعيدا وكريما» (وزارة الإعلام، 2015). لقد سعى «رحمه الله» على الدوام إلى جعل سلطنة عُمان في المكانة المرموقة التي تستحقها، وذلك عبر تأسيسه لدولة عصرية حازت احترام العالم أجمع، وذلك بفضل نظمها التشريعية والإدارية التي تتسق والشريعة الإسلامية والنظم الدولية.

وقد أولى السلطان المؤسس منذ فجر النهضة المباركة عناية كبيرة بتقييم أداء الحكومة وما حققته من منجزات ومراجعة الجوانب التي تستدعي مزيدا من التطوير، حيث قال في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الثاني في عام 1972م: «إننا نباهي ونعتز بما حققناه لبلادنا خلال العامين المنصرمين ولم يكن بلوغ ما وصلنا إليه شيئا ميسورا فقد اقتضى تفكرا واختبارا وتخطيطا وإنجازا، ولعله من المفيد أن نذكر في هذا اليوم أنه لا بد من وقفة لمحاسبة النفوس ونراجع فيها الأمور لنرى مدى المسافة المقطوعة» (وزارة الإعلام، 2015).

إن المتتبع لمسيرة النهضة العُمانية منذ نشأتها سيلاحظ التطور الكبير والمستمر للجهاز الإداري للدولة؛ ففي عام 1970م كان هذا الجهاز يتألف من وحدتين إداريتين - إحداهما تعنى بالشؤون الداخلية، والأخرى بالشؤون الخارجية تساندهما دوائر محدودة من حيث العدد والانتشار، مثل دائرة الشؤون المالية، ودائرة الجمارك، ودائرة البلدية، ودائرة الأوقاف، ثم تطور هذا الجهاز عبر السنوات مواكبا التطورات المتسارعة التي صاحبت مسيرة التنمية في البلاد، فاستُحدثت الوزارات والهيئات والوحدات الحكومية، وغطت الخدمات التي تقدمها الحكومة كل أرجاء البلاد.

وتعد وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة المعارف ووزارة الصحة ووزارة الإعلام ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل من بين أوائل الوزارات التي أسّست في السنوات الأولى للنهضة، فقد أوكلت إليها مسؤوليات إرساء دعائم العدل، واستتباب الأمن والاستقرار، وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية، وتنمية المجتمع، وإيصال صوت سلطنة عُمان إلى العالم.

ولإخراج البلاد من العزلة التي رزحت تحت وطأتها ردحا من الزمن؛ استحدثت الحكومة وزارة للخارجية لتكون نافذة واسعة تمد الدولة من خلالها يد الصداقة إلى العالم أجمع، ومنبرا من منابر إشاعة الوئام والتعايش والتفاهم والسلام بين الشعوب، فأسهم إنشاء هذه الوزارة في انضمام سلطنة عُمان المبكر إلى عضوية كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

ونظرًا لأهمية الاقتصاد واعتماد الدولة العصرية عليه حرصت الحكومة على بناء اقتصاد وطني تستقي منه أجهزة الدولة المختلفة مواردها التي تمكّنها من أداء وظائفها ومهامها على أحسن وجه؛ فأمر جلالته في عام 1971م بإنشاء أول وزارة للاقتصاد، وقد أوكل إلى هذه الوزارة مسؤولية تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية، ومنها الزراعة والصناعة والثروة السمكية والتجارة والجمارك والموانئ، كما أمر جلالته بإنشاء دائرة للحسابات المركزية ومجلس للنقد العُماني، ومجلس المناقصات.

ولما كان التخطيط سمة أساسية من سمات الدولة العصرية فقد حرص «رحمه الله» على إنشاء أجهزة حكومية تشرف على عمليات التخطيط، وقد تغيرت أسماء تلك الأجهزة واختصاصاتها عبر العقود الماضية لتتواكب وحركة التنمية المتسارعة التي تشهدها البلاد؛ ومن تلك الأجهزة دائرة التخطيط والإعمار، والمجلس المؤقت للتخطيط، والمجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والإنمائي، ووزارة التنمية، واللجنة العليا لتخطيط المدن، والمجلس الأعلى للتخطيط.

واستمرت الحكومة عبر السنوات الأولى للنهضة في إنشاء وحدات الجهاز الإداري للدولة، بما يدعم مسيرة البناء والتنمية في مختلف ميادينها حتى عام 1975م حين صدر المرسوم السلطاني رقم 1975/26 الذي تضمن إصدار قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة

(وزارة العدل والشؤون القانونية، 1975)، وهو يعدّ نقطة تحوّل أساسية في مجال تطوير ذلك الجهاز، كما أنه يعد أول تشريع أرسى الأسس القانونية التي نظمت الجهاز الإداري في سلطنة عُمان بما في ذلك مجلس الوزراء والمجالس المتخصصة والوزارات والدوائر الأخرى، وقد ظل العمل قائما بذلك المرسوم منذ عام 1975م حتى توّج التطور بصدور النظام الأساسي للدولة عام 1996م (وزارة العدل والشؤون القانونية، 1996).

وقد حدد «رحمه الله» مقتضيات صدور هذا النظام بقوله في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني السابع والعشرين: «وتتويجا لجهود ربع قرن من العمل الباذل، والعطاء المثمر، فقد أصدرنا، كما تعلمون - أيها المواطنون الكرام - النظام الأساسي للدولة الذي هو خلاصة التجربة الرائدة التي خضناها خلال الفترة الماضية، وقد عرّفت هذه الوثيقة التاريخية الدولة ونظام الحكم فيها، وحددت المبادئ الموجهة لسياستها في المجالات المختلفة، كما بينت الحقوق والواجبات العامة، وفصلت الأحكام الخاصة لرئيس الدولة، ومجلس الوزراء والقضاء، وأشارت إلى المجالس المتخصصة، والشؤون المالية، ومجلس عُمان» (وزارة الإعلام، 2015).

ثانيًا: الجهاز الإداري للدولة في عصر النهضة المتجددة

حرص جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله – على أن يتسم الجهاز الإداري للدولة بمجموعة من السمات أهمها: المرونة، ودقة الهيكلة، وتحديث منظومة التشريعات والقوانين وآليات العمل الإداري وبرامجه، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وحوكمة الأداء، والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، والمواءمة بين عمل وبرامج الجهاز الإداري ومتطلبات رؤية عُمان 2040 (السلطان هيثم بن طارق ، 2020)

وتتكون السلطة التنفيذية للدولة في عصر النهضة المتجددة –وفقا للتنظيم الإداري الحالي للدولة - من جلالة السلطان، ومجلس الوزراء، والوزارات، والهيئات العامة، والمجالس المتخصصة، والجهات الأمنية والعسكرية. وقد تضمن النظام الأساسي للدولة

الصادر في 2021 في المادة 48 في الفصل الأول من الباب الرابع: السلطان رئيس الدولة والممثل الأسمى لها والقائد الأعلى ، ذاته مصونة، واحترامه واجب، وأمره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2021، صفحة 16) أما مجلس الوزراء الذي يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها فقد أنيطت له العديد من المهام التي من بينها رفع التوصيات إلى جلالة السلطان في الأمور التي تهم الدولة، واقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، ورعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الشاملة والإجراءات اللازمة لتنفيذها، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة بعد عرضها على مجلس عُمان، ورفعها إلى جلالة السلطان للاعتماد، ومتابعة تنفيذها، ومناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها، والإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة، ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته، والإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها، وأية اختصاصات أخرى يخوله إياها السلطان أو تخول له بمقتضى أحكام القانون (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2021)، وشهد عصر النهضة المتجددة بقيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق الكثير من التطورات الإدارية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- صدور النظام الأساسي الجديد للدولة

أصدر جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله - مرسوما سلطانيا رقم 2021/6 بإصدار النظام الأساسي للدولة بصيغته الجديدة، وقد اشتمل على سبعة أبواب هي: الدولة ونظام الحكم، والمبادئ الموجهة لسياسة الدولة، والحقوق والواجبات العامة، ورئيس الدولة، ومجلس عُمان، والقضاء، وأحكام عامة. ويشكل النظام الأساسي الجديد للدولة الأساس لكل التشريعات

القانونية في البلاد؛ والإطار القانوني الذي تستند إليه المؤسسات التشريعية والسياسية بسلطنة عُمان، وحددت فيه حقوق المواطنين العُمانيين وواجباتهم بما في ذلك حق المشاركة في القرارات السياسية للدولة، وحق الملكية الخاصة، والحق في الخصوصية الشخصية، وحرية الدين، والمساواة بين الجنسين (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2021). وقد تناولت هذه الوثيقة الدولة ونظام الحكم فيها، وحددت المبادئ الموجهة لسياستها في المجالات المختلفة، كما بينت الحقوق والواجبات العامة، والأحكام الخاصة لرئيس الدولة، ومجلس الوزراء، والمجالس المتخصصة، والإدارة المحلية، والمتابعة والرقابة على الجهاز الحكومي، والشؤون المالية، ومجلس عُمان، والقضاء وما يرتبط به من مؤسسات، وأحالت بيان الأحكام التفصيلية في كل منها إلى المراسيم والقوانين التي سوف تصدر في هذا الشأن. ولا شك أن هذا النظام يعد القاعدة الأساسية التي تنطلق منها الدولة لتحقيق المزيد من التقدم والرقي والتطور.

2- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة

في إطار إعادة الهيكلة والتطوير للجهاز الإداري للدولة تم إصدار مجموعة من المراسيم السلطانية السامية لتحقيق هذا الهدف سواء تمثل في إعادة هيكلة الجهاز الإداري بالدمج أو الفصل أو إعادة التسمية أو الإلغاء، وهدفت الهيكلة الجديدة إلى دقة تخصص الوحدة الإدارية، وعدم الازدواجية في العمل، والحد من الهدر المالي، وزيادة الإنتاجية في جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة. ومن أهم التطورات الإدارية التي شملتها المراسيم السلطانية أرقام 87 إلى 109 التي صدرت في الجريدة الرسمية للدولة في 18 أغسطس سنة 2020، وقد تمثلت في المراسيم السلطانية الآتية:

- إنشاء وزارة الثقافة والرياضة والشباب (المرسوم 2020/87).
- دمج وزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية في وزارة واحدة (المرسوم 2020/88).
- إنشاء وزارة العمل (المرسوم 2020/89).
- إنشاء وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات (المرسوم رقم 2020/90).
- تعديل مسمى وزارة التراث والثقافة إلى وزارة التراث والسياحة (المرسوم 2020/91).
- تعديل مسمى وزارة الزراعة والثروة السمكية إلى وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه (المرسوم 2020/92).
- تعديل مسمى وزارة الإسكان إلى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني (المرسوم 2020/93).
- إنشاء وزارة الاقتصاد (المرسوم 2020/94).
- تحديد اختصاصات وزارة الإعلام وإلغاء الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون (المرسوم 2020/95).
- تعديل مسمى وزارة النفط والغاز إلى وزارة الطاقة والمعادن (المرسوم 2020/96).
- تعديل مسمى وزارة التجارة والصناعة إلى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (المرسوم 2020/97).
- تعديل مسمى وزارة التعليم العالي إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (2020/98).
- إنشاء الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (المرسوم 2020/105).
- كما شمل التطوير الكثير من القوانين، وإلغاء بعض المجالس المتخصصة والهيئات العامة.

3- قانون نظام المحافظات

أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله - مرسوما سلطانيا رقم 2022/36 بشأن نظام المحافظات تضمن الفصول الآتية: تعريفات عامة، ومسميات المحافظات، والشؤون المشتركة للمحافظات، والمحافظ، والوالي، والبلديات، ومالية المحافظة، وأحكام ختامية.

وفي إطار السعي الدائم من قبل الدولة إلى تعزيز نهج الشورى العُماني وتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من خبرات أهل العلم وذوي الاختصاص بما يسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام، تميزت فترة حكم السلطان الراحل قابوس بن سعيد -رحمه الله- بالتأسيس لذلك، حيث صدر المرسوم السلطاني رقم 1997/86م بإنشاء مجلس عُمان الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى (وزارة العدل والشؤون القانونية، 1997)، وكان النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 1996/101م قد نص على إنشاء مجلس عُمان الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى مؤذنا بدخول سلطنة عُمان مرحلة جديدة من مسيرة العمل القائم على الشورى (وزارة العدل والشؤون القانونية، 1996)، وبموجب المرسوم السلطاني رقم 2011/99م الخاص بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة منح المجلسان صلاحيات تشريعية ورقابية تم تضمين أحكامها في ذلك النظام، لتمكين المجلسين من تحقيق أهدافهما بمجموعة أوسع من الصلاحيات (وزراة العدل والشؤون القانونية، 2011).

إن أبرز ما يميز مسيرة الشورى العُمانية هو التطور التدريجي الذي مرت به، وذلك مراعاة لظروف المجتمع العُماني وواقعه (وزارة الإعلام، 2018). إذ بدأت هذه المسيرة في مطلع العقد الثاني من النهضة المباركة بتأسيس المجلس الاستشاري للدولة في عام 1981م، ثم إنشاء مجلس الشورى في عام 1991م. وقد أكد جلالة السلطان قابوس -طيّب الله ثراه- في افتتاحه للفترة الثالثة لمجلس عُمان بتاريخ 21 أكتوبر 2003م عزمه على «ترسيخ منهج الشورى وتطويره بما يلبي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين»، مؤكدا حرصه على " أن" تكون لسلطنة عُمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية، وهي تجربة يتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العُمانية ومعطيات العصر الذي نعيشه، يشهد على ذلك ما سبق اتخاذه من خطوات متدرجة في هذا المضمار آخرها منح حق الانتخاب لجميع المواطنين رجالا ونساء ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية (وزارة الإعلام، 2015).

تعزيزاً لنهج الشورى العُماني وسعياً من الحكومة لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من خبرات أهل العلم وذوي الاختصاص بما يسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام، فقد صدر مرسوم سلطاني بإنشاء مجلس عُمان الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى.

واستمرارا على نفس الطريق، حرصت النهضة المتجددة على الاستمرار في هذا النهج والدفع به حيث أصدر جلالة السلطان هيثم – حفظه الله – المرسوم السلطاني رقم 7/ 2021 بشأن قانون مجلس عُمان وتضمن عناصر أساسية ترتبط بمجلسي الدولة والشورى منها: أحكام عامة تنسحب على المجلسين، مجلس الدولة، ومجلس الشورى، وأحكام مشتركة، وأدوار الانعقاد واختصاصات مجلس عُمان، وأدوات المتابعة المقررة لمجلس الشورى (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2021).

وتأكيدا لأهمية مشاركة الرأي في الخدمات البلدية في محافظات سلطنة عُمان فقد صدر قانون المجالس البلدية بالمرسوم السلطاني رقم 126 / 2020 وحدد هذا المرسوم أحكام العمل في المجالس البلدية، وشروط اختيار الأعضاء، واختصاصات المجالس البلدية التي من أهمها: اقتراح وسائل استثمار موارد المحافظة، ودراسة مشروعات خطط التنمية في نطاق المحافظة، واقتراح المشاريع الإنمائية فيها، وإبداء الرأي بشأن المواقع المقترحة للمشاريع التنموية والخدمية والاقتصادية والمخططات العمرانية، والمشاركة في تحديد احتياجات المحافظة من المرافق العامة والخدمات الحكومية، واقتراح المشروعات المتعلقة بها (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2020).

أما في قطاع القضاء، فقد أولت الدولة القضاء أهمية كبرى، حيث نص النظام الأساسي للدولة على استقلال السلطة القضائية انطلاقا من مبدأ «سيادة القانون أساس الحكم في سلطنة عُمان» (وزارة العدل والشؤون القانونية، 1996)، ومع صدور قانون تنظيم السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 90/ 1999، (وزارة العدل والشؤون القانونية، 1999) الذي عدل بموجب المرسوم السلطاني رقم 2001/14 بشأن ترسيخ مبدأ استقلال القضاء؛ إذ لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2001) .

ونصت المادة 82 من النظام الأساسي الجديد للدولة بأن «يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة، ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة والادعاء العام» (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2021، صفحة 25)، وتبع ذلك إصدار جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله - قانون تنظيم إدارة شؤون القضاء بالمرسوم السلطاني رقم 35 / 2022، وتضمن هذا القانون في مادته الأولى إنشاء المجلس الأعلى للقضاء، ويتشكل من السلطان (رئيسا)، ونائبا للرئيس بمرتبة وزير، وعضوية كلّ من: رئيس المحكمة العليا، وأقدم نائب لرئيس المحكمة العليا، ورئيس الدائرة الإدارية في المحكمة العليا، والمدعي العام، ورئيس الإدارة العامة للتفتيش القضائي، وأقدم اثنين من رؤساء محاكم الاستئناف، كما تضمن هذا القانون تحديد الهيكل العام للقضاء، وقد حدد القانون اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء في الاختصاصات التالية: رسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان سير العمل بالمحاكم والادعاء العام وتطويره، والعمل على تطوير إجراءات التقاضي وتقريبه من المتقاضين، واقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء، وإبداء الرأي فيما يعرض منها من قبل الجهات الأخرى، وإبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، وما يرى جلالة السلطان عرضه على المجلس (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2022)

ثالثًا: المبادئ الموجهة لسياسة الدولة في النظام الأساسي لعام 2021

حدّد الباب الثاني من النظام الأساسي للدولة الصادر في عام 2021 المبادئ الموجهة لسياسة الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية كونها تشكّل المرجعية التي تنبثق منها توجهات النظام السياسي للدولة على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، إذ جاء في مقدمة النظام الأساسي ما يلي: تأكيدا للمبادئ التي قامت عليها سلطنة عُمان ووجهت سياستها في مختلف المجالات ونهضت بها: محليا، وإقليميا، ودوليا، وتصميما على مواصلة الجهود لصياغة مستقبل أفضل، يتسم بمزيد من الإنجازات التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين. وقد تمثلت هذه المبادئ فيما يلي:

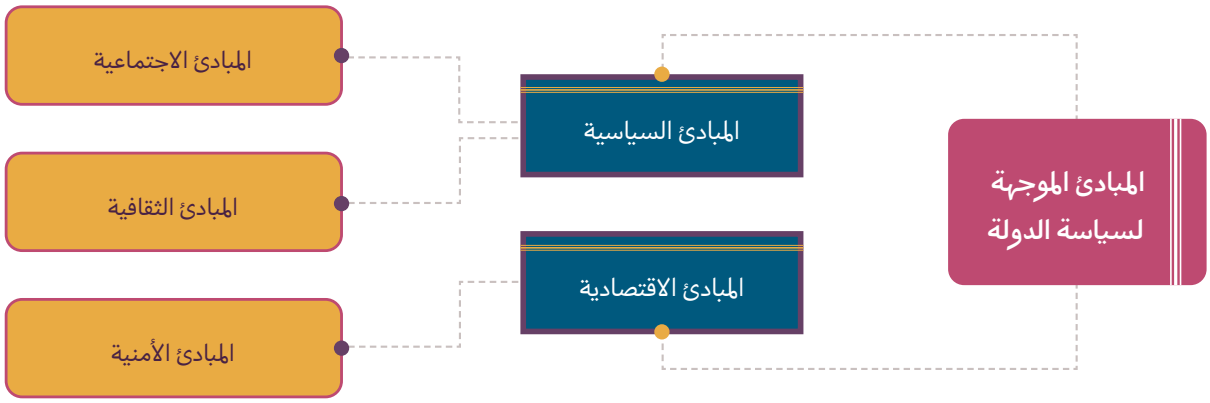

المبادئ السياسية

نص النظام الأساسي للدولة على عدد من المبادئ السياسية التي ركّزت على المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها، والدفاع عنها ضد كل عدوان، مع التأكيد على التعاون وتوثيق أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها؛ بما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب. كما نص النظام الأساسي للدولة على عدد من المبادئ السياسية التي تنظم الشأن الداخلي في البلاد، وركزت هذه المبادئ على إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته، وحريصة على إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن (وزارة العدل والشؤون القانونية، 1996).

المبادئ الاقتصادية

وبخصوص المبادئ الاقتصادية فقد نص النظام الأساسي للدولة على عدد من المبادئ أهمها: أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقا للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون، وتشجع الدولة الاستثمار وتعمل على توفير الضمانات والتسهيلات اللازمة له ، كما تشجع الدولة الادخار وتشرف على تنظيم الائتمان (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2021).

المبادئ الاجتماعية

لقد نص النظام الأساسي للدولة على عدد من المبادئ الاجتماعية التي جاء في مقدمتها أن العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العُمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة، وأن التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب، وأن الدولة تمنع كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية. كما نصت هذه المبادئ على أن الأسرة أساس المجتمع، وأن القانون ينظم

وسائل حمايتها، والحفاظ على كيانها الشرعي، وتقوية أواصرها وقيمها، ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم، ونصت هذه المبادئ أيضا على أن الدولة تكفل للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفقا لنظام الضمان الاجتماعي، وتعمل الدولة على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة، كما تعنى الدولة بالصحة العامة وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن، كما نصت المبادئ الاجتماعية على أن الدولة تعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها، وتسن القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما، وأن المواطنين متساوون في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقررها القانون، وتشجع الدولة نظام الوقف، وتضمن استقلاله، وتدار شؤونه وفقا لشروط الواقف وذلك على النحو الذي يبينه القانون (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2021) .

المبادئ التعليمية والثقافية

تضمن النظام الأساسي للدولة عددا من المبادئ الثقافية التي ركزت بشكل أساسي على التعليم وتنمية التفكير العلمي والمحافظة على التراث؛ إذ نصت هذه المبادئ على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه، وأن الهدف منه هو رفع المستوى الثقافي العام وتطويره وتنمية التفكير العلمي، وإذكاء روح البحث، وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه، يعتز بأمته ووطنه وتراثه، ويحافظ على منجزاته، وبينت هذه المبادئ أن الدولة توفر التعليم العام وتعمل على مكافحة الأمية، وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة، وترعى التراث الوطني وتحافظ عليه، وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2021).

المبادئ الأمنية

وأولى النظام الأساسي للدولة الأمن أهمية كبيرة؛ فقد حدد عددا من المبادئ الأمنية الأساسية للدولة من أهمها: أن السلام هدف الدولة، وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن، وأن الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى، وهي جميعها ملك للوطن ومهمتها حماية الدولة وضمان سلامة أراضيها وكفالة الأمن والطمأنينة للمواطنين، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2021).

- الجريدة الرسمية. (2021 أ). المرسوم السلطاني رقم 2021/6 بإصدار النظام الأساسي للدولة. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية.(1975). المرسوم السلطاني رقم 26/1975 بشأن تنظيم الجهاز الإداري للدولة. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (1996). المرسوم السلطاني رقم 101/ 1996 بشأن إصدار النظام الأساسي لسلطنة عُمان. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (1997). المرسوم السلطاني رقم 87/ 1997 بشأن إنشاء مجلسي الشورى وعُمان. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (1999). المرسوم السلطاني رقم 90/ 1999 بشأن قانون تنظيم السلطة القضائية. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2001). المرسوم السلطاني رقم 14/ 2001 بشأن تعديل قانون تنظيم السلطة القضائية. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2011).المرسوم السلطاني رقم 99/ 2011 بشأن إجراء تعديلات على المادة السابعة الخاصة بآلية انتقال الحكم في النظام الأساسي للدولة. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2020 أ). المراسيم السلطانية بإعادة تشكيل الجهاز الإداري للدولة من 87 إلى 109/ 2020. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2020 ب) .المرسوم السلطاني رقم 126 / 2020 في قانون المجالس البلدية. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2021 ب). المرسوم السلطاني رقم 7/ 2021 بشأن قانون مجلس عُمان. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2022 أ). المرسوم السلطاني رقم 36/ 2022 بشأن نظام المحافظات. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2022 ب). المرسوم السلطاني رقم 35 / 2022 بشأن قانون تنظيم إدارة شؤون القضاء. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- وزارة الإعلام. (2015). كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. مسقط: وزارة الإعلام.
- جريدة الرؤية. (2015، أكتوبر 2022). «الشورى».. مسيرة التطور المتواصل وتوسيع الصلاحيات التشريعية والرقابية. جريدة الرؤية. shor-turl.at/ceyGI.
- السلطان قابوس بن سعيد. (1972، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الثاني [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان قابوس بن سعيد. (2003، أكتوبر 21). خطاب جلالته في الانعقاد السنوي لمجلس عُمان[خطاب مسجل]. مجلس عُمان. shorturl.at/oBMX7
- السلطان قابوس بن سعيد. (2011، أكتوبر 30). خطاب جلالته في الانعقاد السنوي لمجلس عُمان[خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949
- السلطان هيثم بن طارق. (2020 ب، فبراير 23). خطاب جلالة السلطان هيثم [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omanin-fo.om/library/49/show/6422

الفصل السادس

النزاهة ودورها في الحفاظ على المال العام

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

النزاهة مفهومها ومتطلباتها وآثارها

أولاً: مفهوم النزاهة وقيمها

أ. مفهوم النزاهة:

تعد النزاهة من القيم الرفيعة؛ ولذلك تحرص الدول من خلال تشريعاتها على غرس ثقافة النزاهة وتعزيزها في نفوس أبنائها وشعوبها لما تحققه من مكاسب سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي أو المؤسساتي.

والنزاهة في أصلها اللغوي تعني البعد عن السوء وترك الشبهات (المعجم الوسيط، 1972م، ص. 915)، أما في الاصطلاح، فتعني الالتزام الراسخ بالمبادئ الأخلاقية، المتكاملة، وغير القابلة للتجزئة، ويمكن تعريف النزاهة ببساطة بأنها عمل الشيء الصحيح للسبب الصحيح حتى عند غياب الرقيب (درباس، 2015)، كما تعني الابتعاد عن كافة صور الفساد المالي والإداري عن رضا وقناعة من قبل الموظف، صوناً للنفس عن الظلم وحفاظاً على حقوق الناس وحقوق الوظيفة وواجباتها (آل غصاب، 2008)، ومن هنا يمكن القول أن الفرد النزيه هو من يؤدي عمله، بكفاءة وأمانة وصدق، أداءً كاملاً، خدمة لمصلحة وطنه، وهو ما يطلق عليه بالمواطن الصالح.

تحرص الدول من خلال تشريعاتها على غرس ثقافة النزاهة وتعزيزها في نفوس أبنائها وشعوبها لما تحققه من مكاسب سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي أو المؤسساتي.

ب. النزاهة في الإسلام:

لقد حث الإسلام على النزاهة كونها فضيلة من الفضائل الخلقية التي تسهم في بناء الفرد الصالح، ومن خلاله، المجتمع الصالح، ورغم أننا لا نجد في القرآن الكريم وفي السنة النبوية ذكر صريح للفظ النزاهة إلا أن ثمة ذكر لما يدل عليها ويندرج تحتها من الفضائل الخلقية مثل الصدق والوفاء والأمانة واتقان العمل، وغيرها من الفضائل الحسنة.

ولا تقتصر النزاهة في الإسلام على الأفعال الظاهرة للإنسان، فحسب، أو بالأحرى ظاهر الأفعال بل تشمل أفعاله الباطنية أيضا، أي نواياه وإرادته، فإن الفعل الحسن تفسده النية السيئة لقوله (عليه الصلاة والسلام): «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»، فتكون بذلك النوايا الحسنة هي الأخرى مظهر من مظاهر النزاهة، فمن يعمد إلى الأفعال الحسنة نفاقا أو رياءً ليس إلا، سقطت عنه صفة النزاهة، لأن فعله هذا لا يعد في منظور الإسلام فعلا أخلاقيا، فمثل هذا الشخص لا يؤتمن على شؤون الناس ومصالحهم.

والنزاهة في الإسلام، كغيرها من القيم والفضائل الخلقية لا تتحقق بالأقوال والشعارات فحسب، بل لا بد أن تترجمها وتجسدها الأفعال؛ ذلك أن الإسلام يقرن الإيمان بالعمل الصالح، كما تؤكد ذلك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ومنه قوله

تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ○ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} (الصف:2 - 3) وقوله عز وجل: {وَٱلۡعَصۡرِ ○ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ○ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ...} (العصر: 1 -3)، وهذا يقتضي من المسلم التمسك بعقيدته الإسلامية الصحيحة، والانضباط بضوابطها الشرعية في أعماله؛ لأن العقيدة هي مصدر العمل وسبب الانطلاق في ميادين الحياة، فبقدر ما تكون هذه العقيدة صحيحة راسخة متمكنة في نفس الإنسان، ونزيهة من كل الملوثات التي تدنسها ـ فإن انطلاقه في ميادين العمل يكون انطلاقاً نزيهاً؛ لأنه يراقب الله سبحانه وتعالى الذي يعلم السر والعلانية من أمره، فهو يراقب الله فيما يعطي، ويراقب الله تعالى فيما يأخذ، ويراقب الله فيما يقبل، ويراقب الله تعالى فيما يرفض، لأن مرضاة الله هي أهم شيء عنده» (الخليلي، 2022م).

النزاهة تشتمل على العديد من القيم، وهي: الصدق، والأمانة، والرقابة الذاتية، والاحترام، والإتقان، والجودة، والمواطنة والانتماء، والمبادرة والتطوير، والكسب الحلال، والعدل، والالتزام بالقوانين، والدقة، والحفاظ على الممتلكات العامة، وكفاءة استخدام الموارد، وإبراء الذمة ورد الحقوق، والكفاءة في تنفيذ الأعمال.

ومن هنا يتضح لنا الدور الذي يمكن للعقيدة أن تؤديه في تحقيق النزاهة، فهذه الأخيرة إنما هي «نتيجة الإيمان بالله واليوم الآخر؛ لأن الإيمان بالله تعالى إيمان بالمبدأ، والإيمان باليوم الآخر إيمان بالمصير، فإذا آمن الإنسان بالمبدأ والمصير كانت حركاته كلها منضبطة بحسب ما يقتضيه هذا الإيمان» (الخليلي، 2022).

ج. قيم النزاهة:

النزاهة بمفهومها الواسع تشتمل على العديد من القيم، التي ترتبط بحياة الإنسان ومعاملاته مع الأشخاص والأشياء والمؤسسات، ومن هذه القيم التي يتوجب على الإنسان التحلي بها: الصدق، والأمانة، والرقابة الذاتية، والاحترام، والإتقان، والجودة، والمواطنة والانتماء، والمبادرة والتطوير، والكسب الحلال، والعدل، والالتزام بالقوانين، والدقة، والحفاظ على الممتلكات العامة، وكفاءة استخدام الموارد، وإبراء الذمة ورد الحقوق، والكفاءة في تنفيذ الأعمال.

ثانياً: أهمية النزاهة

إن الاهتمام الذي توليه الدول والأجهزة المتخصصة بالنزاهة، وما تنفذه من أنشطة إعلامية وتوعوية في أهمية النزاهة وضرورتها، يظهر الأهمية التي تكتسبها النزاهة ومدى تأثيرها على الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والأوطان، ويمكن إجمال أهمية النزاهة في أنها حماية للأوطان والمؤسسات من آفة الفساد، علاوةً على كونها أداة للإسهام الفاعل في التنمية والبناء المستمر، وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الثقة بين الأفراد، إلى جانب الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وتعزيز الشعور الوطني وتعميق مفهوم المواطنة، علاوةً على تعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات الوطنية، وتحقيق الاستقرار بكافة أشكاله: الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (وزارة التربية والتعليم 2018م).

وعلى العكس من ذلك، فإن غياب النزاهة بمعاييرها المختلفة يؤدي إلى ظهور آفة الفساد وانتشاره بكافة أشكاله، وفقدان الثقة بمؤسسات الدولة، وانعدام الثقة بين الأفراد، إلى جانب الشعور بالإحباط والاضطهاد، وضياع الكثير من الحقوق كالحق في المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وفضلاً عن ذلك، فإن غياب النزاهة من شأنه أن يؤدي إلى تراجع معدلات التنمية، وتراجع معدلات الإبداع والتطور، فضلاً عن تراخي الهمم وتراجع الإنتاجية في العمل، وضياع حقوق الأجيال القادمة (وزارة التربية والتعليم، 2018م).

فإن غياب النزاهة بمعاييرها المختلفة يؤدي إلى ظهور آفة الفساد وانتشاره بكافة أشكاله، وفقدان الثقة بمؤسسات الدولة، وانعدام الثقة بين الأفراد.

وسنتناول فيما يلي بعضا من جوانب أهمية النزاهة في مختلف المستويات.

أهمية النزاهة للفرد:

- بناء الذات وأداء الأعمال بمهارة وإتقان.
- التكيف مع المحيط والقدرة على ضبط الذات.
- تحسين الأفكار، وتعزيز علاقة الفرد بالآخرين، وثقته بهم وثقتهم به.

أهمية النزاهة للمؤسسة:

- الفاعلية في إدارة الموارد.
- الكفاءة في تنفيذ الاختصاصات والأهداف.
- التطوير المستمر للإجراءات والخدمات.
- كسب ثقة المواطن والزبون.

أهمية النزاهة للمجتمع:

- تلقي خدمات ذات جودة عالية.
- تحقيق معدلات مرتفعة من الرضا تجاه المؤسسات.
- العدالة والمساواة في الخدمات (جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، 2023م).

أهمية النزاهة للدولة:

- رفع الروح المعنوية للمواطنين.
- الثقة في القانون وزيادة الإنتاجية.
- ثقة المستثمر الأجنبي وزيادة التدفقات النقدية للبلاد.
- تنمية الشعور بالمواطنة بما يعزز روح المسؤولية والاستقرار وهو ما ينعكس إيجاباً على التنمية.

ثالثاً: ممارسات النزاهة

ليست النزاهة مجرد شعارات ترفع وكلمات وترددها الألسن، وإنما هي أفعال وممارسات تنعكس وتتجسد في علاقاتنا ومعاملاتنا المختلفة في كل المستويات والأصعدة، فكيف يتحقق ذلك؟ ذلك ما سنسعى إلى توضيحه فيما يلي:

أ. دور الشراكة المؤسسية والمجتمعية في تعزيز النزاهة:

دور الفرد في تعزيز النزاهة:

- حرص الفرد على تبني الرقابة الذاتية في كل سلوكياته.
- التوسع في المعارف الدينية والقانونية ذات الصلة.
- الإبلاغ عن حالات التجاوزات المالية والإدارية عند الجهات المختصة (جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، 2023م).

دور الأسرة في تعزيز النزاهة:

- حرص الوالدين على ممارسة سلوكيات النزاهة بشكل دائم.
- مناقشة قيم النزاهة مع الأبناء، والتشجيع على ممارستها.
- المراقبة الدائمة لسلوكيات الأبناء وقيمهم واتجاهاتهم وتوجيهها في الاتجاه السليم.

دور المؤسسة في تعزيز النزاهة:

- تحديد الأهداف والإجراءات والأدوار بشكل واضح.
- تبني الممارسات الداعمة للعمل والتعاون الأفقي والعمودي بين موظفي المؤسسة.
- تبني الأنظمة الملائمة في تقييم الموظف وتنمية مهاراته وكفاياته المهنية.

دور المجتمع في تعزيز النزاهة:

- حرص الأفراد على احترام الأنظمة والقوانين.
- المساهمة الفاعلة للأفراد في الرقابة والتطوير مع المؤسسات المعنية.
- تنفيذ الأنشطة المجتمعية التي تُعزز قيم النزاهة.

ب. دور التعليم في تعزيز النزاهة:

- النزاهة العلمية تنتج مواطناً نزيهاً.
- النزاهة العلمية تولِّد مواطناً يحترم الآخرين، بصرف النظر عن الاختلاف معهم في العرق أو الدين أو الجنسية.
- النزاهة العلمية تغرس مبادئ الالتزام بحرية التعبير عن الرأي وتبادل الأفكار.
- النزاهة العلمية تربي الفرد على احترام نتائج الآخرين وأفكارهم من خلال الإشارة إليهم عند الاقتباس منهم وهو ما يعرف بالأمانة العلمية (جامعة جورج تاون، 2023م).

التعريف بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

أولاً: تطور مسيرة العمل الرقابي في سلطنة عُمان

أ. التطور الهيكلي والتشريعي للرقابة المالية والإدارية:

شهدت منظومة العمل الرقابي في سلطنة عُمان عدة مراحل من التطور منذ إشراقة شمس النهضة المباركة في عام 1970م على المستويين الهيكلي والتشريعي إلى أن وصل مستواها التنظيمي بمسمى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في عام 2011م، يكون جهازاً مستقلاً يتبع جلالة السلطان، كما واكب الجهاز التطور الكبير الذي شهده الجهاز الإداري للدولة في مسيرة النهضة المتجددة؛ وصدر الهيكل التنظيمي الجديد للجهاز بالمرسوم السلطاني رقم 2022/72، وفي الشكل أدناه توضيح لبعض مراحل التطور التي شهدتها منظومة العمل الرقابي في سلطنة عُمان

دائرة تدقيق الحسابات	1970	المديرية العامة للمالية
المديرية العامة لتدقيق الحسابات	81/24	وزارة شؤون الديوان السلطاني
الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة	91/129	وزير شؤون الديوان السلطاني
جهاز الرقابة المالية للدولة	99/95	جهازاً مستقلاً إدارياً ومالياً
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	2011 /27	جهازاً مستقلاً يتبع جلالة السلطان

ب. الإطار التشريعي لعمل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة:

حرصا من المشرع على تضمين النظام الأساسي للدولة الأساس القانوني لعمل الجهاز، فقد نصت المادة (66) من النظام الأساسي للدولة، الواردة في الفصل السادس: المتابعة والرقابة على الأداء الحكومي على أن: « ينشأ جهاز يسمى «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة» يتبع السلطان، يختص بالمتابعة المالية والإدارية لوحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وذلك على النحو الذي يبينه القانون، وعلى الجهاز إرسال نسخة من تقريره السنوي إلى كل من مجلس الوزراء ومجلس الدولة ومجلس الشورى»

ثانيًا: أهداف جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، واختصاصاته، وآلية عمله

أناط المشرع للجهاز بموجب قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2011/111 عدة أهداف يتمثل أبرزها فيما يلي:

- حماية الأموال العامة للدولة والأموال الخاصة التي تديرها أو تشرف عليها أي وحدة من الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز.
- التحقق من تنفيذ القوانين واللوائح والنظم والقرارات فيما يتعلق باختصاصاته.
- تجنب وقوع تضارب المصالح والمخالفات المالية والإدارية.
- بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المالية والإدارية المعمول بها واقتراح وسائل علاجها.
- تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية.

ويختص الجهاز بإجراء الرقابة المالية والإدارية في كافة المجالات ومنها: الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني، والرقابة الإدارية، ورقابة الأداء، وللجهاز في سبيل ممارسة هذه الاختصاصات ما يأتي:

- مراجعة تقارير تقييم الأصول للوحدات المراد تخصيصها ومشروعات العقود والاتفاقيات قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها.
- مراجعة كافة التصرفات الواقعة على الأراضي والعقارات الحكومية.
- فحص مشروع الحساب الختامي للدولة والحسابات الختامية للوحدات.
- بحث الشكاوى التي ترد للجهاز عن الإهمال أو مخالفة القوانين واللوائح والقرارات.

وفي إطار مد مظلة الرقابة لتشمل كافة الأموال العامة فقد توسع قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة في تحديد الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، فنص عليها في المادة (20) على النحو الآتي: وحدات الجهاز الإداري للدولة إلا ما استثني منها بنص خاص في مرسوم إنشائها، صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد وأي صناديق حكومية أخرى، الهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، الشركات المملوكة للحكومة بالكامل أو تلك التي تساهم فيها، بنسبة تزيد على (40%) من رأسمالها الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز منفردة أو مجتمعة، الأموال الخاصة التي تديرها أو تشرف عليها أي من الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز الجهات غير الخاضعة لرقابة الجهاز، بناء على طلب تلك الجهات، إذا رأى الجهاز أن المصلحة العامة تقتضي ذلك.

ويتبع الجهاز عند اكتشاف الملاحظات والمخالفات عدة خطوات منهجية، حيث يتم مناقشة المختصين بشأن الملاحظات وتوضيح وجه الملاحظة في التقارير وآثارها المالية والعمل على تصويب المسار وتصحيحه، أما المخالفات فإن الجهاز يطلب من الجهة إجراء التحقيق، واتخاذ الإجراءات التحفظية، وفيما يتعلق بالمخالفات ذات الشبهة الجنائية فإنه يتعين على الجهة إبلاغ الادعاء العام بها، وموافاة الجهاز بذلك، وفي جميع الأحوال على رئيس الجهاز إبلاغ الادعاء العام بأي مخالفة تشكل شبهة أو جريمة جنائية.

ويعني الجهاز بإصدار ثلاثة أنواع من التقارير على النحو الآتي: التقارير الخاصة التي يرفعها رئيس الجهاز إلى جلالة السلطان، وتشتمل على الموضوعات ذات الأهمية الخاصة والتي لم تستجب الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز إلى تنفيذها، والصعوبات التي يواجهها الجهاز في أداء مهامه، ويطلع الرئيس كلاً من مجلس الوزراء ومجلسي الشورى والدولة بمضمون تلك التقارير إذا رأى وجهاً لذلك. والتقرير السنوي

الذي يرفعه رئيس الجهاز إلى جلالة السلطان، وهو أهم وثيقة يصدرها الجهاز بشكل سنوي تتضمن نتاج أعماله على مختلف الجهات المشمولة برقابته، وترسل نسخة منه إلى مجلس الوزراء، ومجلس الدولة، ومجلس الشورى. كما يصدر الجهاز تقارير بنتائج الفحص وهي تقارير تحتوي على ما توصل إليه الجهاز خلال فحصه لأعمال الجهة الخاضعة للرقابة، وترسل للمسؤول المختص بالجهة، وتلتزم الجهة بالرد على الجهاز خلال 30 يوماً

تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

إيماناً من سلطنة عُمان بأهمية مشاركة المجتمع الدولي في العمل الرقابي لا سيما تبادل الخبرات المكتسبة من واقع ممارسة الاختصاصات الموكلة إلى الأجهزة والهيئات المختصة، فقد سعى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة إلى الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية بوصفها آليات لتحقيق النزاهة، وسنستعرض فيما يلي أهم هذه الاتفاقيات:

أولاً: الاتفاقيات واللجان المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والأعمال المنبثقة عنها

في إطار اهتمامها بمجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؛ انضمت سلطنة عُمان إلى عدة اتفاقيات دولية وإقليمية ذات الصلة نذكر منها، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم 2013/64، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم 2014/28، واتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية بموجب المرسوم السلطاني رقم 2016/41، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها بموجب المرسوم السلطاني رقم 2005/37، وانطلاقا من ذلك، فإن الجهاز يحرص على مشاركة المجتمع الدولي والإقليمي في الفعاليات والمؤتمرات والأنشطة المرتبطة بهذه الاتفاقيات وتفعيل عضويته في اللجان المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والأعمال المنبثقة عن هذه اللجان ومنها عضوية الجهاز في فريق الخبراء الحكوميين، كما يحرص على المشاركة في أنشطة اللجان المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على مستوى الأجهزة المسؤولة عن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون الخليجي، وهي: اللجنة الوزارية، ولجنة الوكلاء، ولجنة الخبراء.

وعملا بمقتضيات المادة (5) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أعد الجهاز الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة (2022- 2030)؛ حيث تم استطلاع ودراسة التجارب الإقليمية والدولية في مجال الاستراتيجيات الوطنية، والاسترشاد بإصدارات المنظمات الدولية المختصة، لتكون بمثابة الإطار العام الذي يوجه دور الحكومة والمجتمع في سبيل تنسيق وتظافر جهود القطاعين العام والخاص وأفراد المجتمع وكافة الجهات التي تعمل على الرقابة والمساءلة، حيث تهدف الخطة إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية وهي:

- تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وفق منظومة تشريعية شاملة وموارد بشرية ذات كفاءة.
- أداء مؤسسي وخدمات ذات جودة وكفاءة تضمن العدالة والمساواة.
- تعزيز مساهمة القطاع الخاص في أنشطة وبرامج حماية المال العام ومنع ومكافحة الفساد.
- تعزيز النزاهة تجاه المال العام والوظيفة العامة ومكافحة الفساد من خلال الشفافية والإفصاح والتوعية والشراكة المجتمعية الفاعلة.
- تنسيق الجهود وتفعيل التعاون المحلي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي في مجالات النزاهة ومكافحة الفساد.

فضلاً عن ذلك فقد أعد الجهاز مدونة قواعد السلوك الوظيفي للموظفين المدنيين في وحدات الجهاز الإداري للدولة والتي صدرت بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2019/7؛ حيث احتوت المدونة على تسعة فصول تتعلق بالآتي: الأحكام العامة، والواجبات العامة، وواجبات الموظف تجاه مسؤوليه، وواجبات الموظف تجاه مرؤوسيه، وواجبات الموظف تجاه زملائه في العمل، وواجبات الموظف تجاه المراجعين، وإقرار الذمة المالية، والحفاظ على المال العام، واستخدام التقنية والتعامل مع الشبكة المعلوماتية، وتسري المدونة على جميع الموظفين المدنيين في وحدات الجهاز الإداري للدولة باستثناء من تصدر لهم مدونات سلوك وظيفية خاصة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

ثانيًا: النزاهة الوظيفية

حدد المشرع بموجب المادة (31) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2011/111 المشار إليه ما يعد من المخالفات المالية والإدارية، وأهم تلك المخالفات عدم التقيد بأحكام القوانين واللوائح والقرارات والأنظمة المالية والإدارية المعمول بها في الدولة، وكل تصرف يترتب عليه صرف مبالغ بغير حق أو ضياع حق من الحقوق المالية في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز أو إلحاق ضرر بها أو تأخر في إنجاز المشروعات الإنمائية أو من شأنه أن يؤدي إلى ذلك، وعدم تمكين أعضاء الجهاز من مراجعة أي من الحسابات أو الأوراق أو المستندات أو الوثائق أو غيرها مما يحق لهم مراجعتها أو الاطلاع عليها طبقاً للقانون، أو إخفاء المعلومات أو البيانات أو المستندات، أو تقديم معلومات أو بيانات أو مستندات غير صحيحة (مزورة) لهم، عدم الرد على التقارير والملاحظات أو المكاتبات المتعلقة بالرقابة أو التأخير في الرد عليها. كما أن المادة (32) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة المشار إليه بينت العقوبة على مخالفة البندين (6) و (7) من المادة (31) والمتعلقين بعدم تمكين أعضاء الجهاز من مراجعة الوثائق التي يحق لهم الاطلاع عليها، وعدم الرد على التقارير والملاحظات المتعلقة بالرقابة أو التأخير في الرد عليها دون تقديم أسباب مقنعة على النحو الآتي: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف احكام البندين (6، 7) من المادة (31) من هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن (1000) ألف ريال عُماني ولا تزيد عن (2000) ألفي ريال عُماني أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وسعياً لحفظ المال العام، فإن المشرع جرّم بموجب قانون حماية المال وتجنب تضارب المصالح عدداً من الأفعال، وهي:

- التعدي على الأموال العامة أو التصرف أو الحجز عليها أو تملكها أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم، إساءة استعمال المال العام، وعدم إبلاغ الجهات المختصة بما يثبت من مخالفات تتعلق بالمال العام، والقيام بدور الوسيط أو الوكيل أو الكفيل لأي شركة أو مؤسسة يتصل بنشاطها بجهة عمل المسؤول الحكومي، واستعمال الأموال العامة لأغراض شخصية أو في غير الأغراض المخصصة لها.
- عدم التزام المسؤول الحكومي بتقديم إقرار الذمة المالية إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة متى طلب منه ذلك.
- استغلال المسؤول الحكومي لمنصبه في تحقيق منفعة شخصية له أو للغير أو استغلال النفوذ لتسهيل الحصول على منفعة أو معاملة متميزة للغير، كما يحظر إبرام أي تصرف يؤدي إلى المساس بالمال العام أو تبديده.
- كما يحظر على المسؤول الحكومي أو أحد من أبنائه القصّر امتلاكه لأي حصة في شركة أو مؤسسة أو عمل يهدف إلى الربح ويتصل بجهة العمل بطريقة مباشرة.

وبالإضافة إلى العقوبات المقررة لمن يخالف هذه الأفعال فإنه يُحكم على المسؤول الحكومي بالعزل من المنصب أو العمل ومصادرة كافة الأموال المتلقاة بالمخالفة لأحكام القانون.

وفضلاً عن ذلك، فإن الجهاز مباشر أعمال اختصاصاته في عدد من الأفعال المجرَمة وفقاً لقانون الجزاء بشأن الوظيفة العامة والموظف العام، وهذه الأفعال هي: التزوير، وإساءة استعمال الوظيفة، والإخلال بواجبات الوظيفة، واستغلال السلطة، وإفشاء الأسرار، والرشوة، والاختلاس، والاستيلاء على المال العام، والإضرار بالمال العام، والتعدي على المال العام.

ويعد إقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي أحد أدوات الجهاز في تعزيز النزاهة للذمة المالية وحماية الأموال العامة وتجنب تضارب المصالح، ويعد الإقرار وسيلة يقر من خلالها المسؤول الحكومي بما له ولأزواجه وأولاده القصر من أموال نقدية أو عقارية أو منقولة داخل سلطنة عُمان وخارجها، ويشمل ذلك الأسهم والسندات والحصص في الشركات والحسابات البنكية، ويدخل في ذلك أيضاً ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات، ولذا فقد أصدر الجهاز القرار رقم 2016/61 في شأن تنظيم تقديم المسؤول الحكومي لإقرار الذمة المالية.

كما أصدر الجهاز القرار رقم 2012/100 في شأن الإفصاح السنوي للمسؤول الحكومي، بحيث يقدم المسؤول الحكومي تقديراً سنوياً إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة يتضمن جميع التعاملات مع الوحدات الحكومية والمنشآت التي تملك الحكومة أكثر من (40%) من رأسمالها

ثالثًا: الشراكة مع المجتمع

يعمل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة على بحث ودراسة الشكاوى والبلاغات المتعلقة بمخالفة الجهات الخاضعة لرقابته للقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات المعمول بها أو الإهمال أو التقصير في أداء واجبات الوظيفة العامة أو المساس بالمال العام؛ حيث يتلقى الجهاز الشكاوى والبلاغات عن طريق التسليم المباشر أو البريد العادي أو الإلكتروني أو عن طريق نافذة البلاغات أو أي وسيلة أخرى.

رابعًا: الشفافية والإفصاح

وتجسيداً للتوجيهات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه بترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، وسعياً من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لتحقيق رؤية عُمان 2040 وما تضمنته من أهداف لتطوير منظومة رقابة شفافة ونزيهة، فاعلة ومستقلة، تتيح الحصول على المعلومة وتوظيفها في تقويم العملية التنموية، وتؤسس لعلاقة منسجمة وإيجابية بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وتمكن من تفعيل المساءلة والمحاسبة على الأداء، مما يرفع من مستوى الخدمات المقدمة، ويسهم في حماية المال العام والمقدرات الوطنية لسلطنة عُمان، وتحقيقاً لمتطلبات الخطة الخمسية العاشرة لتعزيز الشفافية والإفصاح بما يخدم العملية التنموية في سلطنة عُمان، يهتم الجهاز بعمل إصدار خاص وهو (ملخص المجتمع) وذلك بما تضمنته نتائج أعماله في التقرير السنوي.

- آل غصاب، عبد الله بن ناصر بن عبد الله. منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1429هـ/ 2008م.
- جامعة جورج تاون، مدونة قواعد السلوك، دولة قطر، https://www.qater.georgetown.edu
- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. النزاهة متطلباتها وآثارها على الفرد والمجتمع، مطوية توعوية، سلطنة عُمان، 2023م.
- الخليلي، أحمد بن حمد. النزاهة وأثرها على الأداء الوظيفي والمؤسسي، جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، سلطنة عُمان، الطبعة الأولى، 2022م.
- درباس، أحمد سعيد. تعليم النزاهة، صحيفة المدينة، 24 نوفمبر 2015م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، 1972م.
- وزارة التربية والتعليم. تعزيز قيم النزاهة: دليل تدريب المدربين. عُمان: المملكة الأردنية الهاشمية، 2018م.

الفصل السابع

الأمن الفكري والتحديات المعاصرة

"إن الأمن والاستقرار نعمة من نعم الله تبارك وتعالى على الدول والشعوب، ففي ظلهما يمكن للأمة أن تتفرغ للبناء والتطوير في مختلف مجالات الحياة، وأن توجه كل طاقاتها المعنوية والمادية نحو توفير أسباب الرفاه والرخاء والتقدم للمجتمع، كما أن مواهب الفرد وقدراته الإبداعية الفكرية والعلمية والأدبية والفنية لا تنطلق ولا تنمو ولا تزدهر إلا في ظل شعوره بالأمن، وباستقرار حياته وحياة أسرته وذويه ومواطنيه؛ لذلك كان من أهم واجبات الدولة قديما وحديثا كفالة الأمن، وضمان الاستقرار؛ حتى يتفرغ المجتمع بكل فئاته، وفي طمأنينة وهدوء بال، للعمل والإنتاج والإنشاء والتعمير، أما إذا اضطرب حبل الأمن واهتزت أركان الاستقرار، فإن النتيجة سوف تكون الفوضى والخراب والدمار للأمة وللفرد على حد سواء"

(السلطان قابوس بن سعيد، 1994)

المقدمة

إن ما تنعم به سلطنة عُمان من أمن وأمان واستقرار ومن تطور وازدهار هو في الواقع ثمرة من ثمار السياسات بعيدة النظر لجلالة القائد الراحل- طيّب الله ثراه- في مختلف المجالات داخليًا وخليجيًا وإقليميًا ودوليًا، فقد أولى طيّب الله ثراه اهتماما ورعاية بقوات السلطان المسلحة، والحرس السلطاني العُماني وشرطة عُمان السلطانية، وأجهزة الأمن إيمانا منه بأن توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن يشكل ركيزة مهمة وضرورية لتحقيق التنمية والازدهار.

والأمن من أعظم نعم الله على عباده وهو من أهم الركائز لحفظ الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة السمحة لحفظها وصيانتها وهي حفظ النفس، والدين، والعقل، والمال، والعرض، إذ تبنى عليها سعادة الإنسان وطمأنينته وبها يتحقق مبدأ إعمار الأرض والاستقرار، وهو مطلب أساسي للأفراد والمجتمعات.

إن التغيرات في مجالات الحياة المعاصرة والتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية التي نتجت عن التحولات التي شهدها العالم في الألفية الثالثة انعكست على واقع المجتمع المادي والفكري والثقافي؛ وذلك نتيجة لتطور الاتصالات، وثورة وسائل الإعلام التي عملت على نقل نماذج ثقافية متعددة من مجتمع إلى آخر، وقد أدت هذه الثورة في الاتصالات والعولمة إلى عدد من المتغيرات في الواقع العربي، وهي متغيرات شملت أساليب الحياة والتفكير والقيم، مما أدى الى تغييرات على صعيد الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي، وعليه أصبح مفهوم الأمن هاجسا يفوق في بعض الأحيان الهاجس السياسي والاقتصادي في عالم اليوم، «فالحرب والقتال بين البشر ظاهرة اجتماعية لم تختف حتى الآن وتعتمد الحضارات الإنسانية على ما تملكه من مقومات ذاتية تميز حضارة عن أخرى؛ فالحضارات لا تتصارع بالسلاح، ولكنها تعيش وتمد نفوذها وتبسط مفاهيمها وقيمها وأنماط سلوكها وتحقق سلطانها نتيجة سلامة ما تحمله من مفاهيم وقيم» (الباهي وأبو العينين، 2016، ص. 143)، وتعد مصادر الغزو الثقافي التي تشمل الإمبريالية العالمية، والصهيونية، والشيوعية، والشعوبية التي تستخدمها وسائل الإعلام المختلفة من أكثر العوامل تهديدا لسلامة فكر الإنسان العربي وقيمه، وتهدف إلى زرع السمات السلبية في شخصيته.

وفي ظل الثورة المعلوماتية الكبرى في تقنية الاتصالات والمعلومات برز الأمن الفكري على أنه أحد أهم مجالات الأمن الحديث، الذي ظهر مع تطور وسائل التكنولوجيا والإعلام التي جعلت العالم قرية صغيرة تتشابك فيها الثقافات العالمية مع نظيرتها المحلية.

وبما أن مجتمعنا العُماني جزء لا يتجزأ من العالم العربي، فإنه لم يكن بمنأى عن تلك التحولات الثقافية والدينية، التي تمس بعقيدته قبل تراثه، ولقد بات الأمر جلياً بأن الحفاظ على الأمن الفكري أمر بالغ الأهمية وخصوصاً لدى فئة الشباب، كونهم في مرحلة عمرية يدفعهم فيها الفضول لاعتناق مختلف الأفكار والتوجهات التي تختلف تمام الاختلاف عن ثقافتنا وهويتنا العُمانية.

نشأة وسائل الإعلام وتطورها في سلطنة عُمان

شهدت وسائل الإعلام في سلطنة عُمان نموا مضطردا، فبعد بداياتها الأولى والمتواضعة في سبعينيات القرن العشرين حققت هذه الوسائل الكثير من التطورات الكمية والكيفية، كما أنها حققت –ولا تزال- تقدما ملموسا على مستوى مكانتها وتأثيراتها المجتمعية، وقد أخذت وسائل الإعلام في سلطنة عُمان طابع المؤسسات المهنية والاحترافية مع بداية العهد السياسي الجديد الذي انطلق بقيادة

السلطان قابوس بن سعيد المعظم في 23 يوليو 1970، فقد تدرجت هذه الوسائل في الظهور منذ ذلك التاريخ، وأصبحت بمرور الوقت أحد العلامات المميزة لهذا العهد السياسي الجديد.

أشارت الموسوعة العُمانية إلى تأكيد عدد من المصادر والوثائق التاريخية بتأسيس أول إذاعة عُمانية سميت (إذاعة الحصن)، وكانت تبث برامجها من صلالة منذ نهاية عام 1959، لكنها كانت محدودة الانتشار وزمن بثها قصير، ولم يكتب لها الاستمرار (وزارة التراث والثقافة،2013)، إلا أن الإرسال الإذاعي المنتظم والممتد بدأ في سلطنة عُمان في 30 يوليو 1970م، أي بعد أسبوع واحد من تولي السلطان قابوس بن سعيد المعظم الحكم في سلطنة عُمان، وكان الإرسال الإذاعي في بداياته محدودا فنيا و جغرافيا وزمنيا (المشيخي، 2015)، حيث لم تتجاوز قوة ذلك الإرسال الإذاعي يومها كيلو واط واحد، كما أن ذلك الإرسال لم يغطِ إلا مناطق محدودة من مدينة مسقط، وكانت ساعات البث الإذاعي اليومي هي الأخرى محدودة في البدايات الأولى؛ أما اليوم فتقدم إذاعة سلطنة عُمان خمسة برامج متوازية هي: (1) البرنامج العام، (2) البرنامج الأجنبي، (3) برنامج الشباب، (4) برنامج القرآن الكريم، و(5) برنامج الموسيقى الكلاسيكية، وذلك على مدار الساعة وإلى مناطق مختلفة من أرجاء سلطنة عُمان، هذا إلى جانب عدد آخر من الإذاعات الخاصة التي انطلقت في بثها منذ عام 2007.

وبدأت الصحافة العُمانية المعاصرة مسيرتها عندما صدر العدد الأول من صحيفة الوطن العربية اليومية وهي صحيفة سياسية عامة في 28 يناير 1971. ثم توالى بعد هذا التاريخ إصدار الكثير من المطبوعات الخاصة والحكومية حتى بلغ عددها في بداية عام 2018 حوالي 84 مطبوعة متفاوتة الصدور حسب التقارير الرسمية لوزارة الإعلام، وينبغي التذكير هنا أن عددا من الشخصيات العُمانية أسست صحفا في شرق أفريقيا وتحديدا في زنجبار ومومباسا في الفترة الممتدة من 1911- 1964، لما أصبح يعرف لاحقا بالصحافة العُمانية المهاجرة (الكندي، 2001). ومن أبرز الصحف التي صدرت في تلك الفترة؛ النجاح 1911 (ناصر بن سالم بن عديم الرواحي)، الفلق 1929 (الجمعية العربية في زنجبار)، المرشد 1942 (أحمد بن سيف الخروصي)، والنهضة 1951 (السيد سيف بن حمود آل سعيد) (الكندي، 2004).

وبدأ البث التليفزيوني في سلطنة عُمان أول إرسال له في 17 نوفمبر 1974م ليغطي مناطق محدودة من مدينة مسقط، كما أن ذلك الإرسال لم يكن يتجاوز الأربع ساعات يومياً؛ أما اليوم فقد أصبح البث التليفزيوني على مدار الساعة من خلال قناة عامة (1974) وأخرى رياضية (2013) وثالثة مباشرة (عُمان مباشرة) (2014)، ورابعة ثقافية (2016).

ومن التطورات الإعلامية المهمة التي شهدتها سلطنة عُمان بداية الاستخدام الجماهيري للشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) عام 1997، وما أعقبها من انتشار للتطبيقات المرتبطة بهذه الشبكة، وحسب آخر الإحصائيات والبيانات المتوفرة، بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان في سلطنة عُمان (95%)، بينما بلغت نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وأصحاب الحسابات النشطة فيها (83%) من إجمالي السكان، ويتداول مستخدمو هذه الوسائل في هذا الفضاء الإلكتروني القضايا والموضوعات والسجالات، ويتبادلون المعلومات والبيانات، ويروجون بضائعهم ويبيعون ويشترون، وبالتالي فهم يتفاعلون في مجال عام (افتراضي)، وينتج عن عملية التفاعل هذه الكثير من التداعيات التي ينبغي الاهتمام بها، وتجنب سلبياتها، وتعظيم فوائدها وإيجابياتها.

لقد أدت وسائل الإعلام في سلطنة عُمان أدوارا مهمة في مسيرة التنمية الشاملة التي شهدتها البلاد منذ 23 يوليو 1970، فكانت -ولا تزال- داعما مهما لمشاريع التنمية المختلفة، وأسهمت برسائلها ومضامينها المختلفة في تحقيق نجاحات متتالية في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والدبلوماسية والسياسة الخارجية؛ كما رصدت هذه الوسائل ووثقت في فترة زمنية طويلة وممتدة ما تحقق من مشاريع البنى الأساسية في مختلف المجالات.

تأثيرات وسائل الإعلام على المجتمع

يعتبر التراث العلمي لعالم الاتصال الكندي مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan) من المصادر المتقدمة التي أشارت إلى تأثيرات وسائل الإعلام، فقد تناول في كتابيّن من أبرز كتبه في هذا المجال وهما: (كوكب جوتنبرغ Gutenberg Galaxy) في عام 1962م، و(فهم وسائل الإعلام Understanding Media) في عام 1964م، تطور تكنولوجيا وسائل الإعلام وتأثيراتها المختلفة على الأفراد والمجتمعات، كما أصبحت مقولته الشهيرة (الوسيلة هي الرسالة The Medium is the Message) إشارة مهمة لأهمية الرسالة الإعلامية وتأثيراتها المختلفة التي أصبحت من المحددات الأساسية لعلاقة هذه الوسائل بجماهيرها والقوى المجتمعية المختلفة داخل الدولة الواحدة؛ بل على مستوى العالم بشكل عام (Logan, 2016).

ويعكس موضوع تأثيرات وسائل الإعلام علاقات التأثير والتأثر بين هذه الوسائل والجمهور، كما أنه كان -ولا يزال- أحد أهم المجالات البحثية في مجال الاتصال ووسائل الإعلام تحت عنوان عريض يطلق عليه (دراسات التأثير)، ومن أبرز تأثيرات وسائل الإعلام كما جاء في مزاهرة (2018):

1. تغيير المواقف والاتجاهات بناء على المعلومات والآراء والتفسيرات المتداولة عبر وسائل الإعلام.
2. التغير المعرفي، وتوجيه طريقة التفكير والقناعات والاتجاهات ناحية القضايا المجتمعية المختلفة.
3. التنشئة الاجتماعية؛ من خلال التأثير على الأهداف والقيم المحركة للسلوك والمحددة للمواقف.
4. إثارة الجماهير وتحريكها للتكيف مع الظروف المستجدة.

5. استثارة الجماهير عاطفيا، وبالتالي التأثير على سلوكياتهم وتوجهاتهم.

6. الضبط الاجتماعي من خلال تحديد ملامح ثقافة المجتمع.

وينبغي التأكيد هنا على أن هذه التأثيرات تحققها وسائل الإعلام باستمرار وبدرجات متفاوتة من مجتمع إلى آخر حسب الأطر السياسية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في العملية الاتصالية وتتفاعل معها، كما أنه ينبغي التذكير بأن هذه التأثيرات كانت حاضرة مع وسائل الإعلام التقليدية، ولا تزال ماثلة مع وسائل الإعلام الجديدة وإن تفاوتت قوتها وسرعة تحققها، وبالنظر إلى هذه التأثيرات وغيرها التي تنسب لوسائل الإعلام، يمكن للمجتمعات والأفراد توظيف وسائل الإعلام بشكل إيجابي ضمن مسيرة تقدم المجتمعات وتطورها، وقد يتم توظيفها بشكل سلبي سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات والدول ولن تتحرك وسائل الإعلام بشكل مستقل أو تعمل في فراغ بل ستكون على الدوام جزءا من منظومة مجتمعية وقوة من القوى المؤثرة في أي دولة من الدول.

ونظرا لأهمية تأثيرات وسائل الإعلام أو ما يطلق عليه بدراسات التأثير، فقد تعددت النظريات العلمية التي تناولتها مقسمّة إياها إلى درجات متفاوتة على النحو الآتي (McQuail, 2009, 383- 398) :

1. تأثيرات مباشرة، وعكستها نظرية «الرصاصة السحرية أو نظرية الحقنة تحت الجلد».

2. تأثيرات محدودة، وفسرتها نظرية «انتقال المعلومات على مرحلتين»، ونظرية «انتشار وتبني الابتكارات».

3. تأثيرات معتدلة، كما قدمتها نظرية «ترتيب الأولويات»، ونظرية «التأطير الإعلامي»، ونظرية «الغرس الثقافي».

4. تأثيرات تراكمية أو قوية، وعكستها نظرية «مارشال ماكلوهان»، ونظرية «دوامة الصمت».

تساعد هذه الأطر النظرية في فهم وسائل الإعلام وإدراك تأثيراتها على الفرد والمجتمع، وتفسير تلك التأثيرات وكيفية التعامل معها، وتضطلع مراكز الرصد والتوثيق بتسجيل هذه التأثيرات وتحليلها جنبا إلى جنب مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية التي تقدم تفسيراتها العلمية بشكل يساعد على التعامل مع التأثيرات السلبية خاصة لوسائل الإعلام.

ومن التأثيرات التي ترتبط بوسائل الإعلام ونشاطها المجتمعي اليوم، ويتردد صداها في الكثير من الدراسات العلمية والنقاشات الجادة، تأثيرات وسائل الإعلام على الأمن الفكري للمجتمعات والشعوب، خاصة مع تعاظم النشاط الاتصالي العابر للحدود الجغرافية والثقافية، وزيادة أعداد مستخدمي الإنترنت ليقترب عددهم إلى اليوم قرابة نصف سكان الكرة الأرضية بما يقارب 5 مليار مستخدم، وتغلغل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة أعداد مستخدميها ليصل عددهم إلى اليوم أكثر من مليارَيّ نسمة حول العالم، وتعكس هذه الأرقام -المرشحة للزيادة بمرور السنوات- حجم التأثيرات المتوقعة لوسائل الإعلام والاتصال حاضرًا ومستقبلا.

تأثيرات وسائل الإعلام على الأمن الفكري للمجتمعات والشعوب، خاصة مع تعاظم النشاط الاتصالي العابر للحدود الجغرافية والثقافية.

وعليه توسع مفهوم الأمن في المجتمعات المعاصرة ليمتد إلى مجالات أخرى تتعدى المواجهة بالسلاح والدفاع ضد عدو معروف ومحدد، إلى أن أصبح صراعا ومواجهة مستمرة ضد الأفكار الدخيلة التي قد تضر بالبنية الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع أو ذاك، سواء كان ذلك على حالات فردية أو جمعية داخل ذلك المجتمع، وهو ما أصبح يعرف بـ «الأمن الفكري». ونظرا لأن هذا النوع من الأمن مرتبط بتداول الأفكار ونشرها وصراع الثقافات والهويات وتفاوتها، فإن وسائل الإعلام تعد أحد أبرز المؤثرين في زعزعة الأمن الفكري، حيث تستخدم هذه الوسائل قديمها وجديدها في صراع الأفكار ونشرها وتداولها، وبمرور الوقت تعمق خطر الأمن الفكري، عندما أصبحت المجتمعات تشهد خطر (الأمن المعلوماتي) المرتبط باستخدام البيانات ونشرها واختراقها عبر الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) وتطبيقاتها المختلفة خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، ولمواجهة مهددات الأمن الفكري والمعلوماتي حشدت المنظمات والدول جهودها للتوعية بهذه المفاهيم، والعمل على تقييم الأفكار الدخيلة المهددة للأمن الفكري، وآليات حماية الأمن المعلوماتي، لا سيما مع التطورات التقنية المتسارعة، وانتشار الإنترنت، وتعدد وسائل التواصل الاجتماعي وسرعة انتشارها، ففتحت المجال واسعا لانتشار الكثير من الأفكار والقيم والخطابات «العالمية»، ومكنت الأفراد العاديين من الوصول إلى البيانات واختراقها، وفي الحفاظ عليه في ذات الوقت، ولذلك يحتل الأمن الفكري مكاناً بارزاً للمسؤولين في المجتمع المعاصر

مفهوم الأمن الفكري وأهميته

مفهوم الأمن يتصف بالشيوع من حيث التداول والاستخدام، فنجد من الشائع استخدام مصطلحات ومنها الأمن النفسي، والأمن الفكري، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، إلا أن هذا المصطلح يتصف بالغموض كذلك، ويعزى ذلك لارتباطه الشديد بالإنسان والمجتمع الذي ينطلق منه هذا المفهوم شأنه شأن غيره من المفاهيم الفكرية والإنسانية (حكيم، 2008).

ونظرا لحداثة مصطلح الأمن الفكري تتباين الآراء حول المقصود به؛ فيعرفه التركي (2006، ص. 66) على «أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم آمنين مطمئنين على مكونات أصالتهم وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية»، ويعرفه الجحني (2007، ص. 56) بأنه «تأمين أفكار وعقول أفراد المجتمع من الأفكار الخاطئة التي تشكل خطرا على قيم المجتمع وأمنه بوسائل وبرامج وخطط متعددة شاملة لجميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية»، ويمكن تعريفه بأنه «الاطمئنان إلى سلامة الفكر من الانحراف الذي يشكل تهديدا للأمن الوطني أو أحد مقوماته الفكرية والعقائدية والثقافية والأخلاقية والأمنية» (الزهراني، 2011، ص. 6).

يعرف الأمن الفكري بأنه تأمين أفكار وعقول أفراد المجتمع من الأفكار الخاطئة التي تشكل خطرا على قيم المجتمع وأمنه.

ويرى الهماش (2012) أن الحاجة للأمن الفكري تعود لعدة اعتبارات منها:

1. أهمية العقل ومنزلته، فالعقل محرك الإنسان وقائد توجهاته، وهو أساس الحسن والذم والقبول والرد، وبه يستطيع الإنسان أن يتخذ قراراته في هذه الحياة سلبا أو إيجاباً.

2. إن تحقيق الأمن الفكري يعد حماية للثوابت، فهو ينبع من ارتباطه بدين الأمة المتمثلة في سلامة العقيدة واستقامة السلوك، وإثبات الولاء والانتماء لها مما يؤدي إلى التلاحم والترابط في المجتمع.

3. إن تعزيز الأمن الفكري يعمل على الوقاية من الجرائم فتنخفض معدلاتها، وبالتالي يقل الإنفاق المخصص لمواجهة الجرائم، فتسخر الميزانيات في إقامة المشاريع بما ينفع المجتمع اقتصاديا ومعيشيا ويسهم في تقدمه وازدهاره.

4. تحقيق الأمن الفكري هو المدخل الحقيقي للإبداع والتطور والنمو لحضارة المجتمع وثقافته، كما أنه يوفر الحماية للمجتمع عامة وللشباب خاصة، ويقيهم مما يرد عليهم من أفكار دخيلة هدامة.

أسس الأمن الفكري

يشير الوادعي (2016) إلى أن الأمن الفكري يستند على أسس وركائز تداولتها الدراسات والمصادر وتشمل:

1. الأساس العقدي:

عقيدة الإنسان تعد محورا وركيزة أساسية في تشكيل رؤيته وأفكاره عن الكون والإنسان والحياة وعلاقة كل منها بالخالق، كما أنها تعمل على صياغة أفكاره لما هو دور الإنسان في هذه الحياة، والأساس العقدي ينطلق من إيمان الإنسان الكامل ويقينه وتسليمه المطلق بما جاء عن الله تعالى في كتابه وعن النبي صلى الله عليه وسلم في سنته مما يدفعه إلى ترجمة هذه المعتقدات إلى سلوكيات واتجاهات تحكم حياة المسلم على المستوى الشخصي والعام (الوادعي، 2016).

2. الأساس الاجتماعي:

الأمن الفكري يرتبط بمجموعة من المؤثرات الاجتماعية التي لها تأثير مباشر، سلبا أو إيجابا، بالأمن الفكري للفرد والمجتمع، ومن أبرز القوى الاجتماعية المؤثرة هي التنشئة الأسرية، الإعلام والحالة الاقتصادية.

أ- التنشئة الأسرية: الأسرة هي أساس المجتمع وعموده، وهي المحضن والمؤثر الأول للفرد منذ ولادته وخلال فترة تكوينه، وتشكيل شخصيته في أول مراحل حياته، وعليه فالأسرة يعول عليها تربية الفرد وتنشئته تنشئة سليمة مبنية على العقيدة الإسلامية، وتعليمه ثقافة المجتمع وعاداته، لخلق مجتمع قوي ومتماسك.

ولتحقيق الأمن الفكري فإن دور الأسرة يكمن في تربية الأبناء تربية إسلامية صحيحة معتدلة، وغرس حب الوطن في أنفسهم اعتمادا على اللغة الإيجابية التي تعكس تطلعاتهم لمستقبل مشرق، كما أن الأسرة منوط بها إشاعة ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة وتحذيرهم من اتباع المناهج العقائدية والفكرية المنحرفة والمتطرفة وحثهم على اتباع العلماء وأولي الأمر (الوادعي، 2016).

ب- الإعلام: يشكل الإعلام التحدي الأخطر على الأمن الفكري في المجتمعات العربية والإسلامية، فسهولة الوصول لمختلف قنواته المرئية والمسموعة والمكتوبة تجعله ذا دور بارز في التأثير على الفرد وتوجهاته تجاه قضايا المجتمع، وللإعلام دور في تعبئة الرأي العام للمجتمع بالأخبار والمعلومات التي تؤثر على أفراد المجتمع ومؤسساته.

إن تحقيق الأمن الفكري من خلال وسائل الإعلام يستلزم توعية القائمين عليها بالدور الذي أوكل إليهم في إثراء عقول الجمهور المتلقي، والعمل على دحض الشبهات التي تغير معالم الإسلام وإبراز الأخلاق الحسنة التي حث عليها الإسلام، ومنها العدل، والرحمة، والتسامح (الوادعي، 2016)، كما أن الإعلام يمكن أن يمارس دوره في توفير الأمن الفكري برصد الظواهر الدخيلة على فكر المجتمع وثقافته وعقيدته، وتدفع إلى نشأة عقول منحرفة، ويعمل بعدها على تبني مواد وبرامج تهدف إلى تبصير الجماهير بهذه الظواهر وخطورة العادات والتقاليد الغربية على قيم مجتمعنا الإسلامية وثقافته (البياتي، 2017).

ج- الحالة الاقتصادية: تعد الصعوبات الاقتصادية والحاجة المالية للأفراد مصدرا لزعزعة أمن المجتمع ومؤسساته، إذ تستغل الجهات المشبوهة، والتي لها مصالح خفية حاجة الأفراد للمعيشة لخدمة أهدافها في إيقاع الضرر بالمجتمع والبلد، ويشير أبو حمدي (2010، ص. 40) إلى هذا موضحا أن «الحالة الاقتصادية السيئة تؤدي إلى ظهور تيارات فكرية لا يتحقق من خلالها الأمن الفكري، فمن خلال هذه التيارات الفكرية يقوم البعض باستخدام هذه الأفكار الضالة من خلال تصرفات وأفعال مخالفة للدين.»

وليتحقق الأمن الفكري يجب تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال التركيز على تنمية أفراد المجتمع وتعليمهم وتسليحهم بالمهارات اللازمة للالتحاق بسوق العمل، كما يجب تفعيل دور الجمعيات الخيرية ليتسنى للأفراد الانشغال بطلب العلم والمعرفة.

دور الأمن الفكري

للأمن الفكري أبعادٌ سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وحضارية يلخصها الفقي (2009، ص.16) في الشكل التالي:

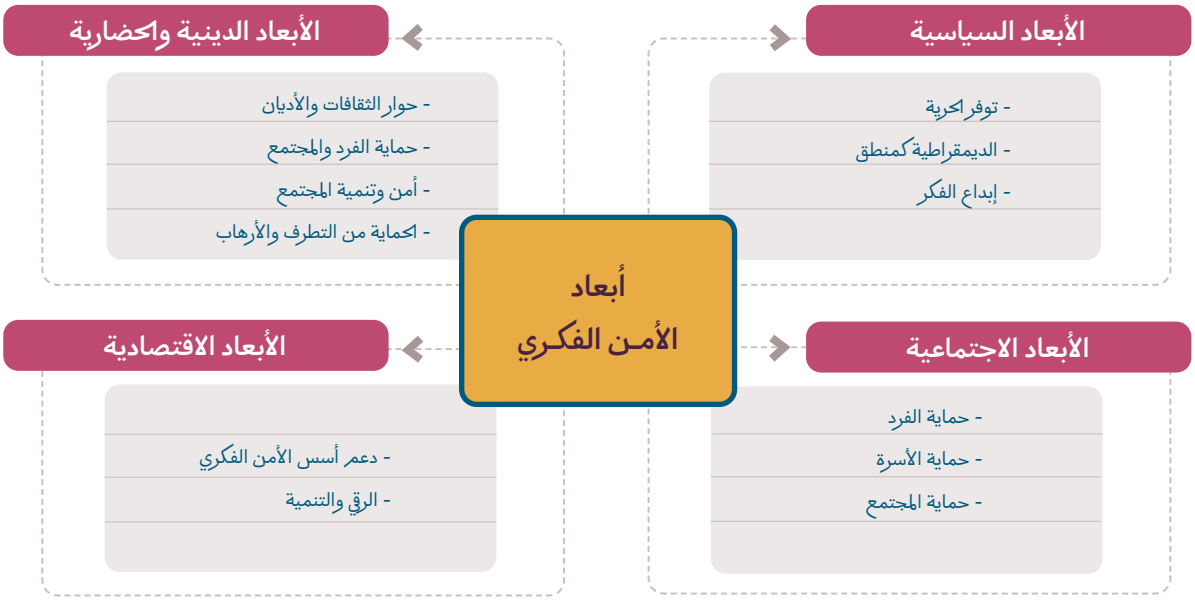

كما أن للأمن الفكري دوراً مهما لاستقرار الأفراد والمجتمعات على المستوى الديني والخلقي والمستوى الاجتماعي والمستوى السياسي (ناصف، 2020).

1. دور الأمن الفكري في الاستقرار الديني والخلقي:

يشير السديس (2005) إلى مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية التي يحققها الأمن الفكري في المجتمع وتعمل على تنظيم الممارسات الفكرية للأفراد، ومن هذه المبادئ:

1- يوفر الحماية لأهم مكتسب في المجتمع وهو دين الأمة وعقيدتها.

2- يعمل على تصحيح المفاهيم الشرعية وتنقيتها من المصطلحات والفهم المشبوه والخاطئ.

3- يعمل على تمكين أبناء الأمة من التحاور مع الحضارات الأخرى بثقة وبدون تطرف.

4- يدعم الحوار الفكري الذي بدوره يتم التصدي للإرهاب.

2. دور الأمن الفكري في الاستقرار الاجتماعي:

ذكر ناصف (2020) أن الإسهامات الاجتماعية للأمن الفكري تشمل ما يلي:

1- ضبط الظواهر الاجتماعية السلبية التي تنتشر في المجتمعات المعاصرة.

2- تشجيع العلاقات الاجتماعية الحسنة وتحفيزها، ومد جسور التعاون والمحبة بين أفراد المجتمع.

3- دعم المصالح الاجتماعية الخاصة للأفراد والعامة في المجتمع.

4- توفر المناخ الملائم لمناقشة المشكلات الاجتماعية وتداولها في المجتمع، والوقاية منها، ومعالجتها عند وقوعها.

3. دور الأمن الفكري في الاستقرار السياسي:

أورد ناصف (2020) أن الأمن الفكري يعمل على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال ما يلي:

1- التعبئة الفكرية، ذلك أن تحقيق الأمن الفكري له مردود إيجابي للمجتمع.

2- دعم الأخوة بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى الترابط والتكاتف بين أبنائه.

3- تحقيق سلامة الفكر، ومقاومة الأفكار الدخيلة التي تضر وتؤثر على المجتمع.

4- التصدي للجريمة ومقاومتها مما يعزز الاستقرار الداخلي للوطن.

الأمن الفكري في سلطنة عُمان

اهتمت سلطنة عُمان بموضوع الأمن الفكري، وذلك استنادا إلى إرثها الحضاري العريق، وإلى فكر جلالة السلطان الراحل، فقد أولى -طيّب الله ثراه- اهتماما كبيرا بالأمن عامة والأمن الفكري خاصة، ففي خطابه في مجلس عُمان عام 2011 أكد على ضرورة الاهتمام بتربية النشء وغرس الخصال الحميدة في نفوسهم على مستوى الأسرة والمدرسة، وجميع المؤسسات التربوية لتكون القيم العربية والاسلامية بمثابة درع يحميهم من الأفكار الدخيلة التي تدعو الى التشدد والعنف والكراهية والتعصب والاستبداد بالرأي وعدم قبول الآخرين، وهي خصال ينبذها المجتمع العُماني الأصيل (وزارة الإعلام، 2015). كما عرفت سلطنة عُمان بسيرها على سياسة أساسها التعاون مع الجميع وعدم مقاطعة أي من دول الجوار والعالم، والتعامل بمبدأ الاحترام المتبادل والحوار مع الآخرين، ونبذ العنف ليكون حلاً لمعالجة الخلافات (الفهدي وآخرون، 2020).

كما يولي جلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله- اهتماما بترسيخ المبادئ والقيم العُمانية الأصيلة وهي قيم تعد مرتكزا أساسيا في الخطط التنموية للسلطنة، التي ركزت على الهوية والمجتمع والإنسان ليكون محورا من المحاور الأساسية لها، ففي خطاب جلالته في يناير 2022 أكد على ذلك قائلا: «ونُهيبُ بأبنائِنَا وبناتِنَا التمسُّكَ بالمبادئِ والقيمِ، التي كانت وستظلُ ركائزَ تاريخِنَا المجيدِ، فَلْنَعْتزّ بِهَوِيَتِنَا وجَوْهَرِ شخصيتِنَا، ولِنَنْفَتِحْ على العالَمِ، في توازنٍ ووضوحٍ، ونَتَفَاعَلْ معه بإيجابيةٍ، لا تُفْقِدُنا أصالتَنَا ولا تُنسينا هويتَنَا» (السلطان هيثم بن طارق، 2022) .

وفي لقائه بشيوخ ولايات محافظتي الداخلية والوسطى في الرابع من يناير 2022 أشار جلالته إلى الدور الكبير الذي تؤديه الأسرة في تربية الأبناء وأهمية حماية الأبناء من الأخطار التي تحملها وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام، فقد وضح ذلك في قوله «إن تربية الأبناء لا تتم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، بل هي جزء من أصل المجتمع العُماني ... عندما يتشرب أبناؤنا عاداتنا وتقاليدنا والتمسك بالأسرة والمجتمع يتحقق نجاح المجتمع... كما أن التقنيات الحديثة وُجدت لخدمة البشرية، لكننا مع الأسف نستغلها بطريقة سلبية جدًا، وقد أثّرت على النشء، ليس في بلدنا وحسب ولكن في جميع أنحاء العالم» (السلطان هيثم بن طارق، 2022)، ووجه جلالته أفراد المجتمع إلى المحافظة على إرثنا وترابطنا الاجتماعي، وعلى تربية أبنائنا وبناتنا التربية الصالحة.

أشار جلالته إلى الدور الكبير الذي تؤديه الأسرة في تربية الأبناء وأهمية حماية الأبناء من الأخطار التي تحملها وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام.

إلى جانب دور الأسرة والتوعية بأهمية دورها في غرس الثقافة والهوية العُمانية وحفظ العادات والأخلاق الأصيلة تسعى سلطنة عُمان إلى تحقيق الأمن الفكري وحفظه من خلال تركيز التعليم على غرس القيم الإسلامية، حيث إن العقيدة -كما تم الإشارة إليه سابقا- تعد ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الفكري، ولهذا نجد أن نظام التعليم في سلطنة عُمان يهدف إلى «تنمية مختلف جوانب شخصية المتعلم تنمية شاملة في إطار مبادئ العقيدة الإسلامية» (وزارة التربية والتعليم، 2019)؛ فتنمية الإنسان والمجتمعات واستقرارها لا تتحقق بدون أساس عقائدي ثابت وراسخ.

ولوسائل الإعلام العُماني دور كذلك في حفظ الأمن الفكري إذ يحسب لهذه الوسائل مساهمتها المستمرة في حفظ السلم الاجتماعي والحفاظ على الهوية الوطنية ووحدة التراب العُماني، ومع تراكم الطفرات التقنية التي يشهدها مجال الاتصال ووسائل الإعلام في سلطنة عُمان والعالم بشكل عام، والتأثيرات التي تحدثها هذه الوسائل على الأفراد والمجتمعات، ينبغي التذكير بما يلي:

1. ضرورة التعامل مع قضايا السلم الاجتماعي والهوية الوطنية والوحدة الوطنية والأمن الوطني والدولة المدنية كونها مبادئ ومنطلقات أساسية للعمل الإعلامي وللرسائل المقدمة للجماهير، وأن تضع المؤسسة الإعلامية، أيا كانت ملكيتها، نصب أعينها تجنب تقديم وبث رسائل إعلامية قد تؤثر سلبا على قناعة الجماهير بمكانة هذه المبادئ وأهميتها.

2. تأكيد الحفاظ على مكتسبات التنمية واجب أصيل من واجبات المؤسسة الإعلامية، أيا كانت ملكيتها، ويقتضي الحفاظ على تلك المكتسبات والبناء عليها إفساح المجال لرسائل إعلامية نقدية تقدم قراءات هادفة متعددة ومتنوعة للمشاريع التنموية، ويفتح هذا الاتجاه النقدي الباب أمام الجمهور العام للمشاركة الإيجابية في تحقيق المزيد من المكتسبات في المستقبل.

3. تعزيز قيم المواطنة في عقول الناشئة والشباب وبقية أفراد المجتمع من خلال برامج إعلامية تتمثل هذه القيم وتناقشها وتدفع إلى تبنيها والبناء عليها.

4. دعم قيم التعددية والتنوع في المجتمع على شكل برامج ورسائل إعلامية بصورة تؤكد أن الاختلاف مظهر من مظاهر القوة ويصب في مصلحة بناء مجتمع قوي ومتماسك على المدى الطويل، وأن الاختلاف الثقافي والتعدد الفكري لا يمثل مصدر قلق للمجتمع، بل على العكس من ذلك، وفي حال احتضانه ومناقشته ونقده يشكل مصدراً منطقيا وعلميا.

5. تشجيع توظيف الثورة المعلوماتية والإعلامية وما يرشح منها من تطبيقات جديدة في خدمة المجتمع، والتعامل مع هذه الوسائل وتطبيقاتها المتفرعة والمتجددة باستمرار بأسلوب نقدي يميز بين غثها وسمينها؛ كما ينبغي على وسائل الإعلام تشجيع أفراد المجتمع على التحول من فئة مستهلكي هذه الوسائل وتطبيقاتها إلى فئة المنتجين الفاعلين والمؤثرين.

6. دعم قيم حرية الرأي والتعبير وتشجيع الأفراد والمؤسسات على مواجهة الحجة بالحجة والرأي برأي مخالف، لا سيما أن التطورات التي حققتها وسائل الإعلام على مستوى تعدد أشكالها وأساليبها وفرت وسائل ومساحات جديدة للتعبير عن الرأي وتقديم المعلومات.

7. تطوير الأساليب المهنية والاحترافية لتقديم الرسائل والمضامين الإعلامية؛ حتى تحقق تلك الرسائل أهدافها وتأثيراتها المجتمعية المنشودة.

8. الإقرار بالطبيعة التنافسية لأداء وسائل الإعلام؛ حتى تحافظ على مكانها ومكانتها في النسيج المجتمعي، والتأكيد على أهمية التحول إلى مفاهيم الصناعة الإعلامية وممارساتها.

أهم المشكلات الأمنية المرتبطة بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عُمان

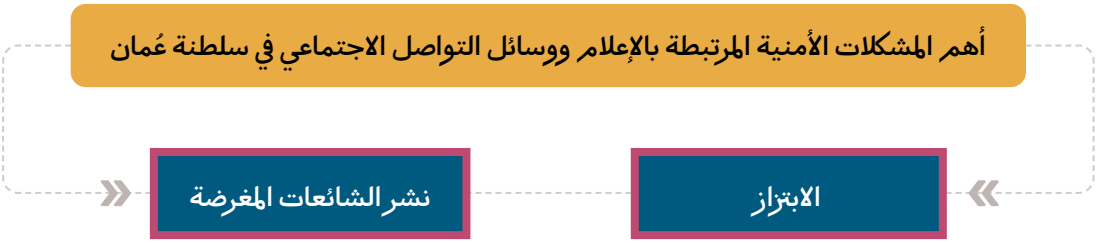

1- الابتزاز

التقدم التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم ارتبط بجرائم إلكترونية مستحدثة منها جريمة الابتزاز الإلكتروني، ويعرف أحمد وعبد النبي (2022) الابتزاز الإلكتروني بأنه عملية تهديد وترهيب للضحية بنشر صور أو مواد فيلمية أو تسريب معلومات خاصة بالضحية مقابل دفع مبالغ مالية، أو استغلال الضحية للقيام بأعمال غير مشروعة لصالح المبتز مثل تسريب معلومات سرية مرتبطة بجهة العمل أو أعمال منافية للشرع والخلق أو القانون.

مصدر الابتزاز الإلكتروني قد يكون من خارج الدولة ويكون عادة من قبل عصابات تستهدف الأفراد داخل البلد للحصول على مكاسب مادية، وقد يكون المصدر من داخل البلد وعادة ما يكون من قبل أشخاص معروفين للضحية والهدف منه الحصول على مكاسب مادية أو علاقات محرمة أو الانتقام من الضحايا والإضرار به (وزارة النقل والاتصالات، 2019).

وقد أدى الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي وبرامج المحادثات الإلكترونية إلى انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في دول الخليج العربية ومنها سلطنة عُمان؛ ففي حين سجلت حالة واحدة للابتزاز الإلكتروني في 2011 تشير إحصائيات هيئة تقنية المعلومات إلى تسجيل 161 حالة ابتزاز إلكتروني عام 2016 (البراشدي والظفري، 2020) ووصلت حالات الابتزاز الإلكتروني إلى 1479 حالة عام 2017 و1414 حالة في 2018، و607 في النصف الأول من 2019 مما يلفت النظر إلى وجود تصاعد كبير في هذه الظاهرة في سلطنة عُمان، وتوضح إحصائيات هيئة تقنية المعلومات أن الفئة العمرية 15-45 سنة هي الأكثر تعرضا للابتزاز وأن معظم البلاغات كانت من الذكور حيث وصلت بلاغات الذكور 70% بينما البلاغات المقدمة من الإناث وصلت إلى 30% (وزارة النقل والاتصالات، 2019).

آثار الابتزاز

تؤدي جريمة الابتزاز الإلكتروني إلى انتشار جرائم أخرى في المجتمع مثل الزنا والقتل والدعارة والانتحار كما تؤدي إلى انتشار الأمراض الجنسية، إضافة لذلك فلهذه الجريمة عواقب نفسية فهي تؤدي إلى انتشار الخوف وعدم الطمأنينة، كما أن الضحية قد يعاني من أوضاع نفسية تشمل القلق والتوتر والشعور بالذنب والترهيب النفسي وصعوبات النوم والسهر والكوابيس، وقد يتبع ذلك سلوكيات تؤدي إلى نتائج تؤثر على حالة الفرد الاقتصادية والاجتماعية فقد تترك الضحية العمل رغم الحاجة لمصدر الدخل كما أن الابتزاز الإلكتروني يؤدي إلى قلة التركيز وقلة الإنتاجية في العمل (البداينة، 2014).

وتشير دراسة للبراشدي والظفري (2020) حول ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في المجتمع العُماني إلى الآثار الآتية:

أ- الآثار النفسية:

- الخوف والقلق المستمر من عوائق الابتزاز.
- عدم القدرة على القيام بممارسات الحياة اليومية (العمل أو الدراسة).
- الشرود والسرحان بسبب التفكير الدائم.
- الوسواس القهري الناتج عن الرعب الشديد من الابتزاز.
- فقدان الشهية.
- انعدام النوم.

ب- الآثار الاجتماعية:

- إفساد قيم المجتمع وأخلاقياته.
- تفكك الأسرة، وقوع حالات طلاق.
- ضعف إنتاجية أفراد المجتمع.
- انتشار جرائم أخرى ذات صلة بالابتزاز (القتل، والدعارة، والسرقة...).
- حدوث حالات انتحار.

ج- الآثار الاقتصادية:

- توقف الضحية عن العمل والدراسة.
- استنزاف أموال الضحية.
- لجوء الضحية للسرقة.

الابتزاز في التشريع العُماني

الابتزاز فيه إفساد للخلق واعتداء على الأموال والأعراض؛ ولذلك فالشريعة الإسلامية تعده جريمة تستحق العقوبة، ويجرم المشرع العُماني الابتزاز وأولت حكومة سلطنة عُمان اهتماماً بالابتزاز؛ نظرا لعواقبه الوخيمة على الفرد والمجتمع، وأصدرت قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في فبراير 2011 (الجريدة الرسمية، 2011).

والقانون العُماني يعرف الابتزاز الإلكتروني بأنه تهديد شخص، أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو امتناع ولو كان هذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً، وتنص المادة الثامنة عشر من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على عقوبة الابتزاز الإلكتروني حيث تنص على أنه:

«يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف ريال عُماني ولا تزيد على ثلاثة آلاف ريال عُماني أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات في تهديد شخص وابتزازه لحمله على القيام بفعل أو امتناع ولو كان هذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعا، وتكون العقوبة السجن المؤقت مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال عُماني ولا تزيد على عشرة آلاف ريال عُماني إذا كان التهديد بارتكاب جناية أو بإسناد أمور مخلة بالشرف أو الاعتبار» (المركز الوطني للسلامة المعلوماتية، 2023).

2- نشر الشائعات المغرضة

تعرف الشائعات بأنها «خبر منظم، قابل للتصديق، مجهول المصدر، له قابلية الانتشار في المجتمع بدافع التأثير على الانفعالات والعواطف، وتعرف كذلك بأنها كل ما ينشر أو ينتشر بين الناس من أخبار وروايات قد تكون صحيحة وغالبا ما يكون مبالغا فيها أو بعيدة عن الصحة ولغرض التأثير في الرأي العام أو قيادته بطريقة غير سليمة» (حسن، 2016، ص. 438)، ويشير الرواس والحايس (2016) إلى أن الشائعة تتسم بسبعة خصائص تشمل: سهولة التنقل والانتشار، والغموض، والازدهار في غياب الأخبار والمعلومات الصحيحة، وقابلية التصديق، وأنها تنفيس عن المشاعر المكبوتة وتعبر عن جزء بسيط من الحقيقة وأنها مشحونة بشحنة انفعالية قوية.

وتعد الشائعات من أخطر الظواهر الاجتماعية، وذلك لخطورة تأثيرها على السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتشير الأحداث والمواقف التاريخية أن الشائعات تصاحب حالات الصراع والنزاع والاختلاف بين الجماعات البشرية والمجتمعات، كما تبين نشاط واسع للشائعات في حالات الأطماع الاقتصادية والسياسية والفترات التي تسودها حالات التغييرات الثقافية والسياسية والاجتماعية.

كما يشير الرواس والحايس (2016) نقلا عن المري (2005) إلى ستة أهداف أساسية للشائعات هي:

1- الفرقة وتفتيت الشعب: فتستخدم الشائعة لإثارة الكراهية بين أفراد المجتمع وتفرقة الشعب.

2- قياس الرأي العام: فتستخدم الشائعة لمعرفة توجهات الرأي العام والمجتمع حيال قضايا معينة، وذلك بهدف الوقوف على رأي المجتمع قبل اتخاذ القرارات.

3- تحطيم مصادر الأخبار: حيث تستخدم الشائعة لتقليل قيمة مصدر الأنباء والتشكيك في مصداقيته.

4- الحصول على معلومات صحيحة: فيسرب مصدر الشائعة معلومة خاطئة ومبالغ فيها ليضع الطرف الآخر تحت ضغط المبالغة حتى يعطي المعلومة الصحيحة.

5- التمويه: فيتم إطلاق شائعة بهدف إخفاء حقائق وخطط خفية وغالبا تستخدم وقت الحروب.

6- تشويه الرموز والمراكز الشخصية: تستخدم هذا النوع من الشائعات بهدف تشويه رموز الدولة والشخصيات المهمة وزعزعة الثقة بهم بين الجماهير.

ولوسائل الاتصال دور بارز في نشر الشائعات، فالصحف مثلا تسهم في نشر الشائعات عن طريق تمويه المعلومة أو عدم التحقق منها، وفي ظل نمو وسائل الإعلام الجديدة والتسارع في استخدام شبكة المعلومات وتطور وسائل التواصل الاجتماعية أصبح المناخ ملائما لانتشار الشائعات، وسرعة تداولها، ووصولها لأعداد كبيرة من الأفراد خلال فترات قصيرة، كما أن وسائل الاتصال تسهم في تخطي الشائعات للحدود المحلية وعبورها للحدود العالمية، كما توفر الوسائط المتعددة (الصوت والصورة والكلمة والنص) عناصر جديدة في نشر الشائعات بين المتلقين.

الشائعات في المجتمع العُماني

في دراسة الرواس والحايس (2016) عن الشائعات في المجتمع العُماني تبين أن أكثر الشائعات انتشارا تصنف على النحو الآتي:

1- المجال الاقتصادي:

أكثر الشائعات انتشارا هي المرتبطة بالمجال الاقتصادي فتكثر الإشاعات حول الرواتب والأسعار والمنتجات الغذائية وما يحيط بها من فساد وتأثيرها على الصحة.

2- القضايا السياسية والإدارية:

تشكل ثاني مجال تتركز حوله الشائعات في المجتمع العُماني حيث تتطرق إلى النظام السياسي والعلاقات الخارجية والنظام الإداري والمالي والشخصيات المهمة.

وتكمن خطورة انتشار الشائعات في هذين المجالين في دور هذه الشائعات في إثارة القلاقل وزعزعة أمن الوطن والمواطن، مما يؤكد ضرورة وأهمية الوقوف على أسباب هذه الشائعات المغرضة وعدم تداولها حفاظا على أمن البلد وقاطنيه.

3- القضايا الثقافية:

تعد ثالث مجال للشائعات في المجتمع العُماني، ففي حين تقل الشائعات عن العادات والمعتقدات الدينية والوطنية يلاحظ وجود انتشار للشائعات المتعلقة بالخرافات والأساطير.

ويعد انخفاض الشائعات حول الموروث الثقافي والأديان انعكاسا لجهود الدولة في تنمية فكر المواطن العُماني وتأكيدها على التعايش السلمي والوحدة الوطنية.

وقد لوحظ أنه يوجد انخفاض في مستوى الشائعات حول المؤسسة العسكرية، ويعزى هذا إلى اعتزاز الشعب العُماني بالجهات العسكرية والأمنية وما تقدمه من أدوار ملموسة في حماية الوطن والمواطنين لاسيما في فترات الأزمات والمحن والكوارث الطبيعية.

أثر الشائعات على المجتمع

للشائعات آثار جسيمة على الفرد والمجتمع، وتعد من أخطر الأساليب المستخدمة للتأثير على الجماهير وزعزعة الأمن في البلد، فالشائعات تعمل على إرباك المجتمع من خلال النواحي الآتية (حربي، 2021):

- تؤدي الشائعات إلى عرقلة العمل الجماعي المنسق مما يؤدي إلى عرقلة إنجاز العمل، الذي يعرقل مسيرة المؤسسات في الدولة ويؤدي إلى تراجع إنتاجيتها.
- تحطم الشائعات معنويات المجتمع وتزعزع إيمانه بمبادئه وأهدافه.
- تثير روح الانقسام بين المواطنين.
- تشجع المجتمع على الاستسلام واليأس.
- تفقد المواطنين ثقتهم في المسؤولين مما يؤدي الى خلق فجوة بين المواطن والحكومة ويعرقل عملية النماء والتطوير.

كما تعد الشائعات من أدوات القتال النفسي وتزداد أهميتها في أوقات الكوارث والأزمات والأوقات المصيرية في الدول؛ ولذلك أصبحت ركيزة أساسية وآلية حرب نفسية تستخدم لبث الرعب وتحطيم المعنويات وإحداث البلبلة في المجتمع، وبين أفراد البنية العسكرية للدولة (حسن، 2016).

الشائعات في التشريعات والقوانين

إن مسؤولية الفرد ووعيه بدوره في الحرص على عدم نقل الشائعات تنبع أولا من المسؤولية الدينية والأخلاقية مصداقا لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (القرآن الكريم، سورة الحجرات: 6)، أما المسؤولية القانونية فتأتي امتثالا للقوانين والتشريعات في البلد.

كفلت القوانين والتشريعات في سلطنة عُمان سيادة القانون لحماية المجتمع أفراداً ومؤسسات من آفة الشائعات، ويعد قانون الجرائم المعلوماتية تجسيدا لحرص الحكومة على حماية الفرد والمجتمع من هذه الآفة، فقد صدر قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في 2011 لمعالجة وتنظيم الاختلالات التي تتم على وسائل التقنية بمختلف أشكالها، وشمل ذلك تقسيما نوعيا حسب المستهدف من الأخبار الكاذبة أو المضللة بدءا بالدولة، والمؤسسات، والأفراد، وحتى ما يضر بالأسواق والقطاعات الاقتصادية، وأثمر عن ذلك تصد مناسب لهذه التصرفات السلبية التي تنطوي على نوايا ومنافع تتمثل في الانتشار، أو خلق صورة ذهنية سلبية عن طرف ما، أو بدافع انتشار ثقافة اللهاث وراء الأسبقية العمياء (جريدة عُمان، 2022).

وجاء في الباب الثالث من النظام الأساسي الحديث لسلطنة عُمان الصادر بموجب المرسوم السلطاني (6/ 2021) في المادة 15 منه أن التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي إلى الفرقة، أو الفتنة، أو المساس بالوحدة الوطنية، فلا مصلحة تعلو مصلحة الوطن وصون كرامة الجميع من الشائعات والمضللين مسؤولية الجميع والتصدي لكل من لم يملك مصدرا ونبذهم من حولنا، وهو ما يؤكد حرص جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- على صون اللحمة الوطنية، وحفظ البلد من الزعزعة والشقاق، وهدم القيم والتي قد تكون نتائج للآفات المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي.

وفي التشريع العُماني يعد مرتكب فعل نشر الإشاعة وتداولها متساو في التشريعات العُمانية الجزائية من حيث ترتيب آثارها طالما ثبت هوية مرتكبيها، كما وقد تصدى المشرع العُماني للمتطفلين على خصوصية الأفراد وعاقب على إذاعة الأخبار الشخصية، وعدّها من الجرائم الماسة بالأسرة والعائلة حتى لو ثبت صحتها.

التصدي للمشكلات الأمنية المرتبطة بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

دور التربية الإعلامية في تأسيس إطار وطني للتربية الإعلامية في سلطنة عُمان

دعا انفجار البث الفضائي واكتساح تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتشعب أدوار الأطراف المتدخلة في المنتوج الإعلامي الكثير من الباحثين والخبراء إلى التساؤل عن الكم الهائل من المعلومات التي تقدم خصوصا لفئة النشء وعن كيفية فهم هؤلاء لهذه المحتويات، فتكنولوجيات الاتصال والإعلام تجاوزت الحدود الإقليميّة وفرضت تدفقا دوليا للمعلومات يصعب التصدي له، ولم تعد دول العالم تتحكّم فيما يروّج من مادة إعلاميّة داخل حدودها، ولم تعد قادرة على مواجهة الاكتساح الإعلامي بجميع أنواعه. فما تتميّز به البيئة الاتّصالية الجديدة من تفاعلية وتشاركية وحرّية في التواصل أدّى إلى ظهور مفهوم (المجتمعات الافتراضية)، هذه التحوّلات، جعلت المتلقي أكثر عرضة للمادة الإعلاميّة والثقافيّة المبطنة بخلفيات مذهبيّة وسياسيّة مختلفة لمنتجيها ضمن فضاءات إعلاميّة تغلب عليها الفوضى، وعادة ما يغفل هذا المتلقي عن ظروف إنتاج هذه المضامين الإعلامية وكذلك عن خلفياتها الإيديولوجية وعن أهدافها الدعائية أو التحريضية.

من هنا اتجهت مبادرات المنظمات الدولية وتحديدا المنظمة الأممية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) نحو كيفية تدريب الأفراد وإكسابهم المهارات التي تساعدهم على التعامل مع وسائل الإعلام الجديدة، استخداما وفهما وتقييما لمحتوياتها بشكل نقدي والمشاركة الإبداعية في صناعة مضامين إعلامية تناسب المناخ الاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي يعيشون فيه، هكذا نشأت التربية الإعلامية لتأخذ شرعيتها من هذا الخوف من مخاطر المحتويات الإعلامية وتأثيرها، فهو مفهوم مستوحى من موقف دفاعي يرمي إلى حماية النشء خاصة من التأثير السالب لوسائل الإعلام.

١. الإطار المفاهيمي للتربية الإعلامية

يعد إعلان جرانوالد (Grunwald Declaration) في ألمانيا عام 1982، من أوائل الأطر المفاهيمية المؤسسة لمفهوم التربية الإعلامية، إذ حدد المبادئ التي وضعت على أساسها برامج التربية الإعلامية ومن بينها: «تنظيم ودعم برامج التربية الإعلامية من مرحلة ما قبل المدرسة إلى الجامعة، وكذلك تعليم الكبار، وتهدف إلى تطوير التقنيات والمواقف التي تفضي إلى تنمية الوعي المعرفي وبالتالي كفاءة أكبر لمستخدمي وسائل الإعلام» (اليونسكو،1982) ، ويعد هذا الإعلان أحد أهم الوثائق المرجعية للتربية الإعلامية؛ لأنه يوثق لكيفية تطبيق هذه البرامج والتي تتلخص في تمكين الجمهور من تحليل محتوى وسائل الإعلام، واستخدام أدوات التعبير الإبداعي على أساس المشاركة النشطة من ناحية أخرى، وقد تبني اتحاد أونتاريو للتربية الإعلامية عام 1989 المفهوم التالي: «تطوير فهم نقدي للإعلام الجماهيري، وأساليبه وتأثيره بهدف زيادة فهم الطلاب بكيفية عمل الإعلام وإنتاج المحتوى وتزويدهم بالقدرات الخاصة بإنشاء المحتوى الإعلامي» (Dennis, et al., 2010) أما إعلان مؤتمر فيينا عام 1999م فعرّف التربية الإعلامية على أنها:

«تربية تختص بالتعامل مع وسائل الإعلام بكل ما تقدمه من كلمة وصورة ورسم بمختلف الوسائط» (الحمداني، 2015) ومن بين التعريفات أيضا تعريف المفوضية الأوروبية في عام 2007 وهو أن «التربية الإعلامية تعبر عن القدرة على الوصول للمحتوى الإعلامي وتقييمه ونقده والقدرة على إنشاء المحتوى الإعلامي» (المفوضية الأوروبية، 2007).

ومع توسع الصناعات الإعلامية وتطور النظم الاتصالية بظهور الأقمار الصناعية والشبكة المعلوماتية الرقمية والتفاعلية، طورت اليونسكو مفهوم التربية الإعلامية، لتصبح (التربية الإعلامية والمعلوماتية)، ويشير هذا المفهوم الجديد إلى «القدرات الأساسية التي تسمح للمواطنين بالمشاركة مع مزودي المعلومات والمحتوى الإعلامي بشكل فعال، وتطوير التفكير النقدي، ومهارات التعليم المتواصلة اللازمة ليصبح المواطن فاعلا في مجتمعه» (Grizzle,2014).

ويعرف لين وتشوي (Lin & Choy, 2015) التربية الإعلامية أنها القدرة على التقييم الناقد للمعلومات المقدمة عبر المنصات الإعلامية المختلفة؛ إذ تساعد في تعزيز القدرة على القراءة، وتفسير الرسائل الإعلامية بغض النظر عن الهدف من استخدام وسيلة الإعلام سواء لجمع المعلومات، أو الترفيه، أو الأغراض التعليمية.

أما بالنسبة للباحث تشاندا (Chanda, 2017, P. 24) فإنه يرى أن التربية الإعلامية هي: «علم تربوي يهدف إلى محو الأمية الإعلامية، وترتكز على استراتيجيات تعليمية متميزة».

ويشير تعريف آخر إلى أن التربية الإعلامية هي» عملية تهدف إلى تمكين الأفراد من التعامل بطريقة صحيحة مع وسائل الإعلام، وتنمية المهارات المختلفة مثل التفكير الناقد، والإدراك، والتفسير، والتحليل، وتقييم النصوص الإعلامية (Fedorov, 2015, p1). وهو ما يتفق معه عزيزوفنا (Azizovna, 2022, p6) حين يكتب أن «التربية الإعلامية هي مجموعة من المهارات، والكفايات المتعلقة باستخدام وتقييم وسائل الإعلام، وفهم الوظائف الإعلامية بهدف تحقيق المشاركة الفعالة عند استخدام وسائل الإعلام والمشاركة في العلميات الاجتماعية المختلفة».

التربية الإعلامية هي منهجية تربوية لتعليم المتلقي كيفية قراءة الرسائل الإعلامية وتحليلها وتقييمها، كما أنها منهجيه لتنمية مهارات التواصل التفاعلي والإنتاج الإبداعي.

وعلى الرغم من كل هذه التعريفات المقدمة، إلا أن مفهوم التربية الإعلامية لا يزال ملتبسا وأن قدرا كبيرا من الضبابية لا يزال يلقي بظلاله على هذا المفهوم ونتج عن ذلك بعض الارتباكات ليست العلمية فقط وإنما التطبيقية أيضا؛ فبعض البحوث تختزل مفهوم التربية الإعلامية في إطار مفهوم الوسائط ويعكس الخلط بين التربية بوسائل الإعلام والتربية على وسائل الإعلام، فالتربية بوسائل الإعلام يقصد بها المهارات التقنية للاستخدام الأفضل لوسائل الإعلام وللتكنولوجيا كما تعني أن المضامين والمحتويات الإعلامية في خدمة مناهج التعليم (استخدام الأفلام، والفيديوهات، والمنصات التعليمية مثل موودل Moodle، ألخ)، فقد ركز الخبراء على إمكانية استخدام وسائل الإعلام لتحقيق منافع تربوية ملموسة على أنها وسيلة تعليمية، والبعض الآخر يخلط بين الإعلام التربوي والتربية الإعلامية، والإعلام التربوي هو نمط من أنماط الإعلام مثل الإعلام الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي ويستخدم وسائل وتكنولوجيات

الاتصال والإعلام في تناول قضايا ومسائل التربية. أما البعض الآخر فيعدها تعليما إعلاميا محضا.

وللتوضيح فإن التربية الإعلامية ليست التربية بوسائل الإعلام، وليست الإعلام التربوي، وليست تعليما إعلاميا محضا، بل هي تربية جديدة فرضتها التطورات الإعلامية، لتمكين المتلقي من التعامل المستمر مع المعلومات المتدفقة باستمرار، وتستخدم أساليب التربية ومناهجها ووسائلها في تناول الإعلام فهي نمط من أنماط التربية، مثل التربية الفنية وغيرها، وهدفها تعزيز قدرات الجمهور ومهاراته في فهم المادة الإعلامية وإنتقائها والتعامل معها بصورة فعالة. انطلاقا من هذا التحديد؛ فالتربية الإعلامية هي منهجية تربوية لتعليم المتلقي كيفية قراءة الرسائل الإعلامية وتحليلها وتقييمها، كما أنها منهجيه لتنمية مهارات التواصل التفاعلي والإنتاج الإبداعي؛ فهي ممارسة تربوية معرفية نقدية لوسائل الإعلام المختلفة التقليدية منها والرقمية.

ويحيل مفهوم التربية الإعلامية إلى توجيه الناشئة ودعمهم على حسن استغلال وسائل الإعلام والاتصال وتجنب مخاطرها وتزويدها بأدوات ومهارات مرتبطة عضويا بالبيئة الإعلامية، ونشر مبادئ وضوابط تساعد على التصدي لما تبثه وسائل الإعلام من رسائل -غالبا ما تكون ذات اتجاه سلبي- تسهم في هدم جزء كبير من البنية الاجتماعية والنفسية والروحانية للمجتمع؛ وتبعا لذلك أصبحت التربية الاعلامية أحد مفردات المواد الدراسية لمناهج الدراسة في كثير من دول العالم ومشغلا فكريا جديرا بالاهتمام من قبل عدد من الباحثين بهدف البحث عن الضمانات اللازمة لجعل عملية تلقي المضامين الإعلامية يسودها التفكير والتحليل والنقد، خاصة في ظل مخاطر المجتمع الشبكي.

ويتم وصف التربية الإعلامية في إطار العالم الحديث على أنها عملية تساعد على جودة استخدام وسائل الإعلام، وتهدف إلى تشكيل ثقافة التفاعل مع تلك الوسائل، وتنمية المهارات الابتكارية والاتصالية، والتفكير الناقد، والاستقبال، والتفسير، والتحليل، وتقييم النصوص الإعلامية، وتدريس جميع صور التعبير الذاتي باستخدام تكنولوجيا الإعلام. (Baranov, 2012)

وقد أدمجت اليونسكو (2012) مفهوم (التربية المعلوماتية) لمفهوم (التربية الإعلامية) ليصبح المصطلح المستخدم عالميا هو (التربية الإعلامية والمعلوماتية)، وعرفت على أنها «مجموعة المعارف والمهارات والكفايات اللازمة للوصول إلى المعرفة والمعلومات وتحليلها وتقييمها واستخدامها وإنتاجها ونقلها بطريقة إبداعية وقانونية وأخلاقية تحترم حقوق الإنسان»، وفي سنة 2014، تم تبني مفهوم (الدراية الإعلامية والمعلوماتية) دوليا، واعتماد تدابير ترمي إلى التعزيز الفعال لمبادئ هذه الدراية وتعليمها في الأوساط النظامية وغير النظامية، وأدى هذا النهج إلى تعزيز شامل للدراية الإعلامية والمعلوماتية على الصعيد الدولي بما في ذلك الشراكات الدولية، وحققت اليونسكو نتائج مهمة في وضع الدراية الإعلامية والمعلوماتية على جداول الأعمال العالمية، مما أدى إلى زيادة إدماج هذه الدراية في السياسات الوطنية، ولا سيما في مجال التربية والتعليم.[2]

ووفقاً لهذا المفهوم المركب تنطوي جميع أنواع وسائل الإعلام ومصادر المعلومات تحت كنف الدراية الإعلامية والمعلوماتية، ومنها الدراية الرقمية، والدراية بشبكات التواصل الاجتماعي، والدراية بالسينما، وغيرها، وتشتمل على مجموعة كفاءات تمكن الأفراد من البحث والتقييم النقدي، واستعمال المضامين المعلوماتية والإعلامية والإسهام في إنتاجها بصورة حكيمة.

---

[2] تم تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية استنادا إلى تقارير اليونسكو ومنها:
توصيات الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية وإلى وثائق دولية، من بينها إعلان براغ (نحو مجتمع ذي دراية معلوماتية) (2003)؛ وإعلان الاسكندرية «منارات مجتمع المعلومات» (2005)؛ وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (2005)؛ و خطة عمل شبكة معلومات آسيا والمحيط الهادي بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية (2010)؛ وإعلان فاس بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية (2011)؛ وإعلان موسكو بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية (2012)؛ وإطار وخطة عمل التحالف الدولي من أجل إقامة الشراكات بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية (2013).

في الحقيقة شكل مصطلح التربية الإعلامية العديد من النقاشات البحثية وتعرض للكثير من التطورات، بسبب الثورة الرقمية التي حدثت في عالم وسائل الاتصال والإعلام وتقنياته ولعل من أهم أهداف التربية الإعلامية الرقمية حماية الأجيال الناشئة من التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام ومضامينها المختلفة، بالإضافة إلى إكسابهم المبادئ الأساسية للتفكير النقدي الذي يؤهلهم لتحليل وتفسير كل ما يُقدم في وسائل الإعلام وتفسيره، وعلاوة على ذلك إمداد الأفراد بالمعلومات، والمعارف التي تؤهلهم لإتقان مهارات التحليل لمختلف أنواع المضامين الإعلامية (بن لاغة وسلامن ، 2019)، وهو ما أكدت عليه اليونسكو (2023) حين عدتها أداة أساسية للوصول الى المعرفة، مع مراعاة القواعد الأخلاقية العامة في الوصول إلى المعلومات واستخدامها.

2. التجارب الدولية في التربية الإعلامية

بدأ الاهتمام الدولي بالتربية الإعلامية منذ ستينيات القرن الماضي عن طريق بعض القوانين والمعاهدات الدولية التي أولت عناية خاصة للنهوض بالحق في التربية على وسائل الإعلام (العهدين الدوليين 1966و 1974)، ناهيك عن مقررات وتوصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في مؤتمر فيينا لعام 1999 التي أكدت على أنه «يجب أن نعد النشء للعيش في عالم سلطة الصورة والصوت والكلمة».

وقد وضعت اليونسكو التربية الإعلامية في أعلى سلم مشروع تطوير الثقافة التعليمية في القرن الحادي والعشرين. ويستنبط ألكسندر فيدروف Alexander Fedorov في دراسة له عام 2008 عن تاريخ التربية الإعلامية حول العالم، ما تشير إليه وثائق اليونسكو عند الحديث عن التربية الإعلامية، بأنها:

- تتعامل مع كل وسائل الإعلام الجماهيرية التي تستخدم التقانة لتقديم رسائلها،
- تمكن الجمهور من فهم وسائل الإعلام المستخدمة في سياقاتهم المجتمعية وطريقة عملها، والمهارات التي يحتاجونها لتوظيف هذه الوسائل في تواصلهم مع الآخرين.
- تضمن للجمهور تعلم مهارات التحليل الناقد للرسائل الإعلامية.
- تساعد الجمهور على تحديد مصادر الرسائل الإعلامية ومصالح تلك المصادر والسياقات التي تعمل ضمنها.
- تفسير الرسائل والقيم التي تقدمها وسائل الإعلام.

وقد كانت أوروبا وتحديدا فرنسا وبريطانيا إلى جانب كندا السباقة في عشرينيات القرن العشرين إلى الاهتمام بالتربية الإعلامية، ولا يجب أن يكون ذلك مستغرباً على الإطلاق، لأن هذه الدول وغيرها استشعرت مبكرا تأثيرات الهيمنة الثقافية لوسائل الإعلام الأمريكية والعالمية، واتجهت إلى تعزيز الوعي العام بكيفية التفاعل مع وسائل الإعلام، وتطوير المهارات الإبداعية والاتصالية والتفكير الناقد إلى جانب مهارات تفسير الرسائل الاتصالية المختلفة وتحليلها واستيعابها؛ وهذا ما تقوم به التربية الإعلامية وما تسعى إلى تحقيقه.

واليوم تؤكد التجارب الدولية الرائدة أهمية منظور التربية الإعلامية في ظل استفحال خطابات الكراهية والتحريض ونشر الأخبار الكاذبة، وأصبح من الواجب تطوير مهارات التحليل النقدي لدى الأفراد، وتمكينهم من أدوات تقييم محتوى وسائل الإعلام، وتجنب مخاطر الفضاء الإلكتروني، وتعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط. وبالتالي أصبح التثقيف الإعلامي أولوية ملحّة ضمن أولويّات السياسات الوطنية للدول عبر إقرار برامج مدروسة واتّخاذ تدابير إجرائية.

وعلى المستوى العربي شغلت التربية الإعلامية حيزا كبيرا من النقاش مُنذ العقد الأول من الألفية الثالثة؛ وذلك استجابة للتحديات التي فرضتها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المنظومة الفكرية، والاجتماعية للمواطن العربي؛ ومن ثم فقد أصبح من المهم للغاية التركيز على تفعيل ممارسات التربية الإعلامية.

فعملية التأثير والتأثر بالوسائط الإعلامية في غاية التعقيد خاصة لدى فئة الأطفال والشباب بوصفها فئة عمرية تعيش مرحلة انتقالية نحو الرشد وتطرح معها أسئلة من قبيل: ما الوقت الذي يخصصه هؤلاء لوسائل الإعلام؟ ما أشكال التلقي؟ ما دوافع الاستخدامات؟ ما أنماط الاستخدامات؟ ماذا يستهلك هؤلاء من وسائل الإعلام وما المواضيع التي تستقطب اهتمامهم؟ وما الحاجات المراد إشباعها؟ إن هذه التساؤلات تحيلنا إلى إعادة صياغة السؤال القديم المتجدد: ماذا يفعل الأفراد بوسائل الإعلام وماذا تفعل وسائل الإعلام بهم؟ إن إعادة طرح هذا السؤال في حاجة للتفكير بجدية في تفعيل منظور التربية الإعلامية على أنه أولوية ملحّة يجب أن يدخل ضمن أولويّات السّياسات العموميّة للبلدان العربيّة عبر إقرار برامج مدروسة، واتّخاذ تدابير إجرائية تأخذ بعين الاعتبار مسألة السياقات الاجتماعية، والاندماج الإعلامي وفعل العولمة الذي حوّل منصات الإعلام والاتصال إلى سوق حرة للترفيه.

وتجد البلدان العربية نفسها أمام هذا التحدي ، مما يستوجب التفكير في آليات تضمن ربط هذه البلدان بالتطورات التعليمية والإعلامية المتعارف عليها دوليا ولضرورة تبنيها الأطر القانونية والاجتماعية والاقتصادية، والاستراتيجيات المتعلقة بسياسات التثقيف الإعلامي المتبعة في العالم والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وتهيئتها وفقا للسياقات الثقافية والاجتماعية العربية، وعدّ التربية الإعلامية بمقاييسها الاتصالية الإعلامية والتربوية في خدمة المجتمع، وتفعيل دورها في دعم خطط التنمية المستدامة التي لا يمكن أن تتحقق دون إكساب الأفراد مهارات التعامل مع وسائل الإعلام وبالتالي مواجهة التحديات بشكل فعّال (بن لاغة، 2021).

3. التربية الإعلامية في سلطنة عُمان

يعد اعتماد استراتيجية عُمان الرقمية في مارس 2003 إحدى أهم الخطوات المقدمة نحو تحويل سلطنة عُمان إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، إذ تهتم الاستراتيجية بجوانب عديدة، منها تطوير المجتمع المعرفي العُماني. وقد تم تحديث هذه الاستراتيجية للتركيز بشكل أكبر على تنمية قدرات المجتمع، ومهارات الأفراد عبر تطوير إطار وطني للتدريب، والتوعية في مجال تقنية المعلومات، وتعزيز الوعي المعرفي لطلبة المدارس بأساسيات تقنية المعلومات، كما أولت رؤية عُمان 2040 اهتماما بالمحافظة على الهوية وتعزيز المواطنة المسؤولة، وحددت هذه الرؤية ضمن الأولوية الثالثة من أولوياتها الوطنية المتعلقة بالمواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية، عددا من الأهداف، من بينها بناء مجتمع متمكّن من تقييم المعرفة ونقدها وتوظيفها وإنتاجها ونشرها، وبناء مجتمع معرفي واعٍ يحافظ على هويته، ذو مهارات وقدرات، ويواكب المستجدات المعرفية و المتغيرات التقنية.

وبناء على هذه الأهداف فإن تقييم المعرفة ونقدها وإنتاجها ونشرها لا يمكن أن يتحقق دون الاعتماد على مدخل التربية الإعلامية، الذي تستمد منه الأطر العلمية لتحليل وسائل الاتصال والوصول إليها وتقييمها وإنتاج رسائل إعلامية بأشكالها المتعددة، فتحقيق ما تنشده سلطنة عُمان في بناء مجتمع معرفي واع يحافظ على هويته ومواكب للمستجدات المعرفية والمتغيرات التقنية، يمكن أن يتحقق بشكل أفضل في حال وجود إطار وطني للتربية الإعلامية، فالتجارب الدولية الرائدة تؤكد أهمية هذا الإطار خاصة في ظل التدفق السريع للأخبار والمعلومات عبر الوسائط الحديثة المختلفة، واستفحال خطابات الكراهية والتحريض ونشر الأخبار الكاذبة، فاليوم نجد أنفسنا أمام تحديات كثيرة تتعرض لها مجتمعاتنا وتستهدف الشباب والنشء بشكل خاص وأصبح من الواجب علينا تطوير مهارات التحليل النقدي لديهم، وتمكينهم من أدوات تقييم محتوى وسائل الإعلام، وتجنب مخاطر الفضاء الإلكتروني، وتعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط.

واللافت للانتباه أن فئة الشباب والأطفال تشكل في سلطنة عُمان حوالي 19 % من إجمالي عدد السكان العُمانيين (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023)، وتعد شريحة عمرية مهمة من الهرم السكاني للمجتمع العُماني، وارتباطا بعلاقة هؤلاء بوسائل الإعلام في سلطنة عُمان، أشارت دراسة أعدتها لجنة الإعلام والثقافة (2020) لمجلس الشورى بعنوان (واقع إعلام الطفل في سلطنة عُمان ومقترحات تطويره)، إلى أن الكم الهائل من المواد الإعلامية بمختلف أشكالها في البيئة المحيطة بسلطنة عُمان جعلت الطفل العُماني يتوجه لمتابعتها، مما انعكس سلبا ليس فقط على بنائه الفكري والسلوكي، وإنما أيضا على غياب الكثير من مفردات الهُوية الوطنية نتيجة توّجه الطفل للإعلام المقدّم من الخارج واكتسابه لمفردات دخيلة على هويته، وأوصت الدراسة بضرورة تمكين الطفل العُماني من بناء نموذجه الإتصالي القائم على إشراكه في إعداد برامجه وإدارة حواراته الإعلامية والبرامجية، وعكست هذه

الدراسة نقاشا مجتمعيا حول إعلام الطفل بسلطنة عُمان والتأثير الذي أحدثته وسائل الإعلام العربية والأجنبية المتخصصة بالأطفال في تشكيل شخصية الطفل العُماني وتوجيه سلوكه، و تأثره بهوية تلك الدول مما يجعله في معزل عن الارتباط المباشر بمفردات هويته العُمانية الأصيلة.

وعلى الرغم من أهمية مثل هذه النقاشات الوطنية حول آليات التعامل مع وسائل الاتصال والإعلام وتقنياته، وتأثيرات انتشارها وتغلغلها لدى مختلف فئات المجتمع، ومنها الأطفال، إلا أنه لا توجد إشارات محددة عن برامج وآليات للتربية الإعلامية على المستوى الوطني العُماني.

في المقابل، وإيمانا من جامعة السلطان قابوس أنها تظل دائما فضاء منفتحا على محيطها الاجتماعي والثقافي، تم إقرار جملة من الخطوات المهمة، ومنها طرح مقرر اختياري جامعة في التربية الإعلامية، وتمويل جملة من الدراسات والمشاريع البحثية في التربية الإعلامية التي ستسمح بتقاسم، الخبرات وتبادلها مع جامعات بعض البلدان العربية التي تعيش تحديات حضارية ومجتمعية متشابهة في ضوء السياسات العامة حول التربية الإعلامية في الوطن العربي، و مما سيسهم أيضا في تطوير رؤية وطنية عُمانية في سياسات (التربية الإعلامية) ودعم القرار الوطني في هذا المجال.

لا شك أن التطور السريع الذي تشهده الساحة الإعلامية، والطفرة المذهلة لأنشطة التواصل الإنساني وعملياته، بكل أشكاله وقوالبه، يحتم بالضرورة قراءة متأنية وإعادة تقييم لواقع العلاقة بين التكنولوجيا والفرد؛ فبالرجوع إلى أدبيات التيار النقدي لوسائل الإعلام نستنتج أن البحوث حول هذه المسألة أمر حيوي لفهم خوارزميات التفاعل الإعلامي، ولاستكشاف أنظمة رجع الصدى في ظل نظام إعلامي معقد ومتحول.

ووفقا لمدارس الفكر الاجتماعي الحديث يعد الإعلام أحد دعائم الديمقراطية، وشرطا أساسيا من شروطها، ومظهرا من مظاهرها، غير أن هناك محددات لفاعلية العملية الإعلامية لعل أهمها توفر نظام متكامل للتربية على استخدام وسائل الاتصال والإعلام وتقنياته، والتفاعل مع محتواها بهدف المشاركة الفعالة والمسؤولة، فقد أجمعت التجارب الدولية الرائدة أن منظور التربية الإعلامية يعد ضمن الآليات المستخدمة والمهمة لتحقيق أهداف الإعلام ومسؤولياته في تكريس مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته وقيمه، وفي تكوين رأي عام فاعل ومتفاعل مع مختلف القضايا التي تتناولها وسائل الإعلام والمنصات الرقمية.

- أحمد، سبتي أحمد، و عبدالنبي، محمد. (2022). الابتزاز الالكتروني وأثره في تهديد المجتمع: دراسة فقهية معاصرة. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 29(1)، 51-73.
- الباهي، زينب معوض، أبو العيني، وهناء عبدالتواب. (2016). دور الجامعات في تعزيز الأمن الفكر للشباب الواقع وآليات التطوير. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، 4، -141 163.
- البراشدى، حفيظة بنت سليمان بن أحمد، و الظفري، سعيد بن سليمان. (2020) .الابتزاز الإلكتروني في المجتمع العُماني: استراتيجيات مقترحة لتفعيل دور المؤسسات التربوية في الحد من الابتزاز للشباب العُماني. مجلة العلوم الاجتماعية، 48(1)، -124 160.
- بن لاغة، فاتن. (2022، فبراير 21-23). التربية الإعلامية والمعلوماتية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة تحليلية للتقارير الإقليمية والدولية الخاصة بالمنطقة العربية [عرض ورقة]. المؤتمر الدولي الرابع لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بعنوان العلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة: التحديات والتجارب والبدائل، مسقط، سلطنة عُمان.
- بن لاغة، فاتن،و سلامن، رضوان. (2019). التربية على الإعلام الرقمي في سياق التحولات التكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها. المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، 6(2)، 55-73.
- البياتي، هيفاء راضي جعفر. (2017). مسؤولية الاعلام في حماية الأمن الفكري. مجلة كلية الحقوق بجامعة النهرين، 19(1أ)، 245-256.
- الرواس، أنور، و الحايس، عبدالوهاب جودة. (2016). وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بانتشار الشائعات في المجتمع العُماني: دراسة استطلاعية للأنماط وعوامل الانتشار. حوليات آداب عين شمس، 44 (1)، 383-425.
- أبو حميدي ، علي عبده. (2010). أسس الأمن الفكري في التربية الإسلامية . المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب . 27(52)، -7 46.
- البداينة، ذياب موسى. (2014، سبتمبر 2-4). الجرائم الإلكترونية: المفهوم والأسباب[عرض ورقة]. مؤتمر الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، عُمان، مصر.
- التركي، عبدالله. (2006). الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الجريدة الرسمية. (2011). المرسوم السلطاني رقم 12/ 2011م الخاص بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الجريدة الرسمية. (2021). المرسوم السلطاني رقم 6/ 2021 بإصدار النظام الأساسي للدولة. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- جريدة عُمان. (2023، فبراير 18). أمن واستقرار السلطنة ثمرة سياسات جلالة القائد الراحل. جريدة عُمان. shorturl.at/fyLN2
- جريدة عُمان. (2019، يوليو 23). خلال النصف الأول من العام الجاري هيئة تقنية المعلومات ترصد 607 حالة ابتزاز إلكتروني. جريدة عُمان. shorturl.at/iuzW4
- الجبسي، يوسف. (2022، مارس 19). الشائعات.. اتخذت من مواقع التواصل الاجتماعي مرتعا لها لإثارة الفتن وهدم القيم. جريدة عُمان. shorturl.at/duFNU.
- حسن، لؤي مجيد. (2016). الشائعات تهديد للأمن الوطني. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. 53، 428-467. https://doi.org/10.35155/013-053-000-0965.

- حربي، نصر رمضان. (2021). نشر الشائعات عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي (آثارها- المسئولية المترتبة عليها- سبل التصدي لها): دراسة مقارنة. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ، 37(6)، 714-780. https://doi.org/10.21608/bfda.2021.219089

- الحمداني، بشرى. (2015). التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية. دار وائل للنشر.

- السلطان هيثم بن طارق. (2022، يناير 11). خطاب جلالة بمناسبة ذكرى توليه الحكم [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/49/show/8542.

- السلطان قابوس بن سعيد. (1994، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الرابع والعشرين [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام. https://www.omaninfo.om/library/64/show/5371

- الفقي، إبراهيم. (2009،مايو 17-20). الأمن الفكري: المفهوم والتطورات والإشكالات [عرض ورقة]. المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري بجامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- الفهدي، راشد، المهدي، ياسر، والشنفري، عبدالله. (2020). مؤشرات الأمن الفكري لدى الشباب والممارسات الإدارية الداعمة هلا في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 9(2)، 55-64.

- الكندي، محسن. (2001). الصحافة العُمانية المهاجرة صحيفة الفلق وشخصياتها. رياض الريس للكتب والنشر.

- الكندي، عبد الله. (2004). بدايات الصحافة العُمانية في زنجبار: دراسة تاريخية- تحليلية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية بجامعة الكويت، 22 (88)، 47- 109.

- المركز الوطني للسلامة المعلوماتية. (2023). وثيقة قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية. https://cert.gov.om/library-publication-arabic.aspx?category=3

- مزاهرة، منال. (2018). نظريات الاتصال (ط.2). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- المشيخي، محمد. (2015). الإعلام في الخليج العربي واقعه ومستقبله. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

- المغيرية، مروة. (2018، أكتوبر 2). الأمن الفكري والحفاظ على الهوية العُمانية. جريدة الوطن . https://alwatan.com/details/286947

- ناصف، علي يحيى يحيى. (2020). التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتعزيز الأمن الفكري لأعضاء برلمان الطلائع. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، والعلوم الإنسانية، 50 (30)، 805-846. https://doi.org/10.21608/jsswh.2020.24583.1059

- الهماش، متعب شديد. (2012، مايو 17-20) . استراتيجية تعزيز الأمن الفكري]عرض ورقة[. المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري بجامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- الوادعي، مسفر أحمد. (2016). وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأمن الفكري من وجهة نظر طلبة المرحلة الثانوية ومعلمي العلوم الشرعية بمنطقة عسير. مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر، 171(3)، 12-69. https://doi.org/10.21608/JSREP.2016.49080

- وزارة التراث والثقافة. (2013) . الموسوعة العُمانية. وزارة التراث والثقافة.

- وزراة التربية والتعليم. (2019). نظام التعليم. موقع البوابة التعليمية. تم استرجاعه في سبتمبر19 من https://home.moe.gov.om/pages/14

- Azizovna, U. B. . (2022). Scientific-Pedagogical Basis and Need for Development of Media Culture through Media Education. European journal of innovation in non- formal education, 2(8), 5–7. Retrieved from http://www.inovatus.es/index.php/ejine/article/view/1137

- Baranov, O. (2012). Media Education in School and University. (in Russian).Tver: Tver State University, P. 87. (cannot get this reference, I found one 2002).

- Chanda, N. (2017). Media Education and Media Literacy: Conceptualizing the significance of critical and twenty-first-century literacies in media education. Journal of Content, Community and Communication, 5(3), 2225-.

- Dennis E. E., Martin, J.D., Wood, R, Madison (2010), Information and Communication technology (ICT) in education in five Arab states.(the reference is wrong and I put instead of it; Unesco 2013A).

- Fedorov, A. (2015). Media Literacy Education. (can not see the publisher). Check this link plz https://ifap.ru/library/book564.pdf

- Fedorov, A. (2011). Modern media education models. Acta Didactica Napocensia, 4(1), 7382-.

- Grizzle, A., Moore, P.,Dezuanni , M., Asthana, S., Wilson, C., Banda,F., Onumah, C. (2014). Media and Information Literacy: policy and strategy guidelines. UNESCO. .(the reference is wrong and I put instead of it; Unesco 2013B)

- Logan, R. (2016). Understanding New Media: Extending Marshall McLuhan (2nd ed.). Peter Lang Inc.

- Lin, T. B., & Choy, W. (2015). The construction of media in education policies: A comparative study of Singapore and Taiwan. In Lin, Tzu-Bin, Chen, Victor, & Chai, Ching Sing (Eds.), New Media and Learning in the 21st Century (pp. 93-107). Springer.

- McQuail, D. (2009). McQuail's Mass Communication Theory (6th ed.). SAGE Publications.

- UNESCO. (2013A). Report of Information and Communication technology (ICT) in education in five Arab states. shorturl.at/FLSV3

- UNESCO. (2013B). Report of Media and Information Literacy: policy and strategy guidelines. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000225606

- UNESCO. (1982). Report of Grünwald Declaration on Media Education. http://www.unesco.org/education/pdf/MEDIA-E.PDF)

- United Nations, Universal Declaration of Human Rights. Adopted and opened for signature, ratification and accession by General Assembly resolution 217A/d-3 of 10 December 1948 in New-York. Retrieved May 31, 2018, 01h: 00, from: http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/index.html

الفصل الثامن

سلطنة عُمان والمجتمع الدولي

المقدمة

أتاح الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان، وما يتميز به من أهمية استراتيجية حضوراً فاعلاً ومؤثراً في المشهد السياسي على صعيد السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية والدبلوماسية التي اتسمت بالهدوء والاتزان والحياد الإيجابي تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، دون التخلي عن نصرة القضايا العادلة للشعوب وأهمها القضية الفلسطينية، ورفض سياسات التفرقة العنصرية، «وتبني مبدأ التضامن مع الشعوب المظلومة والوقوف معها، وتأييد حقوقها في الحرية والعدالة والمساواة» (العبيداني، والخروصي، 2020، ص. 79).

إن علاقة سلطنة عُمان وتفاعلها مع المجتمع الدولي هو نتاج إرث حضاري ممتد عبر تاريخها القديم والوسيط، مروراً بفترة التاريخ الحديث والمعاصر «ومن يقرأ التاريخ السياسي العُماني بوعي يصل إلى نتيجة مفادها أن النأي عن الدخول في النزاعات والصراعات هي السمة الأبرز في السياسة العُمانية في أغلب فتراتها التاريخية، وهي سجية وسمت عُماني أصيل رسّخهما السلطان الراحل قابوس بن سعيد -طيّب الله ثراه- ويسير على خطاه السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه-» (الريامي، 2022، ص. 100).

منذ بدايات النهضة المباركة في 23 يوليو 1970، وضعت الأسس العامة للسياسة الخارجية العُمانية؛ وذلك لضمان الخروج من العزلة الذاتية، والاتصال والتواصل مع العالم الخارجي، وقد عبر جلالة السلطان الراحل قابوس بن سعيد -طيّب الله ثراه- عن هذا التوجه في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الثاني والعشرين المجيد، (18 نوفمبر 1982م) بقوله: "إن سياستنا الخارجية تقوم على الخطوط العريضة الآتية:

1) انتهاج سياسة حسن الجوار مع جيراننا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.
2) تدعيم علاقاتنا مع الدول العربية، وإقامة علاقات ودية مع دول العالم.
3) الوقوف بجانب القضايا العربية في المجالات الدولية.
4) الوقوف بجانب القضايا الإفريقية وتأييد نضالها من أجل الحرية والاستقلال.
5) «وبصفتنا من الدول النامية فإننا نلتزم الخط الذي تسير عليه دول العالم الثالث» (السلطان قابوس بن سعيد، 1982).

ومن الملاحظ أن علاقات سلطنة عُمان الخارجية مع دول الجوار ومع محيطها الإقليمي والدولي قد حافظت على تلك الخطوط العريضة الآنف ذكرها، وهذا يؤكد ما تمتاز به تلك السياسة من مصداقية وموضوعية وواقعية، وثبات على المبادئ القيمية في التعاطي مع مختلف القضايا المعاصرة، وأن تلك السياسة «الآخذة بمنهج الواقعية السياسية المحكومة بمنظومة القيم العُمانية، والعاملة على تحقيق الأهداف النبيلة، ضمن الأطر الإنسانية التي تحكم التحرك الحضاري في العالم»(حمودي، 1998، ص. 136) كانت كفيلة برسم ملامح دولة حديثة مستقرة وآمنة على الصعيد الداخلي، و دون أي مشاكل مع العالم الخارجي.

وبالتزامن مع استمرارية مرحلة البناء الداخلي، ونضج التجربة السياسية، تم التأكيد على مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية في النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 96/101، وهي ذات المبادئ والمرتكزات التي تضمنها النظام الأساسي الجديد الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2021/6. حيث جاء في المادة رقم (13) ضمن المبادئ الموجهة لسياسة الدولة ما يلي: "توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في

الشؤون الداخلية، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول» (الجريدة الرسمية، 2021).

سلطنة عُمان والمجتمع الدولي

تتصف سياسة سلطنة عُمان الخارجية بالهدوء والاتزان، ورفض سياسات فرض القوة في حل النزاعات، والعمل لصالح مجتمع إقليمي ودولي يسوده السلام؛ لهذا كانت وما زالت العلاقات الخارجية لسلطنة عُمان تمتاز بأكثر درجات السلم والهدوء مع جوارها القريب وجوارها الإقليمي، وهو ما منح سلطنة عُمان صورة ذهنية مختلفة عن الكثير من الدول من خلال تعاملها الإيجابي مع ثنائية: عدم التدخل في شؤون الآخرين، والدعوة إلى فض النزاعات بالطرق السلمية(العلي، 2020)، وأدت دبلوماسية السلام التي تبنتها سلطنة عُمان دورًا كبيرًا في الدفع نحو تحقيق السلام العالمي والمساهمة في حل بعض أصعب الملفات وأكثرها تعقيدًا.

تتصف سياسة سلطنة عُمان الخارجية بالهدوء والاتزان، ورفض سياسات فرض القوة في حل النزاعات، والعمل لصالح مجتمع إقليمي ودولي يسوده السلام.

وإن بدت العلاقة طردية، بين عدم التدخل في شؤون الآخرين، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن التعامل بدبلوماسية رابحة مع تلك المواقف أثبتت جدواها وفاعليتها لتكون سلطنة عُمان في العديد من الأزمات وسيطاً مقبولاً من أطراف النزاع، وأدت دور المسهّل لإنجاح حوار الأطراف المتنازعة، ونزع فتيل التوتر، ولعل من أبرز الأمثلة: مفاوضات الملف النووي بين إيران ومجموعة الدول (5+1)، وكذلك موقفها من الأزمة الخليجية التي بدأت يوم 5 يونيو 2017.

تلك المواقف -وهي كثيرة- عكست الصورة الحضارية لسلطنة عُمان في علاقاتها الخارجية مع مختلف الدول حتى مع تلك التي كانت تنظر بعين الريبة والشك في مواقف سلطنة عُمان المحايدة تجاه بعض الأزمات، أو مع تلك التي حاولت تشويه صورة سلطنة عُمان بسبب موقف سلطنة عُمان الرافض للاصطفاف أو الانضمام إلى التحالفات العسكرية بدون إجماع أممي، ثم ما لبث الواقع أن كشف صدق توجهات سلطنة عُمان في سياساتها الخارجية، حتى «أصبحت الذاكرة السياسية عند الجميع: دولاً وشعوباً ومؤسسات مدركة أنها لم تعد تسجل حالة توتر واحدة تورطت فيها السياسة العُمانية مع دول الجوار أو مع أي دولة في العالم، أو أنها انزلقت في مهاترة معها في التصريحات أو التقابل السياسي، أو أنها دخلت في حالة اصطفاف ضمن معادلة: الـ ضد والـ مع» (العلي، 2020، ص. 271).

مرتكزات وثوابت أساسية

تقوم السياسة الخارجية العُمانية على خمسة مرتكزات أساسية، هي: خصوصية الموقع، وواقع التجارب التاريخية للسلطنة، ومناصرة القضايا العادلة في العلاقات الدولية؛ والسعي للحفاظ على الأمن والسلم إقليميًا ودوليًا، والواقعية في فهم التطورات والأحداث والعلاقات الدولية (وزارة الخارجية، 2018).

كانت ثوابت هذه السياسة الخارجية العُمانية قد انطلقت أساساً من فكر جلالة السلطان الراحل قابوس بن سعيد-طيّب الله ثراه-الذي رسخ سياسة خارجية سماتها الأساسية الثبات ووضوح الرؤية والتروي في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، وذلك ضمن رؤية واضحة لتحقيق المصالح الوطنية ضاربة بذلك أمثلة يحتذى بها في التعامل مع مختلف القضايا؛ مما جعلها محل ثقة لدى كل الأطراف.

لقد مدّت سلطنة عُمان يد الصداقة لشعوب العالم كافة من خلال سياستها الخارجية؛ ففي الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة السلطان الراحل قابوس بن سعيد- طيّب الله ثراه- بمناسبة العيد الوطني العشرين، أوضح جلالته معالم السياسة الخارجية للسلطنة بقوله: « لقد انتهجنا – دائما - سياسة موضوعية في علاقاتنا الخارجية، فنحن نمد يد الصداقة والتعاون إلى كافة الدول التي تلتقي معنا على مبادئ التعايش السلمي بين جميع الدول والشعوب، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية، وهي مبادئ نؤكد عليها ونعمل وفقا لها سعيًا إلى تحقيق السلم والاستقرار، وضمانًا لقيام علاقات إيجابية بين مختلف دول العالم» (السلطان قابوس بن سعيد، 1990)، وقد أكد جلالة السلطان هيثم -حفظه الله- على استمرارية نهج تلك السياسة في خطابه الذي ألقاه في 23 من فبراير 2021م حيث قال: «لقد عرف العالم سلطنة عُمان عبر تاريخها العريق والمشرّف، كياناً حضاريا فاعلا، ومؤثرا في نماء المنطقة وازدهارها، واستتباب الأمن والسلام فيها، تتناوب الأجيال، على إعلاء رايتها، وتحرص على أن تظل رسالة سلطنة عُمان للسلام تجوب العالم، حاملة إرثا عظيما، وغاياتٍ سامية، تبني ولا تهدم، وتقرب ولا تباعد، وهذا ما سنحرص على استمراره» (السلطان هيثم بن طارق، 2021 ب).

يتبنى جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- ذات النهج المستنير في السياسة الخارجية، وهو ما أكد عليه في أول خطاب له بعد تنصيبه سلطاناً على البلاد في 11 من يناير 2020، حيث قال: «وعلى الصعيد الخارجي فإننا سوف نترسم خطى السلطان الراحل مؤكدين على الثوابت التي اختطها لسياسة بلادنا الخارجية القائمة على التعايش السلمي بين الأمم والشعوب، وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، واحترام سيادة الدول وعلى التعاون الدولي في مختلف المجالات، كما سنبقى كما عهدنا العالم داعين ومساهمين في حل الخلافات بالطرق السلمية باذلين الجهد في إيجاد حلول مرضية لها بروح من الوفاق والتفاهم» (السلطان هيثم بن طارق، 2020 أ). وعليه، فإن ثوابت السياسة الخارجية العُمانية ترتكز على احترام الجيرة والجوار وإقامة علاقات سلام وتعاون مع دول العالم كافة، وإقامة علاقات دولية متوازنة ذات منافع متبادلة، واحترام السيادة الوطنية للدول، والالتزام بسياسة عدم الانحياز، والسعي إلى حل الخلافات بالطرق السلمية.

فإن ثوابت السياسة الخارجية العُمانية ترتكز على احترام الجيرة والجوار وإقامة علاقات سلام وتعاون مع دول العالم كافة.

وقد وظَّفت هذه السياسة في سبيل ذلك دبلوماسية فاعلة تعمل من خلال أدواتها المختلفة على ترسيخ هذا المبدأ بشتى الطرق حتى في أصعب الظروف «فالدبلوماسية العُمانية المهتدية بالفكر السامي للقيادة السياسية تحرص في الحاضر والمستقبل على صداقة العالم، وعلى إقامة العلاقات الحسنة المتكافئة مع كل دولة تخطو خطوات إيجابية على طريق التعاون معها بشكل خاص، والالتزام بالمواثيق الدولية، وبمبادئ الأمم المتحدة في سبيل تحقيق التقدم والتطور، وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار العالميين، ومن هنا يتأكد أن تفاعل السياسة الخارجية العُمانية تجاه الأحداث التي مرت بها المنطقة والعالم كان حصيفًا وواعيًا، فلم تسمح للأحداث في أقصى لحظات استعارها أن تؤثر عليها» (وزارة الخارجية، 2018).

سمات الدبلوماسية العُمانية

إن المتتبع للدبلوماسية العُمانية الحديثة التي أرست دعائمها القيادة السياسية المستنيرة بنظرتها الثاقبة وقراءتها للمستقبل يجدها تتسم بالآتي:

-التوازن:

وهو التوفيق بين مصالح الدولة، وواجباتها الإقليمية والدولية، ومبادئها؛ حيث تنطلق قرارات سلطنة عُمان السياسية من اعتبارات استراتيجية لا من ردود الأفعال السريعة، وبني النهج السياسي على مفهوم فك الارتباط في الفعل السياسي والابتعاد عن سياسة الأحادية القطبية في العلاقات الدولية.

- الاطِّراد:

وهو نسقيّة الفعل السياسي وثباته، ووجود استقلال في القرار العُماني، وهذا نابع من سياسة الدولة واختياراتها، وليس رهين عوامل خارجية، ولا خضوعاً لضغوطات سياسية واقتصادية، ولعل الكثير من المواقف التي تبنتها سلطنة عُمان تبقى دليلاً واضحاً على ما سبق.

- الوضوح:

وهو التقدير المبني على أساس الواقع والاتزان والحكمة وعدم الانفعال والمبالغة، والتحرر من العقد وتجاوز السلبيات.

- مبدأ السلام:

وكان ذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فجاء النظام الأساسي للدولة فأعطى الأولوية العليا لكرامة الإنسان واحترامه، وأدت دبلوماسية السلام التي تبنتها سلطنة عُمان دورًا كبيرًا في الدفع نحو تحقيق السلام العالمي والإسهام في حل بعض أصعب الملفات وأكثرها تعقيدًا.

وبفضل تلك السمات المتعلقة بالأداء الناجح للدبلوماسية العُمانية والتي كانت نتيجة طبيعية لتشكّل الدولة عبر مختلف المراحل التاريخية، وبالتالي فإن هذا التوجه في السياسة والدبلوماسية النشطة أبان بوضوح كما ورد في العلي (2020) قدرة السياسة العُمانية الخارجية على:

- توسيع خارطة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالم الخارجي.
- دعم مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول والحوار، وكذلك التمسك بمبادئ القانون الدولي، واحترام العهود والمواثيق وتعزيز التضامن الدولي.
- تصدير ثقافة الاستقرار إلى الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي.
- بناء مصداقية أكبر أمام المنظمات الدولية والعالم الخارجي.

تطور السياسة الخارجية العُمانية

حرصت الدبلوماسية العُمانية منذ قيام الدولة البوسعيدية التي تأسست في العام 1744م على دعم التعاون الإقليمي والعالمي عبر التواصل المبكر مع القوى الدولية؛ فتم في عام 1833م التوقيع على معاهدة صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوجت هذه العلاقة بوصول أول مبعوث عربي من سلطنة عُمان أحمد بن النعمان الكعبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1840م، وتم التوقيع على أول اتفاقية مع بريطانيا في عام 1839م، وإرسال أول بعثة دبلوماسية إليها في عام 1842م، والتوقيع على أول اتفاقية مع فرنسا عام 1844م وحصلت بموجبها فرنسا على حق تعيين قنصل لها في مسقط، وافتتحت أول قنصلية فرنسية في مسقط عام 1894م. و انتهجت السياسة الخارجية العُمانية في علاقاتها هذا النهج العقلاني والصريح والشفاف والموضوعي وفقًا لقاعدة لا ضرر ولا ضرار، وكانت سياستها واضحة ومفهومة، إذ تحرص دائمًا على مد يد التعاون والتواصل والصداقة مع سائر الدول والشعوب. وقد سلكت السياسة الخارجية في ذلك ثلاث مراحل قد تتداخل وتتناغم أحداثها، وهي:

أولا: مرحلة التكوين والتأسيس، وتميزت بالآتي:

- حل الخلافات مع الدول المجاورة عبر الحوار والطرق السلمية.
- الانضمام إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.
- ترسيخ علاقات خارجية متوازنة مع سائر دول العالم.

ثانيا: مرحلة البناء والانفتاح، وتميزت بالآتي:

- عضوية فاعلة في المحافل الدولية.
- تقوية العلاقات مع دول الجوار ومع بقية دول العالم.
- تفعيل سياسة مستقلة متوازنة نحو القضايا الإقليمية والدولية.
- الإسهام الفعال في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثا: مرحلة دولة المؤسسات، وتميزت بالآتي:

- تثبيت سياساتها الخارجية على قياسات الواقع والممكن والحياد والمشاركة.
- نضج واضح المعالم من خلال تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية.
- بروز النموذج العُماني بوصفه نموذجًا رائدًا في حل الخلافات بالطرق السلمية.
- تفعيل وسائل متعددة للدبلوماسية العامة (الناعمة) من أجل بناء العلاقات ونشر الثقافة والسلام، وتحسين صورة سلطنة عُمان بما يحقق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، (ومن بين الأمثلة على ذلك: تأسيس جمعيات الصداقة مع الكثير من دول العالم، وكراسي السلطان قابوس العلمية، وجائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، وجائزة السلطان قابوس لصون البيئة، ورحلات سفينة شباب عُمان التي بدأت منذ العام 1979، ولا زالت رحلاتها مستمرة، وخلال مسيرتها حصدت جوائز عديدة وحققت مراكز متقدمة في السباقات البحرية، وينظر إليها بوصفها أحد وسائل القوة الناعمة في التعريف بسلطنة عُمان وحضارتها ونشر راية السلام والوئام، ونموذج آخر يتمثل في معرض رسالة الإسلام، ومركز السلطان قابوس الثقافي بواشنطن، ومعهد السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ومقرها ولاية منح).

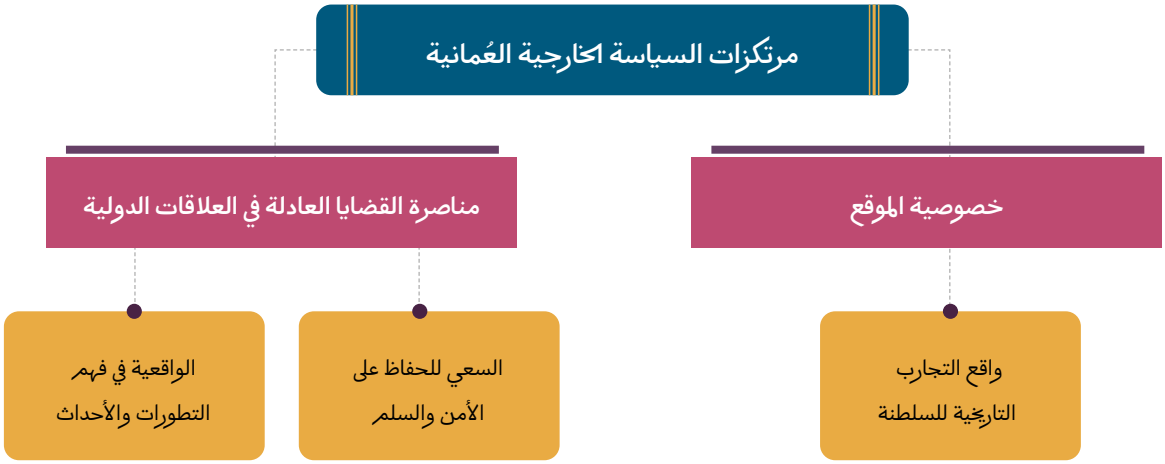

سلطنة عُمان ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

أسهمت سلطنة عُمان بشكل فاعل في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتزمت منذ أول يوم لتأسيسه بالعمل ضمن إطار المجلس بمقتضى ما تم الاتفاق عليه بين هذه الدول، وقد أكد جلالة السلطان قابوس - طيب في العيد الوطني الخامس والعشرين ما تقوم به سلطنة عُمان من جهد ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي قائلاً: «وفي نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية أسهمنا بجهد مخلص متواصل في تنفيذ التزاماتنا بمقتضى الاتفاقات المبرمة بين دول المجلس» (السلطان قابوس بن سعيد، 1995)، وبذلت سلطنة عُمان دوراً كبيراً لدعم مسيرة هذا المجلس لتحقيق التنمية والأمن والاستقرار في المنطقة والحفاظ على المكاسب التي تحققت، والعمل على مزيد من البرامج في الإطار الجماعي للمجلس، وحرصت سلطنة عُمان على الالتزام الجاد بتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس الأعلى والأجهزة الأخرى واستكمال الأدوات التشريعية في مواعيدها المحددة دون إبطاء،

وأسهمت سلطنة عُمان في طرح العديد من الأفكار والرؤى والمشاريع الاستراتيجية لتعزيز مسيرة التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون، عكست من خلالها بعد رؤية واستشراف للمستقبل لا سيما في القضايا التي تخص الأمن القومي الخليجي.

وللمزيد من توثيق عرى التواصل الأخوي بين سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي حرص السلطان هيثم -حفظه الله- حرصاً شديداً منذ أول يوم تولى فيه الحكم على دعم التعاون بين دول المجلس، ويتضح ذلك في خطابه الأول، حيث أشار إلى ذلك بقوله: «وسنواصل مع أشقائنا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإسهام في دفع مسيرة التعاون بين دولنا لتحقيق أماني شعوبنا ولدفع منجزات مجلس التعاون قدمًا إلى الأمام» (السلطان هيثم بن طارق، 2020). ولتحقيق ذلك وفي إطار العلاقات الثنائية، شكلت عدد من دول الخليج العربية المحطات الأولى في زياراته الرسمية تلبية لدعوات من إخوانه حكّام تلك الدول، حيث كانت المملكة العربية السعودية المحطة الأولى في زياراته الخارجية منذ توليه الحكم، وكانت زيارته الأولى بتاريخ 11 يوليو 2021م، ثم تلتها زيارات متبادلة، وقد أسفرت تلك الزيارة في مجملها على توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة والتعاون في المجالات المختلفة الاقتصادية والتجارية منها على وجه الخصوص مجالات الاستثمار في النفط والغاز، وفي الطاقة المتجددة، وفي القطاع السياحي، وفي قطاع الأمن الغذائي، فضلاً عن مجالات أخرى يمكن من خلالها تعزيز آفاق التعاون وزيادة التقارب بين شعوب البلدان الخليجية، خاصةً في المجالات الثقافية والإعلامية وتبادل الخبرات.

وللمزيد من توثيق عرى التواصل الأخوي بين سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي حرص السلطان هيثم -حفظه الله- حرصاً شديداً منذ أول يوم تولى فيه الحكم على دعم التعاون بين دول المجلس.

سلطنة عُمان وجامعة الدول العربية

كانت جامعة الدول العربية إحدى المنظمات التي سعت سلطنة عُمان للانضمام إليها منذ تولي جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سدة الحكم؛ وذلك بهدف الانفتاح على الأشقاء وتعزيز العلاقات وتطويرها معهم؛ ويمكن تبين ذلك في خطاب جلالته بمناسبة العيد الوطني السادس، حيث قال: «لن نتخلى عن واجباتنا نحو الدول العربية الشقيقة، وسنظل متمسكين برباط الأخوة معها» (السلطان قابوس بن سعيد، 1976)، ومنذ الانضمام إلى الجامعة في 29 سبتمبر 1971م أسهمت سلطنة عُمان بدور فعال في جميع أعمال الجامعة، وما تزال تؤدي أدواراً إيجابية لتنقية الأجواء العربية، وتقريب وجهات النظر أثناء حدوث خلافات عربية في مراحل تاريخية مختلفة، حرصًا منها على لمّ الشمل العربي وتجنب الفرقة والخلافات. وينبع هذا النهج من قناعة سلطنة عُمان بالسياسة الثابتة التي تنتهجها؛ ولقد نجحت سلطنة عُمان في إبعاد علاقاتها السلمية عن تأثير ما يطرأ من خلافات وأزمات، منتهجةً سياسةً مستقلةً مبنية على النأي بالبلاد عن الصراعات الإقليمية والدولية، والإيمان بالحوار والحلول السلمية، والتعامل بواقعية مع القضايا بعيداً عن العواطف والأيديولوجيات السلبية، وهذا ما أكد عليه جلالة السلطان هيثم في خطابه الأول يوم 11 يناير 2020م بقوله: « وفي الشأن العربي سوف نستمر في دعم جامعة الدول العربية، وسنتعاون مع أشقائنا زعماء الدول العربية لتحقيق أهداف جامعة الدول العربية والرقي بحياة مواطنينا والنأي بهذه المنطقة عن الصراعات والخلافات والعمل على تحقيق تكامل اقتصادي يخدم تطلعات الشعوب العربية» (السلطان هيثم بن طارق، 2020 أ).

سلطنة عُمان والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية

تسعى سلطنة عُمان أن تكون فاعلة في مختلف المحافل الدولية بمواقفها الثابتة وآرائها الفاعلة، تنشد السلام وتدعو إلى الوئام، وتدعم البرامج الإنمائية للمنظمات الدولية، وهو النهج الذي اختطه السلطان الراحل -طيّب الله ثراه- ويؤكد عليه جلالة السلطان هيثم بقوله: "وستواصل سلطنة عُمان دورها كعضو فاعل في منظمة الأمم المتحدة تحترم ميثاقها وتعمل مع الدول الأعضاء على تحقيق السلم والأمن الدوليين ونشر الرخاء الاقتصادي في جميع دول العالم وسنبني علاقاتنا مع جميع دول العالم على تراث عظيم خلفه لنا السلطان الراحل عليه رحمة الله ومغفرته» (السلطان هيثم بن طارق، 2020 أ).

وتؤكد سلطنة عُمان في مختلف المناسبات دورها البارز والإيجابي على الصعيد الدولي؛ وقدَّمت سلطنة عُمان منذ انضمامها للأمم المتحدة في عام 1971م العديد من المشاريع التي تتعلق بالأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط، ودعت إلى ضرورة إخلائها من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، كما ناصرت عدة قضايا دولية في مقدمتها قضية فلسطين، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وتقدم سلطنة عُمان تبرعات لدعم نفقات عمليات حفظ السلام الدولية في العديد من المناطق، ومساعدات مالية وعينية لنداءات الأمم المتحدة لإغاثة المنكوبين من الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى مساهمات مالية سنوية في ميزانية اليونسكو، كما توجد في سلطنة عُمان مكاتب لكل من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

وحصلت سلطنة عُمان على عضوية مجلس الأمن الدولي مرة واحدة منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، خلال المدة (1995/1994)، كما أنها كانت عضوا في المجلس التنفيذي لليونسكو للمدة (2015-2019)، وتشارك سلطنة عُمان بفاعلية في عضوية العديد من الوكالات المتخصصة التي تعمل مع الأمم المتحدة، كما تتمتع بالعضوية في عدد من المنظمات الدولية الأخرى.

سلطنة عُمان والمواثيق الدولية

اقتضى توسع سلطنة عُمان في علاقاتها الخارجية ارتباطها بكثير من المعاهدات سواء كانت على شكل اتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة أو اتفاقيات ضمن إطار المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، وشملت هذه الاتفاقيات والبروتوكولات مجالات مختلفة؛ مثل: الاتصالات، والبيئة، والتلوث وقانون البحار، ومكافحة الإرهاب، والنقل الجوي، ونزع السلاح، ومكافحة المخدرات، والتربية والثقافة والعلوم، وحقوق الإنسان والمرأة والطفل. وتشارك سلطنة عُمان بفاعلية في متابعة تنفيذ بنود المعاهدات والاتفاقيات التي صادقت عليها، إيمانًا منها بأهمية التعاون المشترك مع المجتمع الدولي لما فيه إرساء الأمن والسلم في العالم.

- الجريدة الرسمية. (2021). المرسوم السلطاني رقم 2021/6 بإصدار النظام الأساسي للدولة. وزارة العدل والشؤون القانونية.
- حمودي، هادي حسن. (1998). سلطنة عُمان من النطق السامي إلى النظام الأساسي. وزارة الإعلام.
- الريامي، علي. (2022)، التاريخ مسارات الوعي وإعادة الكتابة. مؤسسة اللبان للنشر.
- السلطان قابوس بن سعيد. (1976، نوفمبر 19). خطاب جلالته في العيد الوطني السادس [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام.

https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949

- السلطان قابوس بن سعيد. (1982، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني الثاني عشر [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام.

https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949

- السلطان قابوس بن سعيد. (1990، نوفمبر 18). خطاب جلالته في العيد الوطني العشرون[خطاب مسجل]. وزارة الإعلام.

https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949

- السلطان قابوس بن سعيد. (1995، نوفمبر 19). خطاب جلالته في العيد الوطني الخامس والعشرون [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام.
https://www.omaninfo.om/library/91/show/4949

- السلطان هيثم بن طارق. (2020 أ، يناير 11). خطاب جلالة السلطان هيثم عند توليه مقاليد الحكم [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام.
https://www.omaninfo.om/library/49/show/6425

- السلطان هيثم بن طارق. (2020 ب، فبراير 23). خطاب جلالة السلطان هيثم [خطاب مسجل]. وزارة الإعلام.

https://www.omaninfo.om/library/49/show/6422

- العلي، محمد عبد الله. (2020)، سلطنة الحكمة عُمان. دار سؤال.
- مطر، العبيداني، والخروصي، خالد. (2015)، السلطان قابوس: انتصار النهضة، الفكر والحكمة. وزارة الإعلام.
- وزارة الخارجية (2018). السياسة الخارجية. تم الاسترجاع من الرابط الإلكتروني: https://www.mofa.gov.om

- أبو السعود، صلاح. (2016). السلطان قابوس بن سعيد: سيرة رجل وبناء وطن. دار الكتب والدراسات العربية.
- أمين، جلال. (1998). العولمة والدولة. مركز دراسات الوحدة العربية.
- بدر، مصطفى. (2010). تاريخ الحكام في سلطنة عُمان. مركز الراية للنشر والإعلام.
- البرغثي، محمد حسن. (2007). الثقافة العربية والعولمة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- بركات، حليم. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات. مركز دراسات الوحدة العربية.
- بليخانوف، سرجي (2004). مصلح على العرش: قابوس بن سعيد سلطان عُمان. دار الكتب والوثائق القومية.
- البليك، عماد. (2011). صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد: الأمل المتحقق. دار الانتشار العربي.
- بوزيان، راضية. (2015). التربية والمواطنة: الواقع والمشكلات. مركز الكتاب الأكاديمي.
- الجابري، محمد عابد (1998). العولمة والهوية، عشر أطروحات، العرب والعولمة. السنة العشرون، العدد 228. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد. (2011). الهوية..العولمة.. المصالح القومية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- جرار، أماني غازي. (2011). المواطنة العالمية. دار وائل.
- جرار، أماني غازي. (2012). حقوق الإنسان وتربية السلام. دار وائل للنشر والتوزيع.
- جونز، جيرمي؛ ووريدوت، نيكولاس. (2018). تاريخ عُمان الحديث(أيمن بن مصبح العويسي، مُترجم). دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع.
- حداد، رضا. (2016). عُمان الأئمة والملوك. دار الكتب والدراسات العربية.
- حمودي، هادي حسن. (1995). سلطنة عُمان: جذور الوفاء والولاء. المطابع العالمية.
- حمودي، هادي حسن. (1998أ). الفكر الاجتماعي العُماني. وزارة الإعلام.
- حمودي، هادي حسن. (1998ب). الفكر الاقتصادي العُماني. مسقط: وزارة الإعلام.
- حمودي، هادي حسن. (1998ج). سلطنة عُمان: من النطق السامي إلى النظام الأساسي. وزارة الإعلام.
- حمودي، هادي حسن. (2012). عُمان: آفاق التطوير المتواصل: دراسة في انتقالات عُمان سنة 2012م وما بعدها. وزارة الإعلام.
- الداوي، عبدالرزاق. (2013). في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات: حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- دوبار، كلود. (2008). أزمة الهويات: تفسير تحول(رندة بعث، مترجم). المكتبة الشرقية.
- رشوان، عاصم. (2015). قابوس: سلطان أم صاحب رسالة. رياض الريس للكتب والنشر.
- سلطان، عبدالمنعم عبدالحميد. (2010). آل المهلب العُمانيون في المشرق الإسلامي منذ ظهور الإسلام وحتى قيام الدولة العباسية: دراسة وثائقية. المكتب الجامعي الحديث.

- السيد حسين، عدنان. (2008). المواطنة في الوطن العربي. منتدى الفكر العربي.
- سيف، عبدالرحمن أحمد سيف. (2014). تطور سلطنة عُمان. دار المعتز للنشر والتوزيع.
- الشاروني، يوسف. (2004). البوسعيديون حكام سلطنة عُمان. مركز الحضارة العربية.
- الشريف، إبراهيم علاء الدين. (2017). أيديولوجية المواطنة. دار غيداء.
- شعبان، عبدالحسين. (2017). الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة. مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشيخلي، صباح إبراهيم، والحمداني، طارق نافع. (2016). المجتمعات والمدن العُمانية وتطورها في العصور الإسلامية والحديثة. دار الورّاق.
- الصالحي، قاسم بن محمد. (2004). الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة. دار مسقط للصحافة والنشر.
- ضاهر، مسعود. (2008). سلطنة عُمان.. أربعون عاما من التنمية المستدامة. دار الفارابي.
- ضاهر، مسعود (2010). الاستمرارية والتغيير في تجربة التحديث العُمانية 1970-2005م. دار الفارابي.
- الطنبور، محمد فخري، والنعيمي، جمال بن عبدالله. (2014). جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم: عُمان تاريخ وحضارة (سلسلة عظماء دخلوا التاريخ). دار أمجد للنشر والتوزيع.
- عبدالفتاح، محمود. (2012). عُمان بين عهدين. الراية للنشر والإعلام.
- عبداللطيف، كمال. (2012). المواطنة والتربية على قيمها. مركز دراسات الوحدة العربية.
- العفيفي، مجدي. (2017). الأبعاد المتجاورة في فكر السلطان قابوس (النص.. الخطاب.. الرسالة). دار المعارف.
- عماد، عبدالغني. (2016). الهوية والمعرفة، المجتمع والدين. دار الطليعة.
- عماد، عبدالغني. (2017). سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي و التفكك وإعادة البناء. مركز دراسات الوحدة العربية.
- العنابي، زهر (2005). السلطان قابوس: في بنية العراقة العُمانية. دار الكتاب الثقافي.
- الغريري، عبدالعباس فضيخ. (2011). الشخصية الموقعية الاستراتيجية لسلطنة عُمان (دراسة في الجيوبولتكس). دار صفاء للنشر والتوزيع.
- فريحة، نمر (2007). التربية المواطنية في فكر السلطان قابوس(ط2). دار الإبداع.
- فوزي، سامح (2007). المواطنة. سلسلة تعليم حقوق الإنسان، العدد 10. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- فوزي، فاروق عمر. (2008). الموجز في تاريخ عُمان السياسي في القرون الإسلامية الأولى 1هـ - 906هـ / 622م – 1500م. دار مجدلاوي.
- فيليبس، وندل .(2012). عُمان: تاريخ له جذور. الدار العربية للموسوعات.
- القاسمي، خالد بن محمد. (2009). عُمان و مسيرة التحدي: القيادة العُمانية ودورها في بناء الدولة العصرية. المكتب الجامعي الحديث.
- القشطيني، خالد. (2006). التجربة الديمقراطية في عُمان. دار الحكمة.
- لوك، جون (1988). رسالة في التسامح (عبدالرحمن بدوي، مترجم). دار الغرب الإسلامي.
- ليلة، علي (1983). النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع (ط2). دار المعارف.
- ليلي، وليام (1991). المدخل إلى علم الأخلاق. دار المعرفة الجديدة.
- ماكبرايتي، فنسنت، والزبير، محمد. (2003). عُمان، حضارة عريقة: دولة حديثة، نحو اقتصاد مبني على المعرفة والخدمات. مؤسسة بيت الزبير.

- محمد، موفق حديد. (2010). الإدارة الحكومية وتطبيقاتها في سلطنة عُمان. دار قنديل.
- مدكور، عبدالحميد. (1990). دراسات في علم الأخلاق. مكتبة الشباب.
- مناع، هيثم (1997). المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- الموافي، عبدالحميد. (2002). عُمان.. بناء الدولة الحديثة. مطابع الأهرام التجارية.
- موراي، ورويك. (2013). جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية. ترجمة: سعيد منتاق. عالم المعرفة، العدد: 397. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ناصر، إبراهيم. (2003). المواطنة. دار الرائد العلمية.
- هاردت، مايكل، وأنطونيو نيغري. (2002). الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة (فاضل جتكر، مترجم). مكتبة العبيكان.
- هولي، سير دونالد. (1998). عُمان ونهضتها الحديثة. مؤسسة ستايسي الدولية.
- وزارة الإعلام. (1995). عُمان في التاريخ. وزارة الإعلام.
- وزارة الإعلام. (2017). سلطنة عُمان: مراكز متقدمة في المؤشرات العربية والدولية (تصنيفات ووجهات نظر مؤسسات عالمية). وزارة الإعلام.
- ولستد، جيمس ريموند. (2002). تاريخ عُمان: رحلة في شبه الجزيرة العربية (عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، مترجم). دار الساقي.
- اليحمدي، ناصر. (2005). السلطان قابوس المعظم و جائزة السلام الدولية. مكتبة البتراء.

مطبعة جامعة السلطان قابوس، مسقط - سلطنة عمان 2024

ISBN 978-99969-3-108-6
9 789996 931086

عُمان الدولة والإنسان